

الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة/ الميزانية العامة.

جدول "ب" / (المادة 50) / التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي. الكلمة للسيدة الرئيسة.

إذن عندكم التعديل في المادة 50، الجدول "ب".

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

المادة 50 ناقشناها في اللجنة وهي تتجه نحو الزيادة في الاعتمادات.. السيد الرئيس، من فضلكم ضبط هذه الجلسة، راه ما بقيناش عارفين كيفاش نشغلوه.

السيد رئيس الجلسة:

شوية ديال الهدوء، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

دابا ما عرفناش واش ناقش الميزانيات الفرعية أو ناقش مواد أخرى. السيد الرئيس، الله يخليك اضبط الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

دابا ناقش الجزء الثاني وعندكم التعديل في المادة 50. إذن لكم الكلمة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

إذن المادة 50 ناقشناها في اللجنة، كتمشي في اتجاه أنه هناك استراتيجيات، استراتيجيات جد طموحة نظريا، لكن على مستوى الاعتمادات المرصودة من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية والآليات التي خصها تكون، لاحظنا بأنه الاعتمادات غير كافية، وبالتالي درنا هذا التعديل من أجل الرفع من الاعتمادات في عدة قطاعات، وخاصة هذه القطاعات التي هي محتاجة إلى موارد بشرية وإلى إمكانيات من أجل الرفع من مستوى تحقيق كل الاستراتيجيات التي هي قدمت لنا في بعض القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لهذا التعديل فهو يمس التوازنات المالية. وبالتالي، نرفض هذا التعديل.

محضر الجلسة رقم 810

التاريخ: الجمعة 19 جادى الآخرة 1433 (11 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص مجلسنا الموقر الجزء الأخير لهذه الجلسة لـ:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية حسب اختصاص كل لجنة؛
- التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي؛
- التصويت على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 برمته؛
- تفسير التصويت.

إذن نبدأ بمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، المتدخلون للتذكير لكل متدخل 5 دقائق، يمكن لكم تحطوا التدخلات والموجز.

إذا اتفقتم كاملين نخطوهم وندوزو للتصويت... اللي اعطى الله هو هذا. شكرا السيد المستشار المحترم، الله يرحم لك الوالدين أنا راه ماشي قهوجي. إذن واش اتفقتم على إيداع الملخصات ديالكم ديال لجنة التعليم والشؤون الثقافية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للميزانية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة، لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، لجنة العدل والتشريع؟ أشكركم.

نتنقل إلى التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012.

الجزء الثاني/ وسائل المصالح/ النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

إذن رفض التعديل.

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالقوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني.

مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاص بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

مشروع ميزانية الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

ننتقل للتصويت على الفصل المتعلق بنفقات التسيير المرصودة لفائدة القطاعات الوزارية أو المؤسسات / الموظفين والأعوان / المعدات والنفقات المختلفة: مشروع ميزانية مجلس النواب = الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين = الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد.

الإجماع؟

نفس عدد المصوتين. اللي امشينا به في الجزء الأول، وانتفتم على نفس العدد، ابغيتوا نعاودو التصويت نعاودوه، واش نفس التصويت؟ نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد.

نعم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

للتذكير فقط، فريق الأصالة والمعاصرة صوت بنعم على ميزانية وزارة الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

المتنعون = لا أحد.

وزارة الصحة، الأصالة والمعاصرة قالوا صوتوا لصالح ميزانيتها.. إذن الإجماع؟ إذن نعاودو التصويت، الموافقون؟ الكلمة للسيد مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

غير باش نخلو هاذ الإشكالية. عندك الأغلبية التي كانت تصوت هي 56 أو 57 زائد الإخوان ديال الاتحاد الدستوري اللي غادي يعطيك السي إدريس، زائد الفريق ديال الأصالة والمعاصرة اللي غادي يعطيك مع الأحرار، وحيد منهم الفريق ديال الإخوان ديال الاتحاد. السيد الرئيس لاش غادي تعاود.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون = 108؛

المعارضون = 16؛

المتنعون = لا أحد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية/ التكاليف المشتركة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة، أعرض للتصويت الفصلين

المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، أعرض للتصويت للفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الثقافة، أعرضه للتصويت للفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد؛

ميزانية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، أعرضها للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "ب" بروته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت المادة 50:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

الجدول (ج)، المادة 51.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا:

فريق الأصالة والمعاصرة مصوتين بنعم على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. صوتنا في اللجنة كما الحال بالنسبة لقطاع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

الجدول "ج" / (المادة 51) / التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012.

سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمتخلف القطاعات الوزارية والمؤسسات:

ميزانية مجلس النواب، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها

المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الأمانة العامة للحكومة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول
"ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري أعرض للتصويت الفصل المتعلق
بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
مشروع وزارة الشبيبة والرياضة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق
بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة
والحكامة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق
بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الصناعة التقليدية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة

من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر،
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات
الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة التربية الوطنية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الصحة:
الموافقون = 108؛
المعارضون = 16؛
المتنعون = لا أحد.

ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية/ التكاليف المشتركة، أعرض للتصويت
الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة
بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة السياحة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛

2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية والإدارة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "د" برمته للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض المادة 52 للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
الجدول "هـ" (المادة 53) / التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2012:
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية:
الموافقون = نفس العدد؛

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض الجدول ج برمته للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض المادة 51 للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
الجدول "د" (المادة 52) / التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2012:
وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي من الجدول "د":
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات بالدين العمومي المتوسط والطويل من الجدول "د":
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيات الحديثة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:
الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
الموافقون = 108؛
المعارضون = 16؛
الممتنعون = لا أحد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
 الموافقون = 108؛
 المعارضون = 16؛
 الممتنعون = لا أحد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة السياحة:

المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني = الإجماع.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للجدول "هـ" برمته للتصويت:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض المادة رقم 53 للتصويت:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 الجدول "و" / (المادة 54) / التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفايات
 الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2012:
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني = الإجماع.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "و" برمته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض المادة 54 للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 برمته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012.

إذن ما كايّش تفسير التصويت، غادي تعفيونا، سأفتح الباب مباشرة أمام الراغبين في تفسير التصويت. الفريق اللي راغب في تفسير التصويت احنا مرحبا، إلى ابغيتو تهنينونا نرفع الجلسة. الكلمة للسي دعيّدة.

المستشار السيد محمد دعيّدة:

السيد الرئيس، الجميع كي عرف بأن من قبل انسحبنا من الجلسة الصباحية احتجاجا على التسيير أولا، وثانيا سيتقدم الفريق الفدرالي بطعن في التعديل الذي قدم لاستنساخ التعديل، نظرا لما شابه من خروقات مسطرية، وسيكون المجلس الدستوري هو الفاصل بيننا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، بالنسبة لتسيير الجلسة نستسمح إذا صدر منا شي حاجة، السي دعيّدة، فاسمحوا لنا. وشكرا. ورفعت الجلسة.

=====

ملاحق

الملحق الأول: مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص مناقشة

مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

الجدول "ز"/ (المادة 55) / نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة

2012، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي. الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدي التعديل. يسحب؟ يسحب.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأموال الخصوصية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التسيقات:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "ز" برمته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض المادة 55 للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مظاهر غير مقبولة لارتبوا ولا ييداوجيا، منها على سبيل المثال:

الخصائص الكبير في الموارد البشرية؛

الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية (الأقسام المشتركة)؛

طول المقررات الدراسية ونوعيتها؛

آليات التقويم ونظام الامتحانات؛

استمرار عملية مفارقة تعريب المواد العلمية بالإعدادي والثانوي وفرستها

بالتعليم العالي رغم فشل هذه العملية على مستوى التحصيل العلمي؛

الضعف على مستوى التوجيه المدرسي؛

استمرار ظاهرة الهدر المدرسي بالرغم من الدعم الاجتماعي الموجه

للتلاميذ.

إن إصلاح المنظومة التعليمية مرتبط بإصلاحات شاملة لميادين مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهذا ممكن تحقيقه اذا كانت فعلا للمسؤولين الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح، والحال أن هذا القطاع لم يعد يحتمل المزيد من التجارب الفاشلة.

كما نوجه عناية الوزارة الوصية على القطاع إلى ما يعترى القطاع الخصوصي من ارتباك نتيجة غياب عنصري المراقبة والضبط، لذلك يتعين على الحكومة الانكباب على أعمال البنود المتعلقة بالتعليم الخصوصي بما يحفظ مصلحة الفاعلين في هذا المجال وبما يحفظ ويحمي مستقبل الناشئة التي تبحث عن مستويات أفضل في التعليم. لذلك، وبالرغم من المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة في قطاع التربية والتكوين، فإن مجموعة من المعوقات المتشابكة لازالت تحول دون بلوغ الأهداف الجوهرية المتوخاة من هذا القطاع والانتظارات الإستراتيجية المعول عليها، باعتبار الظرفية الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المغرب، إضافة إلى الحركية التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات من خلال سياسة الأوراش الكبرى والإصلاحات المؤسساتية في إطار مشروع تنموي ديمقراطي حداثي.

2. قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

في الواقع يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية باعتباره يساهم في الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي، والقاعدة الأساس لكل تنمية بشرية وكل تطور يراود به تحريك عجلة التقدم.

إن الواقع الراهن وحجم التحديات المطروحة علينا اليوم في ظل عالم يعرف تطورات متسارعة، يحتم علينا أن ندرك حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعة المغربية التي أصبحت مطالبة بالانخراط الفعلي في مسلسل الإصلاحات والأوراش والديناميات التي أطلقتها بلادنا لكسب رهان التنمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى أن تلعب الجامعات والمراكز والمعاهد العليا دورها كاملا في تكوين وتأهيل ودعم الطاقات والكفاءات البشرية.

وندعو كذلك إلى افتتاح الجامعة على محيطها الخارجي في إطار عقد شركات واتفاقيات تمكن الطلبة من إجراء تدابيرهم والقيام بحوثهم الميدانية

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي القطاعات التي نعتبرها لصيقة بالحياة اليومية للمواطنين وهي كذلك من الركائز الأساسية لبناء المجتمع السليم والمتضامن والتي ستمكن بلادنا من الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية ومنها الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.

1. قطاع التربية الوطنية

إن قضية التربية والتكوين تعتبر من القضايا ذات الأولوية ببلادنا بمكان، خاصة أنها تأتي في طليعة الأولويات بعد قضية وحدتنا الترابية.

ولقد خصصت بلادنا لهذا القطاع موارد مالية هامة على اعتبار أن أهم استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري، بحيث أنه لا يمكن الحديث عن أية تنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية ولا تنمية بشرية بدون تعليم يمكن من خلق الثروة ويمكن من مسايرة ومواكبة التطورات والتحول التي يعرفها العالم على المستوى التكنولوجي والاقتصادي.

الكل يعلم أن قضية التربية والتكوين تعتبر في الواقع ورشا مفتوحا منذ عقود، ونحن اليوم نناقش ميزانية هذا القطاع ونحن في السنة الأخيرة من انطلاقة البرنامج الاستعجالي 2009/2012، ولنا ان نساءل عن السببات والمميزات التي طبعت هذه الفترة؟

ماهي النتائج؟

ماهي الهفوات والثغرات؟

ماهي الآفاق والتحديات؟

هل فعلا أعاد هذا البرنامج الاستعجالي ثقة الاسرة المغربية في المدرسة العمومية؟

هل أعاد البرنامج الاستعجالي للمدرسة العمومية جاذبيتها امام تزايد مدارس التعليم الخصوصي ومدارس البعثات؟

هل منظومتنا التعليمية اليوم قادرة على اعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لمدرستنا العمومية لجعلها في صلب المسار التنموي لبلادنا لما لها من دور في إشاعة قيم المواطنة والانفتاح والتقدم وانتاج النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية القادرة على إنجاح المشروع الديمقراطي الحداثي؟

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل بارتياح التطور المضطرب الذي شهدته ميزانية هذا القطاع، ونوعية المبادرات المتخذة لتنفيذها وطنيا وجهويا ومحليا، فإنه بالمقابل يجب اعتماد آليات للمتابعة والمراقبة والتقويم والمحاسبة تعزيزا لمبدأ الشفافية والحكمة الجيدة للوقوف عند الثغرات والاختلالات التي لحقت بنظامنا التعليمي، خاصة وان الأمر يتعلق بمبادراتهم مستقبلنا ومستقبل الأجيال التي ستأتي من بعدنا، فبالرغم من الجهود والإمكانات المادية والبشرية التي رصدت لهذا القطاع لازالت هناك العديد من المظاهر السلبية التي تؤثر على جودة نظامنا التعليمي وهي

ما يعني أن النظام الصحي ببلادنا يعمل بسرعات مختلفة، مما يتسبب في حيف كبير حينما يتعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية الأساسية، ويتفاقم هذا التفاوت من جراء عدم وجود خريطة صحية، التي تمثل الأداة القانونية والفنية الضرورية من أجل الحكامة والتماسك بين مختلف مكونات المنظومة الصحية.

- استمرار العجز المزمن والهيكلية للموارد البشرية، فمن خلال المقارنة بين عدد السكان لكل طبيب وممرضة مقارنة مع الاقتصاديات الماثلة لبلدنا، نلاحظ أننا نعانى من عجز محمول في الموارد البشرية المؤهلة، كما أن الجهود المبذولة في مجال التكوين الطبي من خلال مبادرة 3300 طبيب كل سنة واجهتها العديد من العوائق والعقبات.

- المشاكل الهيكلية المرتبطة بالسياسة الدوائية.

لا تغطي موارد الميزانية المخصصة للأدوية جميع الاحتياجات، سواء على صعيد المستشفيات أو على صعيد الوحدات المتنقلة، وينسحب الأمر على الخدمات الإستشفائية الباردة أو الحوية أو وحدات المستشفى الحساسة مثل غرف الطوارئ والأجنحة المخصصة للأمومة، وغرف الأطفال حديثي الولادة، زيادة على وحدة العناية المركزة. ويعزى ذلك إلى عدم وجود الاعتمادات المخصصة لاقتناء الأدوية، كما أن الأمر يزيد استفحالا بسبب نظام شراء وتزويد تهمين عليه البيروقراطية والتدبير المركز للأدوية، ويترتب عن هذا تأخير في استلام العديد من المستشفيات لمخصصاتها من الأدوية والمواد القابلة للاستهلاك.

كما أن سياسة التسعيرة المتبعة من طرف وزارة الصحة، تتجاوز المعايير التجارية المقبولة في هذا المجال، وتشكل عائقا حقيقيا من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية ولاسيما من طرف السكان المعوزين.

- إصلاح المستشفيات

إن الإصلاح الإستشفائي الذي تم طرحه في إطار مشروع التمويل والتدبير المعروف اختصارا بـ (PFGSS) على مستوى خمس مستشفيات إقليمية بالمملكة بكل من بني ملال وآسفي ومكناس وأكادير وسمطات والذي عبأت له موارد مالية هامة لم يرقى للأهداف المسطرة له، فإذا تحقق في هذا الباب (نظام المعلومات والحوسبة-تأمين الجودة والأداء-الأدوات المتعلقة بتقدير التكاليف وفوترتها- إدارة الموارد البشرية).

- غياب التنسيق بين القطاعين العام والخاص:

يتجلى انعدام التنسيق في تلك الحواجز القائمة بين الفاعلين المحليين والإقليميين في القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى تطور سريع للقطاع الخاص وبشكل رئيسي في المدن الكبيرة، كما أن الاستمرار العشوائي للوقت الكامل المرتب بدون أي إطار قانوني ملائم ما فتى يفاقم الوضع على حساب القواعد الأخلاقية وكذا على حساب صورة المستشفيات العمومية.

- تراجع واضح لبرامج الصحة الأساسية:

من أجل توطيد علاقات التواصل مع عالم الشغل، وتبادل الزيارات الإعلامية والاستطلاعية وكذا عقد لقاءات جمهوية مع مختلف الفاعلين لدراسة خصوصيات المحيط وطرق تهيئته.

أما فيما يخص البحث العلمي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، لن نأبى أبدا من مطالبة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المسطرة في برنامجها الحكومي والرامية إلى استكمال تنظيم وهيكلية البحث العلمي بدعم الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بالموارد المالية الضرورية، وتعبئة وتثمين الموارد البشرية، وإيجاد الآليات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل مشاريع البحث العلمي، وتمكين الباحثين من الوسائل لمواصلة الأبحاث في التخصصات الحيوية التي تحتاجها بلادنا، وإيجاد الطرق الكفيلة بحماية هذه الأبحاث بالتعاون بين كافة القطاعات المتدخلة.

وفي الأخير، نؤكد على ضرورة اعتماد آليات للمتابعة والمراقبة تعزيزا لمبدأ الشفافية والحكامة الجيدة ودرءا للسقوط في المخاطر والمنزلقات التي لا تخدم قطاع التعليم العالي وتكوين الطر والبحث العلمي، ونؤكد كذلك على ضرورة الربط التلازمي بين الميزانيات الفرعية المخصصة لكل جامعة وبين مردوديتها من حيث التكوين والبحث العلمي على قاعدة التعاقد والمحاسبة.

3- قطاع الصحة.

إن قطاع الصحة، يعتبر من القطاعات الحيوية التي لها ارتباط بالمعيش اليومي للمواطن، ونحن اليوم في أشد ما تكون الحاجة إلى سياسة صحية متماسكة، قادرة على الاستجابة للطموحات المشروعة والاحتياجات الحقيقية للسكان المغربية وقادرة كذلك على مصالحة المواطن مع منظومتنا الصحية.

إن منظومتنا الصحية لازالت تعترضها الكثير من العوائق التي تحول دون تقدمها، بحيث هناك العديد من المؤشرات الصحية المقلقة والتي يجب المزيد من الجهد للتغلب عليها منها:

- ضعف جاذبية المؤسسات الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة، وكذا الصعوبات التي تحول دون تقديم تلك المؤسسات الصحية لخدمة ذات جودة، حيث تترجم المؤشرات الإنتاجية للمستشفيات العمومية عدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات السكان في المجال الصحي، وكنتيجه لذلك يتوجه جل المرضى المنخرطين في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي إلى القطاع الخاص. ولقد بدأت هذه الظاهرة تلقي بظلالها على مستوى المستشفيات العمومية التي تعرف تراجعا ملحوظا في عدد الأشخاص المستهدفين بنظام التأمين الإجباري على المرض من موظفين ومأجورين.

- استمرار وجود تباينات هامة فيما يخص الاستفادة من الرعاية الصحية وكذا الاختلالات الصارخة الموجودة بين مختلف مناطق وجهات المملكة،

تتفاعل مع مختلف الأجيال من أطفال وشباب وجيل مغربية في الخارج وبلغات مختلفة.

وسيكون من المفيد جداً إقامة وتطوير علاقات تعاون وشراكة مع مكونات المجتمع المدني ووحدة البحث المعنية داخل المغرب وخارجه، حتى تقوي تلك المغاربة لتاريخهم الوطني بما يرسخ قيم الوطنية والمواطنة لدى الأجيال الصاعدة.

5- قطاع الشباب والرياضة

إن مناقشتنا اليوم لقطاع الشباب والرياضة تعتبر مناسبة سانحة لفريق الأصالة والمعاصرة لمساءلة سياسة الحكومة في هذا القطاع الذي لا يختلف اثنان على أهميته باعتباره محورا أساسيا للسياسة التنموية الشاملة لبلادنا، والملاحظة الأولى التي ينبغي إثارتها في هذا المجال أن سياسة الحكومة اتجاه فئة الشباب لم تراعى بالحجم المطلوب انتظارات هذه الفئة التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى محتاجة إلى التحصين والرعاية والتأطير، وذلك من أجل حمايتها من كل مظاهر الإحباط واليأس الناتج عن الحرمان والبطالة وانسداد الأفق، والتي تدفع بفئة عريضة من شبابنا إلى الهجرة نحو المجهول، وتؤدي إلى ظهور أصناف من السلوكات المنحرفة وارتفاع معدل الجريمة.

إن السياسة الحكومية في هذا الميدان تفتقد إلى رؤية واضحة لمختلف المتطلبات والانتظارات التي يعطيها شبابنا أهمية قصوى ولا تراعي التطور المستمر الذي تعرفه هذه الفئة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لأنه في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر نجاح أي سياسة في هذا المجال، يقتضي تشخيصا حقيقيا ودقيقا لوضعية الفئات المستهدفة والمشاكل التي تعاني منها وكذا معرفة انتظاراتها وحاجياتها المتزايدة وتحديد الأولويات والتدابير القمينة بتأطيرها ومساعدتها على استغلال الإمكانيات والمواهب التي تزخر بها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تعود بالنفع عليها وعلى بلادنا. إن الوصول إلى هذا الهدف، لا يمكن أن يتأتى في ظل قلة المرافق الضرورية التي تلبي حاجياتها وعلى رأسها دور الشباب وندرة المؤطرين والمتخصصين في اكتشاف وصقل المواهب في مختلف الميادين وكذا في ظل غياب دعم وتشجيع الجمعيات العاملة في الميدان وعدم اعتبارها شريكا للحكومة في مجال التأطير والتنظيم على الرغم من أنها تلعب دورا رئيسيا في تجسيد روح التنظيم والتعاون بين مختلف الشباب.

وفي هذا الصدد، يحق لنا التساؤل عن السبب الحقيقي الذي جعل الوزارة تغيب هذه الجمعيات على مستوى دور الشباب في إطار إستراتيجية الوزارة في تسيير وتدبير هذا المرفق العام.

أيضا نلاحظ أن فئة الشباب في العالم القروي تبقى بعيدة كل البعد ولا تستفيد من البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية، وهو ما يكرس العزلة التي ظلت تعاني منها المناطق القروية والنائية وسكنتها وعدم استفادتها بالشكل

يهدف برنامج صحة الأمومة والأطفال حسب الإستراتيجية الصحية 2008-2012 إلى خفض وفيات الأمهات إلى معدل 50 وفاة لكل 100000 مولود حي و15 حالة وفاة الرضع بالنسبة لكل 1000 مولود في أفق 2012، ونحن نتساءل أين تقف من هذه المعضلة؟

- يعاني برنامج الصحة النفسية من وضع متردي يقابله ارتفاع في عدد المصابين بالأمراض العقلية والضغط الشديد على المرافق الصحية النفسية القائمة (هناك العديد من مستشفيات الأمراض العقلية التي بلغت طاقتها الاستيعابية أكثر من 100%، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وكذا الموارد البشرية المتخصصة).

4- قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

بداية نود، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نجد تقديرنا وتحياتنا لأسرة المقاومة وجيش التحرير، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المندوبية السامية في رعاية شؤون هذه الأسرة والنهوض بمكانتها في الذاكرة الوطنية. ولن ندخل هنا في قراءة الأرقام وكيفية توزيعها بين مختلف بنود الميزانية، وإنما سنكتفي بالإشارة إلى أن طريقة هيكلة الميزانية لا تعكس ارتباطها بتحقيق المهام الكبرى التي من أجلها أحدثت المندوبية.

إننا نعتقد بأنه من غير المقبول أن نحصر تدخل المندوبية في معالجة بطائق المقاومين ونهج سياسة تتمحور فقط على الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة ضمن هذه الأسرة، ما يزيد على نصف قرن من استقلال المغرب، والاكتماء بعقد بعض الندوات أو إحياء ذكرى معارك بشكل كلاسيكي يتكرر كل سنة.

ونعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أننا اليوم في حاجة إلى إستراتيجية وطنية لإعطاء مرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة حكومية شاملة ومتكاملة، يمكن أن تتمحور حول:

بلورة مقارنة تسهل اندماج الاجتماعي لمن بقي من هذه الفئة بدل الاقتصر على المساعدة الاجتماعية.

إعطاء عناية خاصة للرصيد الوثائقي (المكتوب والمصور) الذي شرعت المندوبية في الاتفاق على استرداده بفعل تعاونها مع مؤسسات ماثلة بالخارج، وسيكون من الأسلم وضع هذا الرصيد رهن إشارة المؤسسات المختصة في بلادنا (المكتبة الوطنية، مؤسسة أرشيف المغرب) للحفاظ عليه واستثماره بشكل عقلاني وعلمي.

أننا في حاجة إلى بلورة استراتيجية وطنية تعطي لمرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة مختلف القطاعات المعنية من ثقافة وتعليم وإعلام وشباب وبمحت علمي وغيرها.

إن العمل وفق هذا المنظور، يعكس العناية الخاصة للتاريخ الوطني ورموزه والنهوض بالذاكرة الوطنية للمغاربة.

وسيقضي ذلك أيضاً الابتكار والإبداع في أساليب التواصل حتى

- وتساءل بالمناسبة عن الانعكاسات المالية لسياسة تضريب اللاعبين وانعكاساتها على أوضاعهم المادية.

- وهنا يجب التذكير بالرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات سنة 2008 التي عرت عن كل التناقضات والمشاكل التي تعيشها الرياضة الوطنية ودعت إلى خلق لجنة وطنية من أجل البحث عن بدائل في أفق وضع الرياضة في مسارها الصحيح.

- إن الرياضة الوطنية تقتضي اهتماما خاصا ويجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها داخل المجتمع والقيام بإصلاح يستنهض العزائم من أجل استئصال مواطن الضعف والتأخر في رياضتنا الوطنية ويؤسس لعلاقة حداثية وممارسة يومية تدفع إلى التقدم والرقي، لا سيما في ظل هذه المرحلة المفصلية والصعبة التي تجتازها، ومحاولة تخطي الأزمة المتعلقة بوجودها وقدرتها على الاستمرار كنشاط متطور وخالق.

6 - قطاع التكوين المهني

من المعلوم أن التكوين المهني هو الاستثمار في العنصر البشري الذي يشكل المدخل الأساسي لأي تنمية بشرية.

ولقد تزايد الاهتمام بالتكوين المهني بشكل ملحوظ لأهميته القصوى في خلق الطاقات والكفاءات المهنية القادرة والمؤهلة لتعزيز سوق الشغل وللرفع من تنافسية المقاولات الوطنية ولمسايرة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

وأود بهذه المناسبة أن تثير بعض الملاحظات:

الضعف والخصائص في بنية الاستقبال، بحيث نسبة الإقبال على مؤسسات التكوين المهني تفوق 3 مرشحين لكل مقعد، وهذا الرقم يبين حجم الخصائص الذي يعاني منه القطاع على هذا المستوى، في ظل التزايد الكبير للطلب، بحيث استقبل مكتب التكوين المهني 280 ألف متمر برسم السنة الدراسية 2011-2012 بزيادة قدرها 12% مقارنة مع سنة 2010-2011.

كما نلاحظ وجود اختلالات حقيقية تتمثل في الخصائص الموهول في عدد المكونين، كما أن الفجوة القائمة بين المناهج التكوينية واحتياجات سوق الشغل مازالت في اتساع مستمر، بحيث تفتقر البرامج والمقررات الدراسية إلى المرونة في التطبيق والتنفيذ لتلبية حاجيات سوق الشغل ومواكبة التطور التكنولوجي.

نلاحظ كذلك أن التجهيزات والمعدات والوسائل التي تتطلبها عملية التكوين في العديد من المؤسسات لازالت دون المستوى وغير قادرة على تلبية حاجيات المتدربين مما يؤثر سلبا على الخريجين.

هذا، فضلا عن عدم تحديث التجهيزات الموجودة منها وعدم القيام بأعمال الصيانة للحفاظ عليها وهو الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن الأعمال

المطلوب من المجهود التنموي لبلادنا.

ولعل المتبع للشأن الرياضي الوطني يقف على حجم الأزمة التي ظلت تتخطب فيها الرياضة الوطنية وعلى الإخفاق الرياضي العام والتراجع الخطير وغير المسبوق لمختلف الأنواع الرياضية وخاصة الرياضات التي تعتبر أكثر شعبية بالنسبة للمغاربة.

إن الإخفاق الذي عرفته رياضتنا الوطنية، يعتبر في نظرنا في فريق الأصول والمعاصرة بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة والمتمثلة في سوء التسيير والتدبير المؤسساتي خاصة على مستوى الجامعات الوطنية التي ظلت لسنوات عديدة بعيدة كل البعد عن كل أنواع الرقابة والاهتمام.

وتتمثل أهم أسباب الأزمة التي تعرفها الرياضة الوطنية فيما يلي:

- غياب إرادة سياسية قوية تدعمها وتؤطرها التأطير الصحيح وتوجيهها التوجيه السليم.

- غياب الحكامة المؤسسية.

- غياب النهج الديمقراطي في التسيير وشيوع ثقافة المرشح الوحيد، وهو ما أفرز نخبة مسيرة بعيدة كل البعد عن فلسفة التسيير الرياضي، نخبة اتخذت من التسيير مطية للارتزاق ولأغراض شخصية بعيدة عن نبل الرياضة ودورها الهام في التعريف ببلادنا ورفع رايها خفاقة في المحافل الدولية.

- أسلوب العمل والتنظيم لازال يعتمد على منطق الارتجالية ولا يراعي التغيرات والتطور الذي عرفه هذا المجال على المستوى الدولي، ويجسد تفاقم ضعف الخبرة التنظيمية لدى الميسيرين وضعف الالتزام العملي والنظري.

- عدم مسايرة التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي، بحيث تم تهميش الرياضة المدرسية وبطولة الأحياء والعصب، أي العمل القاعدي الذي يعتبر حجر الأساس لكل نهضة رياضية والخزان الذي يزود المنتخبات الوطنية بالموهبة والطاقات الصاعدة.

- ضعف التمويل وكذا ضعف البنية التحتية الرياضية.

- اتخاذ قرارات رياضية خاطئة في كثير من الأحيان وكذا غياب التواصل الموضوعي وعدم تشجيع النقاش العمومي مع مختلف المتدخلين لإيجاد الحلول المناسبة.

- التهميش والإقصاء الذي طال مختلف الكفاءات الوطنية والاستغناء عن أطر مغربية شابة مؤهلة علميا ومتخصصة وقادرة على قيادة التغيير والإصلاح.

- لازالت الهواية طاغية في ظل عدم وجود بيئة مساعدة لتطبيق الاحتراف بالشكل المطلوب. وفي هذا الإطار، نتساءل عن حصيلة السنة الأولى من الاحتراف مع العلم أن الأندية الوطنية لازالت تتخطب في مشاكل مالية كبيرة؟

المدن وخاصة المدن الجديدة والتجزيئات السكنية الجديدة التي تفتقر ساكنتها لمجموعة من المرافق في مقدمتها المساجد.

كما تساءل بالمناسبة بخصوص ترميم المساجد وعن عدم فتح المساجد التي أغلقت لهذا الغرض، وعن المعايير المتبعة لانتقاء المساجد المحتاجة للترميم والصيانة في ظل غياب المصليات بعدد كبير من مدن وقرى المملكة.

3. البرامج الدينية في القنوات والإذاعات الوطنية:

ضرورة إغناء المواد المقدمة من دروس ومحاضرات وحوارات تهم مختلف مناحي الشريعة والحياة لدى المواطنين، تجنب النمطية التي تطبع بعض البرامج، مع استعمال الطرق الحديثة للتواصل من أجل جلب المشاهد المغربي خاصة أمام المنافسة القوية للقنوات الفضائية الدينية والأجنبية.

4. المجالس العلمية:

بالنظر للدور الحيوي الذي تقوم به المجالس العلمية في الحفاظ على ثوابت الأمة الدينية، إلا أن الملاحظ هو محدودية النشاط الثقافي والديني لهذه المجالس لعدم انفتاحها بالشكل المطلوب على المجتمع نظرا للوصاية المفروضة عليها من طرف المجلس الأعلى. وفي هذا الإطار، نثير الانتباه إلى الفوضى التي أصبح يعرفها قطاع الإفتاء وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الفتاوى الشاذة والغريبة التي تثير الفتنة ولا تفيد في شيء ولا تخدم القضايا المصرية للأمة المغربية.

5. الأوقاف:

فيما يخص قطاع الأوقاف، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية الوقف وتحسين مداخله، وحسن استثماره وتدييره، وهذا لن يتأتى في ظل غياب عملية جرد لممتلكات الأوقاف مع إشراك كافة القطاعات الحكومية المتدخلة كوزارة الثقافة، المالية، الداخلية، الإسكان والتعمير والعدل.

6. التعليم العتيق:

ندعو إلى مواصلة تأهيل التعليم العتيق على مستوى بنى الاستقبال والمواد العلمية المدرسة، والاهتمام بالأوضاع المادية للمدرسين لهذا النوع من التعليم.

كما ندعو الوزارة الوصية إلى العمل على تشجيع الخواص على إحداث مدارس للتعليم العتيق وفقا للقانون المعمول به في هذا الإطار.

7. الحج:

إعادة النظر في نظام القرعة المعتمد، وإيجاد آلية تعطي الأسبقية لكبار السن.

تحسين الخدمات المقدمة للحجاج وخاصة تعزيز التأطير الديني حتى يؤدي الحجاج مناسكهم في أحسن الظروف والأحوال.

التطبيقية التي تتطلبها المهارات الملقنة كليا أو جزئيا وتعويضها بدروس نظرية لا يمارس فيها المتدرب الأعمال التطبيقية إلا نادرا، كما أن هناك بعض المراكز التي لا تتوفر فيها شروط السلامة والصحة المهنية.

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو إلى المزيد من العمل لتحسين نوعية تخصصات التكوين المهني ومستويات الكفاءة المهنية حتى تواكب بلادنا المستويات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وبالتالي المساهمة في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة ويزيد من دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا.

7. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

من المعلوم أن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية له دور هام في توفير الأمن الروحي للمغاربة وترسيخ وحدة المذهب المالكي وثوابت المغرب واختياراته في مختلف مناحي الحياة.

وإذ نتمن داخل فريق الأصالة والمعاصرة المجهود المبذول من طرف الوزارة المشرفة على القطاع، فإننا نرى ضرورة مضاعفة المجهود بالنظر لحجم التحديات والإكراهات التي تواجه هذا القطاع.

وبالمناسبة، نريد أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات المرتبطة بهذا القطاع:

1. التأطير الديني:

هناك ضعف كبير في هذا المجال، خاصة بالنسبة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، بحيث يجب أن يكون هذا التأطير مستمرا على طوال السنة وليس مناسباتيا، خاصة في شهر رمضان وبعض المناسبات الدينية، علما أن أفراد الجالية تتجاذبهم مجموعة من التيارات الفكرية والمذهبية التي تخالف مذهبنا المالكي المبني على قيم التسامح والاعتدال.

كما تجدر الإشارة إلى وضعية القيمين الدينيين والأئمة والتي ليست هي الوضعية التي تليق بمن يقومون بتنمية الوعي الديني لدى المواطنين وخاصة الجانب المادي، والذي نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة، جد هزيل ولا يرقى إلى تطلعاتهم وغير كاف لسد حاجياتهم وحاجيات أسرهم. وهنا يجب التذكير بالوقوفات الاحتجاجية التي قام بها الأئمة رفضا لهذه الوضعية وتأكيدا على طلب تحسينها وهي طلبات نعتبرها ضرورية لحفظ كرامتهم، ونطالب الحكومة بهذه المناسبة بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للأئمة والقيمين الدينيين.

2. وضعية المساجد:

إننا لا ننكر في فريق الأصالة والمعاصرة حجم المجهودات التي تبذل في هذا المجال، إلا أننا لا بد أن نطلب من الحكومة مضاعفة المجهود لبناء وتوسعة المساجد وخاصة بالعالم القروي مع مراعاة الكثافة السكانية داخل

المختصة لهذه الفئة المتقدمة في السن، مما يتطلب خلق فضاءات جديدة تساهم في إعادة الاعتبار للمسنين المعوزين مع تأهيل الأطر العاملة في هذا المجال.

الملاحظ كذلك انتشار مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية المتمثلة أساسا في ظاهرة التسول والتشرد، لذا يجب التفكير في تفعيل آليات التوعية والتحسيس من خلال برامج تحول دون تفشي هذه المعضلات، والتفكير في وضع آليات وميكانيزمات تعمل على التوزيع العادل لثمار النمو للحد من زيادة نسبة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية، وخلق شراكات حقيقية مع الجمعيات العاملة في هذا الميدان. كما يجب إعادة النظر في دور وكالة التنمية الاجتماعية وذلك بتشديد المراقبة والتتبع لإيجاد حلول متوازنة اقتصاديا واجتماعيا لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية.

العمل التضامني: لقد راكمت بلادنا رصيدا هاما في مجال العمل الاجتماعي كما أن الدينامية المجتمعية التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جعلت بلادنا تتوفر على العديد من الجمعيات الفاعلة في مختلف القطاعات وفي مختلف المناطق والجهات. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى وضع آلية التتبع وتقييم ومراقبة أداء الجمعيات والهيئات العاملة في المجال والذي يمكن على ضوءه تصريف الدعم في الميادين ذات الأولوية حسب خصوصيات كل جهة وكل منطقة.

كما يتعين إيلاء أهمية للعنصر البشري في عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي مبادرة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكذا في برامج الهيئات والجمعيات النشيطة الأخرى، ذلك أن تمكين السكان المستفيدين من هذه الأنشطة والبرامج من وسائل وإمكانيات وآليات الإنتاج الضرورية هي السبيل الوحيد للقضاء على مظاهر الفاقة والفقر والتوكل والهشاشة.

9. قطاع الاتصال

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى ضرورة الحد من احتكار الدولة لهذا الحقل وتقنيته وتنظيمه بإرساء الآليات القانونية التي تواكب تطورات العصر.

ضرورة إعادة النظر في أدوار القطب العمومي لتقوية أداء الخدمة العمومية في الإعلام والاتصال وتطوير آليات عمل وكالة المغرب العربي للأنباء ودعم افتتاحها على محيطها وتوسيع هامش حركة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في القطاع وتنظيم حقل الإشهار وتقنيته والافتتاح أكثر على ما توفره التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات البث بواسطة الأنترنت والهاتف المحمول وما إلى ذلك.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لسنا مرتاحين لواقع القطاع والمشاكل التي يتخبط فيها. وعليه فإننا نحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتطويره وتحديثه من حيث آليات العمل وطرق التدبير بما يكفل ضمان

8. قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

لقد راهنت الحكومة في برنامجها على الشق الاجتماعي بشكل كبير كما أن إستراتيجية عمل الوزارة التي تقدمت بها السيدة الوزيرة أمام لجنتنا الموقرة تعتبر جريئة وطموحة لكن الميزانية المرسودة لهذا القطاع تبقى محدودة ولا تستجيب لمتطلبات النهوض بالتنمية الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من الإقصاء والتهميش وغيرها من المظاهر التي تحط من الكرامة الإنسانية ومن الحق في العيش الكريم. وارتباطا بمجال تدخل عمل الوزارة، نود أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات:

1- قطاع المرأة: بالرغم من المكانة التي حققتها المرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية وارتفاع نسبة حضورها في الانتخابات الجماعية، إلا أن ما يجب الإشارة إليه أن مقارنة النوع لم يتم استيعابها بعد ولا إدماجها بالشكل المطلوب من طرف العديد من المتدخلين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ببلادنا، في سبيل تطوير المسلسل الديمقراطي والسير في اتجاه المساواة، ولعل أبرز مثال (وزيرة واحدة في حكومتكم). كما أن المشكل الأساسي للنهوض بأوضاع المرأة هو كونها تتدخل وتتقاطع حولها العديد من القطاعات الحكومية، من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات، الداخلية والشباب والرياضة والتربية الوطنية، الأمر الذي يتطلب إحكام التنسيق في هذا المجال للسهر على حقوق المرأة.

2- مجال الطفولة، هناك خصائص محمول في المراكز الخاصة لحماية الطفولة، لإنقاذهم من التشرد أو تركهم عرضة لأي استغلال، كما لازالت ظاهرة تشغيل الأطفال مستشرية. وفي هذا الإطار، نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة عن مآل مشروع قانون منع تشغيل الفتيات الأقل من 15 سنة.

3- أما فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين، لازالت هذه الشريحة هشة وضعيفة ومهمشة، كما أن البرامج والمشاريع المرسودة لهذه الفئة قليلة ولا تفي بالغرض المطلوب في محاربة الفقر والإقصاء، ولا يتعدى منطلق الصدقات والإحسان.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إدخال هذه الفئة في سوق الشغل، علما أن هناك تجارب في بعض الدول تعطي تحفيزات كما تفرض غرامات بقوة القانون من أجل إدماج هذه الفئة في سوق الشغل؟ وفي هذا الإطار، نتساءل، في فريق الأصالة والمعاصرة، عن مآل مشروع القانون الخاص بالأشخاص المعاقين، الذي سيمكن من آليات جديدة لمواجهة وضعية الهشاشة التي تعاني منها هذه الفئة لاسيما في مجالات الصحة والتنقل والتشغيل.

الأشخاص المسنين: إن الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالأشخاص المسنين تبقى ضئيلة، بحيث لازال هناك خصائص كبير في عدد المراكز

المتفرد.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتقد أن ما يجب أن يحكم تعاطي الحكومة مع الشأن الثقافي في بلادنا هما مرتكزان أساسيان، أولهما ما يمكن أن نسميه بمرتکز الثقافة التقليدية، التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها وتطويرها وثانيهما هو مرتکز الثقافة العصرية في افتتاحها على تطورات العصر وتحولاته لمواكبة موجة التنوير العالمية..

لذا، يتعين، في نظر فريقنا، إجراء مسح وطني يشمل الرصيد العقاري وحجم الموجودات والمنقولات المتوفرة وقيمتها ووضع خريطة جديدة للمواقع الأثرية وللمتاحف الوطنية والجهوية، حتى يتسنى توجيه الجهود بشكل صحيح لحماية التراث وصيانتها وتجديده وتطويره وتسويقه.

وموازاة مع ذلك، يتعين وضع خطة وطنية للصيانة والتطوير بمساهمة كل القطاعات الوزارية المتدخلة ومنها الأوقاف والتجهيز والسكنى والصناعة التقليدية، والعمل في نفس الوقت على وضع خطة أخرى للترويج والتسويق مع قطاعات الخارجية والسياحة وغيرها.

ويجب كذلك الاهتمام بالتراث الشفوي والفنون والمهن والأزياء والحلي والمصنوعات التقليدية، فضلا عن وضع تنظيم أمني خاص بالقطاع يؤمن محاربة أعمال التهريب والغش والتزوير والسرقة التي باتت تنتعش شيئا فشيئا.

وبهذا الخصوص نأمل أن يُعاد النظر في طبيعة ونوعية حضور الكتاب المغربي في المعرض الدولي للنشر والكتاب وتُطالب الوزارة بالعمل على تحسين شروط عرضه وكيفية تقديمه للزوار والمهتمين وذلك بالتشاور مع المهنيين والناشرين والموزعين. كما تُطالب الوزارة الوصية بالتفكير في الصيغ المناسبة لتنظيم المعرض في مدن مغربية أخرى، تتوفر بها بنية الاستقبال الضرورية، تسهلا لولوج المواطنين للكتاب وتشجيعا على القراءة.

ومن جهة أخرى، تطرح وضعية الصندوق الوطني لدعم العمل الثقافي الكثير من الأسئلة حول موارد الصندوق ومدخراته وسبل صرفها. كما أن تجربة الدعم الممنوح للفرق المسرحية لم تؤت، في نظرنا، النتائج المرجوة، سواء على الفرق المستفيدة نفسها أو على نوعية العروض المقدمة، ثم كذلك على نسب الحضور التي لا تتجاوز في الكثير من الأحيان الحد الأدنى المطلوب لتقديم العرض المسرحي.

إن اهتمام الوزارة بالبعد الجهوي في عملها يجب أن يتجاوز الهيكلة المركزية للوزارة إلى منح اختصاصات وإمكانيات وموارد حقيقية للمديريات الجهوية التي تجد نفسها، في الكثير من الأحيان، عاجزة عن الفعل وعن المبادرة وعن الاستجابة للمطالب الجهوية والمحلية الملحة. كما أن مركزة المنشآت الكبرى من مسارح ومعاهد ومكتبات في مدينة أو مدينتين لا يجب أن يكون قدرا محتوما، في نظر فريقنا.

وفي الأخير، وانسجاما مع مواقفنا المبررة عنها داخل اللجنة فإننا سنصوت ضد مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم

تكافؤ الفرص في الولوج إلى المعلومات الصحيحة وتقنين تدخل الدولة والقطاع الخاص في صناعة الرأي ودعم مجال الحرية وتوفير الموارد والإمكانيات وضمان التوزيع العادل لموارد الإشهار وفق معايير محددة والإسهام في تأهيل الأطر والكوادر وتحجير الطاقات.

إن قطاع الصحافة المكتوبة والالكترونية باعتبارهما مكونا أساسيا من مكونات قطاع الإعلام والاتصال لم يحظيا باهتمام الحكومة، مما يزيد من احتمالات الوقوع في انزلاقات نتيجة عدم وضوح الرؤية وسوء الفهم بين مختلف الشركاء والمتدخلين.

وعليه فإن عدم أكثرات الحكومة، من خلال القطاع الوصي، بما يجري في هذا الحقل ترك الباب مفتوحا أمام التكهانات والأسئلة حول دور الوزارة في تقنين وتنظيم هذا الحقل ومصير قانون الصحافة ومشروع المجلس الوطني للصحافة وكذا القانون المتعلق باستطلاع الرأي، فضلا عن قانون الولوج إلى المعلومات وكذا الفراغ التشريعي المشهود في قطاع الصحافة الالكترونية ونشاط ما يُعرف بالمدونين.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعتقد جازمين أن دور القطاع في تكريس خيار الجهوية يجب أن يبتدئ من إجراء تقييم موضوعي لتجربة الإذاعات والصحف الجهوية وعلى الخصوص تجربة تلفزة العيون.

كما يتعين إعادة النظر في طريقة عمل وأداء بعض مكونات القطب العمومي، وعلى الخصوص القنوات التلفزية ووكالة الأنباء الرسمية، بما يساهم في تسويق التراث والخصوصية المحلية ودعم توجه القرب ومقاربة الجهوية في عمل وسائل الإعلام، وذلك من خلال التفكير في وضع آليات للتكامل بين مكونات القطب العمومي من حيث الإمكانيات والتجهيزات والبنيات وذلك لترشيد الجهود والموارد ولتطوير التبادل بين المكونين الأساسيين لهذا القطب: الأولى و2M، ودعم تجربة قناة "ميدي1 سات".

وفي قطاع السينما، يتعين في نظرنا إعادة النظر في الإنتاجات السينمائية (خصوصا تلك التي تحصل على دعم الدولة) وإيجاد الطرق الكفيلة بتوجيهها نحو تناول مواضيع تحمي الهوية وتحفظ القيم الوطنية وتروج لمبادئ الانتماء للوطن، في إطار الجهود المبذولة لتشجيع الإنتاج الوطني.

10. قطاع الثقافة

من القطاعات الحيوية والهامة التي يتعين أن تحظى بالاهتمام من قبل المجتمع بكافة قواه الحية، لما يمكن أن يلعبه من أدوار في الحفاظ على الشخصية الوطنية المتفردة وتحصين ثوابت الأمة ومعتقداتها ورموزها الفكرية والإبداعية وحماية الذوق العام وتهذيبه.

وفي هذا الصدد، فإننا على يقين من أن ضعف الميزانية المرسودة للقطاع، لن تساعد على بلورة إستراتيجية حقيقية تؤمن للقطاع تأطيرا علميا وواقعا وموضوعيا يجعله في منأى عن تيارات الغلو والتطرف التي تسعى جاهدة إلى محو ثقافتنا الأصيلة بقيمها التاريخية المتجددة وبعمقها الحضاري

الجزائر ومن يدورون في فلكها داخل أروقة المجلس وهذا التسابق المحموم من أجل التأثير على قرارات مجلس الأمن وعلى أعمال بعثة المينورسو من أجل توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. تضعكم اليوم السيد الوزير أمام ملحاحية استثمار كل المؤهلات وتعبئة كل الإمكانيات التي من شأنها حشد المزيد من الدعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية.

إن سياسة اليد الممدودة التي دأبت بلادنا على تكريسها في علاقاتها مع دول الجوار، تعكس بحق تجرد وعي الاقتراح والتشبع بمنطق السلم والتسامح كخيار حاسم تهجه بلادنا وتسعى إلى تكريسه في كل علاقاتها وتفاعلاتها مع محيطها الخارجي.

هذا التوجه مع الأسف يلاقى بكل أنواع التنكر بل والعداء من قبل الجارة الجزائر اتجاه كل ماله علاقة بمصالحنا الوطنية بل وتحين كل الفرص لترويج المغالطات والمساس بالسيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار نطالب الحكومة بدعوة مجلس الأمن الدولي للوقوف على حجم الخطر الداهم والمهدق في منطقة الصحراء والساحل لاسيما أن كل المؤشرات والأحداث تثبت أن هذه المنطقة باتت تشكل بؤرة من بؤر التوتر والنزاعات ومعتلا من معازل الإرهاب.

وندعوكم في هذا الموضوع أن تعيدوا النظر في طريقة اشتغال وزاركم من خلال الاقتراح على كل الفاعلين داخل الحقل الدبلوماسي وتعزيز الدبلوماسية الموازية في إطار التنزيل الإيجابي لمضامين الوثيقة الدستورية لكل ما له علاقة بالدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً متقدمة في مسار استكمال الصرح الديمقراطي الحداثي، وسيرورة الإصلاحات المؤسساتية والدستورية هذا المسار الذي تم تنويعه بدستور جديد للمملكة.

إن ربح رهان الإصلاح الدستوري لم يكن وليد لحظة سياسية عابرة بقدر ما هو تنويع لمسار عشريني وأعادة.

أؤكد أن ربح الرهان ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو رغبة لإطلاق مسيرة من الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية.

فقد جاءت الوثيقة الدستورية كلها تطلع إلى التأسيس لدبلوماسية فاعلة ومتوازنة متكيفة مع التغيرات الإقليمية والدولية وهو ما يتجلى من خلال السعي الحثيث للمملكة نحو توسيع الشركاء في علاقاتها الخارجية، من خلال مجموعة من الالتزامات التي أقرها الدستور الجديد من قبيل:

- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.

والشؤون الثقافية، باستثناء مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصحة الذي سنصوت له بنعم. وشكرا.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

يسعدني أن أعرض مساهمة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لقطاع الخارجية، آخذا بعين الاعتبار أن كل الملاحظات التي سنبدئها لن تسعفنا في الإحاطة بكل الجوانب والإشكالات التي تعترض هذا القطاع البالغ الأهمية.

واسمحوا لي في البداية أن أقول بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة لن نتوقف طويلا عند تحليل الأرقام والمعطيات الواردة في الميزانية المعروضة على أنظارنا. لقناعتنا بمحدودية الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع على الرغم من جسامته وعظم المهام التي يضطلع بها.

مقتنعون كذلك بأن أي دراسة أو تحليل للسياسة الخارجية لبلادنا لا يمكن أن تأتني بمعزل عن السياق الداخلي ومتغيرات المحيط الإقليمي والدولي الذي تتفاعل معه.

السيد الرئيس،

إن قضية الوحدة الترابية للمملكة ستظل في صدارة اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة باعتبارها مصلحة وطنية عليا.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعبر عن ارتياحنا لانتخاب المغرب عضوا غير دائم في مجلس الأمن هذا الاعتراف الذي يؤكد تجاوب المجتمع الدولي مع الإصلاحات العميقة التي دشنتها المملكة، والاعتراف بحضور المغرب المتميز في محيطه الإقليمي والدولي مما يؤهل بلادنا للعب دور ريادي عربيا وإقليميا ويمكن بلادنا من كسب مواقع متقدمة دفاعا عن وحدتنا الترابية ودحض أطروحة الانفصال.

فصوصم وحدتنا الترابية هم في أمس الحاجة اليوم إلى الارتكان إلى منطق السلم والتفاوض لطى هذا النزاع المفتعل.

داعين في هذا الصدد مجلس الأمن إلى الوقوف على حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق المغاربة المحتجزين بمخيمات تيندوف. بسبب التعبير عن آرائهم المخالفة للتوجه الانفصالي ورفضهم للاحتجاز القسري.

إننا نعتقد في فريقنا أن مطلب إعادة النظر في طريقة اشتغال وتعاطي الإعلام العمومي الرسمي مع القضايا والمصالح العليا لبلدنا من حجم قضية وحدتنا الترابية بات مطلباً ملحاً لاسيما في ظل تنامي موجة العداء والتحامل الذي تهجه مجموعة من المنابر الإعلامية في العديد من الدول التي تتبنى نهجا معاديا لكل ماله علاقة بالمصالح العليا للمغرب.

إن حجم الضغوطات بل وكل أشكال المناورات الرخيصة التي تهجها

على تبنى رؤى واسعة لتدريس الأوضاع العامة للعالمين العربي والإسلامي وتطوير الحلقات المترابطة مع الإصلاح السياسي والاقتصادي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تكامل وإقلاع حضاري مع تبنى خطاب منفتح وعقلاني وإسلام معتدل يتواءم واحترام البناء الحضاري للأمتين العربية والإسلامية.

ونود الإشارة في هذا الصدد بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعبر عن قلقنا المستمر إزاء الأحداث الدامية الجارية في سوريا ونأسف لاستمرار انتهاكات وقف أعمال العنف والقتل رغم قرار وقف إطلاق النار اعتبارا من 2012/4/12.

وهي مناسبة كذلك لننوه بقرار مجلس الأمن رقم 2042 بتاريخ 2012/4/14 والقاضي بإرسال مراقبين دوليين إلى سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار هذا القرار الذي شكل خطوة إيجابية لبويرة موقف دولي حازم وموحد لمعالجة إشكالات الأزمة السورية.

ذلك أن المغرب كان وسيظل في مقدمة الدول المبادرة إلى إعلان انضمامها الكلي والغير المشروط مع العالمين العربي والإسلامي عبر الانشغال بمحمل القضايا التي تحبل بها هذه المنطقة وفي مقدمتها طبعاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وبهذه المناسبة، نجدد استنكارنا في فريق الأصالة والمعاصرة للسياسات المتطرفة للكيان الصهيوني وسعيه لتحويل القدس وتماذيه في ابتداع أساليب استيطانية إمعانا في فرض سياسة الأمر الواقع.

لقد كنا نعتقد أن من شأن كل هاته السياسات المتطرفة للكيان الصهيوني الغاشم أن تلاقي بمواقف وردود أفعال انسجاما مع مواقفكم التي ما فتئت تعبرون عنها في العديد من المناسبات لحظة تواجدكم في موقع المعارضة لكن مع الأسف سرعان ما انكسرت تلك الشعارات والخطابات على صخرة الواقع.

والأ كيف تفسرون قبولكم بمشاركة وفد عن هذا الكيان في أشغال الدورة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي احتضن أشغالها مقر البرلمان المغربي.

وما هي الظروف التي أملت عليكم القبول بهاته المشاركة؟ فهل هي إشارات إلى قبولكم بالتطبيع!! إننا وبقدر تنديدنا بكل أشكال التطبيع والذي لا نجد له أي تبرير سوى كونه شكل من أشكال التنكر للقضية الفلسطينية، بقدر ما ندعوكم إلى تحمل مسؤوليتكم في التصدي لكل مبادرات التطبيع الذي لا مبرر له سوى خدمة المشروع الصهيوني وغط الطرف عن ما يرتكبه الصهاينة من جرائم ضد فلسطين أرضا وشعبا ومقدسات.

ثالثا: لا شك أن البعد الإفريقي في السياسة المغربية قد أملاه الامتداد الطبيعي والتجدر التاريخي للمغرب في القارة السمراء. وهو ما جعل من قضايا التنمية في إفريقيا أولوية أساسية في نشاطه الدبلوماسي داخل مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي.

- توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

- تقوية التعاون جنوب - جنوب.

- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

إن مجموع التوجهات التي التزم بها المغرب وفاء لاختياراته التي لا رجعة فيها تشكل بالأساس خارطة طريق تلي على الجهاز الدبلوماسي تنزيلها تنزيلا سليما تماشيا مع حجم السلطات والصلاحيات الجديدة الواسعة، التي خولها الدستور للحكومة الجديدة لتحديد التوجهات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إن على المستوى الداخلي أو الخارجي مقارنة مع الدساتير السابقة.

ذات الالتزامات تضعكم اليوم أمام امتحان أجراً وحسن تنزيل مقتضيات الوثيقة الدستورية باعتباركم فاعلا حزبيا على رأس قطاع كان بالأمس القريب من المجالات الخاصة والمحفوظة للملك، لينتقل إلى التدبير المشترك بين الملك والحكومة.

نتمنى صادقين في هذا الصدد أن تكونوا في مستوى اللحظة وان تستشعروا حجم هذا التحول العميق وما لهذا المعطى من دلالات طبعية وستطبع التاريخ السياسي المعاصرة لبلادنا.

إننا ومن منطلق تمثلنا للحظة السياسية والتاريخية وما تحمله من مغزى ودلالات عميقة نود من موقع الإسهام البناء أن نبدي مجموعة من الملاحظات والمقترحات والتي هي في العمق تنزيل لمضامين الوثيقة الدستورية.

أولا: تعزيزا للبعد المغربي باعتباره المجال الطبيعي والحضاري للمغرب وأحد أولويات سياسته الخارجية ندعوكم إلى استثمار مجمل الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والثقافية. ونهج سياسة قوامها الواقعية والانفتاح، فطلب التكتل وتوحيد الفضاء المغربي بات مطلبا ملحا بفعل الواقع الجديد والتحويلات العميقة التي شهدتها الخارطة السياسية لدول المنطقة على الصعيد السياسي والاجتماعي وهو ما يلي على الجهاز الدبلوماسي تعبئة ومضاعفة كل الجهود سعيا لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومد جسور التعاون في أفق إحياء أسس نظام مغربي كفيل بتحقيق طموحات الشعوب المغربية، المتواشجة اجتماعيا والمتماهية من حيث الثقافة والدين والتقاليد وأنماط الحياة.

ثانيا: إن إسهام المغرب داخل منظمة المؤتمر الإسلامي واحتضانه مقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ورئاسته للجنة القدس الشريف واحتضانه للعديد من القمم والمؤتمرات. يوضح إصرار المغرب وعزمه الأكيد

- التوجه نحو القوى الصاعدة في آسيا تنويعا للشركاء الاقتصاديين في إطار تعزيز المكاسب الاقتصادية التي تتيحها الوجهات الكلاسيكية.
- نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية باعتبارها شريكا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية.
- إعادة النظر في قراءات الجهاز الدبلوماسي لمراكز القرار الدولي من خلال إدماج العواصم الجديدة الصاعدة التي أضحت لها تأثير سياسي واقتصادي.
- توفير المعلومات الضرورية المرتبطة بالقضايا الجوهرية للسياسة الخارجية، حيث يعاني المعنيون بتمثيل المغرب في المحافل الدولية، من مختلف أشكال المشورة الفنية والدعم التقني، خصوصا الفاعلون في الدبلوماسية الموازية.
- وبهذه المناسبة ندعوكم إلى إعادة النظر في علاقتكم مع المؤسسة البرلمانية ومع ممثلي الأمة على الخصوص.
- فإلى متى سيطر هذا المنطق يحكم علاقات من المفروض أن ترقى إلى مستوى التكامل وأي دبلوماسية برلمانية نريد إذا كانت المعلومة الضرورية والأساسية محجوبة عن الفاعلين في هذا المجال.
- وكيف سيتأتى لممثلي الأمة الدفاع عن القضايا المصرية للأمة في ظل عدم مصاحبتكم ودعمكم للمجهود الدبلوماسي الذي تضطلع به هذه المؤسسة لاسيا وأتم تعلمون حجم المناورات والضغوطات الممارسة من قبل أعداء الوطن الذين لا يألون جهدا لتسخير كل الإمكانيات للإضرار بمصالح بلادنا.
- السيد الرئيس،
- تكنتسي قضايا الجالية المغربية المقيمة بالمهجر أهمية بالغة بالنظر لتنامي أعداد المهاجرين، هذا الازدياد الملحوظ لأفراد الجالية والتحويلات النوعية التي تعرفها، تدعو دبلوماسية استئنا لوضع قضاياها على جدول أعمال قطاعكم بقوة.
- فالجالية المغربية، بنسجها المدني الفاعل، تطالب اليوم، بتكيتها من حقها الكامل في المواطنة عبر التصويت والترشيح والتمثيل في مؤسساتنا المنتخبة والمشاركة في صنع القرار السياسي، فضلا عن التعامل مع المتطلبات المتزايدة والمشاكل القانونية والصعوبات المسطرية بمزيد من الجدية، ونخص بالذكر هنا:
- نقص إن لم نقل غياب مؤسسات تربوية لتدريس اللغة العربية لأبناء المهاجرين، خصوصا المتواجدين في المدن الصغرى بأوربا.
- التعقيدات والعراقيل التي يلاقها المستثمرون وضعف الدبلوماسية الاقتصادية.
- مشاكل المرأة المهاجرة مع تطبيق مقتضيات المدونة، الطلاق، الجنسية.
- الصمت إزاء وضعية الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي،

إن ما عرفته هذه العلاقات من تفاعلات سلبية، تمثلت في عجز الاتحاد الإفريقي عن إيجاد حل لمشكل الصحراء وتنكر بعض الدول للدور الإفريقي للمغرب ومناوشتها حول وحدته الترابية، ما رتب انسحاب المغرب منها يجعلنا مطالبين بابتداع أساليب جديدة لاستعادة الدور المغربي كاملا. خصوصا أمام ما يتحمله المغرب جراء تبعات المقعد الشاغر من محمد إضافي لخدمة قضايا إفريقيا، عبر تشتيت مجهوداته في العلاقات الثنائية وبعض التجمعات الجهوية. كما يجب تطوير الفعل الإفريقي للمغرب اتجاه الدول الانكلوسكسونية تعزيزا لرصيد تفاعلاته مع الدول الصديقة الأخرى. وفي هذا الإطار نؤكد تجاوبنا مع موقف المملكة الرسمي الداعي إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي واستتباب الأمن والاستقرار وتأمين خروج سلس وسلمي من هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

إن الدعوة إلى تأهيل الجهاز الدبلوماسي وبناء مفهوم خاص للدبلوماسية الرسمية الموازية من المواضيع التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يتطرق إليها عبر العديد من الخطب الملكية. وأفتح قوسا هنا لأذكر بمقتطفات من هذه الخطب.

"وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي والى التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات واغتنام فرص التعاون والتبادل على الأصعدة الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف وغزو أسواق جديدة وجلب الاستثمارات والتكنولوجيات المتطورة وتحقيق إشعاع ثقافي وطني أكبر.

وإننا حريصون على أن يتواصل العمل بوثيرة أسرع ويتسع نطاقه في إطار منظور استراتيجي شامل ومنهجية جماعية متناسقة ومقدمة منفتحة على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية من منتخبين على الصعيد الوطني والمحلي وفاعلين اقتصاديين ومنظمات غير حكومية. هذه الدعوات والتوجيهات تستدعي من الجهاز الدبلوماسي ترجمتها وتجسيد مضامينها من خلال:

- مساندة ودعم مؤهلات الدبلوماسية الموازية.
- القطع مع التدبير المغلق لبعض الملفات كالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي، مجلس التعاون الخليجي.
- استثمار العلاقات المتميزة مع الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوربي، وتجاوز النواقص التي تعترى علاقات المغرب مع البرلمان الأوربي الذي يشكل إحدى الدعامات التي يستعملها خصوم وحدتنا الترابية في إطار حربهم الإعلامية ضد المصالح الوطنية لبلادنا.
- الافتتاح على مراكز للدراسات في العلاقات الدولية وتدبير الأزمات الدولية.

ذات التحول يضعكم اليوم أمام امتحان التعاطي الإيجابي مع مضامين الوثيقة الدستورية، وأسئلة التنزيل السليم لاختبارات الديمقراطية والحكومة التي تسعى بلادنا إلى ترسيخها استكمالاً لسيرورة الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية.

وإذا كان هذا التحول يؤشر لبداية عهد جديد، فإنه يدفعنا إلى التساؤل، إلى أي حد سينعكس هذا التحول على مضمون السياسات العامة للقطاعات الحيوية التي تشرف عليها وزارة الداخلية.

كيف ستساهم الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية في النهوض بسياسة القرب وبالأمن العام والجماعات الترابية وبال تنمية المحلية والجهوية والإجابة على مختلف الأسئلة الآنية والمستعجلة ذات الصلة بمشاكل المواطنين؟

بهذا الخصوص، نود إثارة بعض الملاحظات الأساسية:

أولاً: حرصاً منا في فريق الأصالة والمعاصرة أن تشكل الحلقة المقبلة من المسلسل الانتخابي لبنة أخرى من لبنات هذا الصرح الديمقراطي الذي ننشده جميعاً، فإن وزارتم مسؤولة عن التحضير الجيد والسليم للانتخابات المقبلة وفتح نقاش وطني حقيقي واستشارة واسعة في إطار منهجية تشاركية قصد توفير الشروط التنظيمية والتشريعية لضمان نجاح هذه المحطة بما يضمن نزاهة وشفافية الانتخابات وإقرار مؤسسات تمثيلية حقيقية وذات مصداقية. وذلك من خلال:

• تمكين الوافدين الجدد على الهيئة الانتخابية من التسجيل في اللوائح الانتخابية.

• إعادة النظر في التعامل مع المشاركة السياسية للمواطنين بنوع من الجدية المطلوبة بدل التعامل معها كحدث موسمي مرتبط بلحظة الانتخابات.

• التسريع بتنفيذ ورش الجهوية وإخراج القوانين التنظيمية المؤطرة والمنظمة لها وملاءمتها للإصلاحات الدستورية التي عرفتها بلادنا.

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية الموسعة إحدى الرهانات المصرية والأوراش الهيكلية الكبرى التي تنضاف إلى سلسلة الاختبارات الإستراتيجية والأوراش التنموية التي تسعى من خلالها بلادنا إلى تجاوز كل المعوقات والنواقص التي تعترض مجالات تدبير الشأن المحلي في أفق إرساء أسس الحداثة والتكامل بين مختلف جهات المملكة وتعزيز الديمقراطية المحلية.

إن جلال الملك ما فتى يتطرق لموضوع الجهوية الموسعة عبر العديد من الخطب الملكية وهو ما يعكس الرغبة الأكيدة التي تحدد جلالته لبناني الخيار الجهوي ورسم معالم جمهورية تعكس الخصوصيات والمكونات الحضارية لبلادنا.

ثانياً: بخصوص الجانب الأمني، نود بهذه المناسبة أن نتطرق إلى ظاهرة الانتفلات الأمني وارتفاع معدلات الجريمة بشكل ملفت، في هذا الصدد نسجل الخصاص الموهل الذي تعرفه التغطية الأمنية في العديد من المدن

للمغريات في العديد من الدول العربية وأوروبا.

- تنامي موجة العداة والعنصرية ضد المهاجرين.

- التعاطي السلبي لمجموعة من المنابر والقنوات الإعلامية، خصوصاً الجارة الشمالية لقضايانا الوطنية، وأوضاع المهاجرين المغاربة على الخصوص.

تلكم السيد الرئيس مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا أن نثيرها علاقة بتناولنا لموضوع الجالية المغربية لطرح التساؤل التالي:

ما الذي يحول إلى حدود الآن، دون توظيف صوت ورقة الجالية المغربية، بالخارج وخلق نسيج مدني داعم لبلادنا ولحقوقه المشروعة في مختلف العواصم الدولية.

السيد الرئيس،

إن فريق الأصالة والمعاصرة يحثي المجهودات التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الدفاع على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والإغاثة والإسعاف لضحايا الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني والأزمات الإنسانية خارج ارض الوطن.

ونسجل بارتياح البرامج التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني في مجال تعزيز قدرات الوحدات العاملة بالقوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والتكوين العسكري وتطوير المهارات والتخصصات والقدرات الميدانية وتحديث البرامج التقليدية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للجنود.

ونريد من هذا المنبر أن نقف وقفة إجلال وإكبار لجنودنا البواسل الذائدين عن التخوم المرابطين بصحرائنا العزيزة وباقي تخوم المملكة.

تلكم السيد الرئيس المحترم، كانت أهم الملاحظات والاقتراحات التي كانت محور اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية، وهي مناسبة تفرض علينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نقف وقفة خاصة عند التحول الجذري الذي طال هاته الوزارة التي كما يعلم الجميع أنها كانت في ظل الحكومات السابقة مجالاً خاصاً بالتقنوقراط، لتصبح اليوم بفضل هذا التحول الديمقراطي وزارة عادية تشغل داخل الحكومة وليس خارجها.

العمومية ذات الصبغة التجارية نود تذكركم بأن مجموعة من هذه المرافق تعيش أوضاعا كارثية فأسواق الجملة للخضر والفواكه تتخبط في مجموعة من المشاكل سواء المرتبطة بكثرة الوسطاء وتأثيرهم المباشر على الأسعار أو ما يتعلق بحجم التلاعبات المالية والجبائية بسبب غياب التنظيم وسوء التدبير، وتتحمل وزارتم القسط الاوفر في هذا الشأن بسبب التغاضي عن كل هذه الظواهر والاختلالات ونطالب في هذا الصدد بضرورة إعادة النظر في تنظيم أسواق الجملة وإعادة هيكلتها وعصرتها وضمان تغطية متوازنة للتراب الوطني.

إشكالية التدبير المفوض، والاختلالات التي أبان عنها والمشاكل التي طفت على السطح في العديد من المدن التي تعتمد هذا التدبير، وهو ما يدعونا إلى الإلحاح على ضرورة معالجة هذا الموضوع الشائك من منظور مغاير لمجموعة من الاعتبارات، سيما وأنه لم يساهم في التنمية السوسيو-اقتصادية بقدر ما ساهم في اعتناء شركات التدبير.

واسمحوا لي أن أثير مجموعة من الملاحظات في هذا الخصوص:

- هناك تغيب تام للجانب الاجتماعي أثناء الإعداد دفتر التحملات والتعقيم الكبير الذي يطال دفاتر التحملات

- الاعتماد على الخبرات الأجنبية وإقصاء الأطر الوطنية

- عدم التزام شركات التدبير المفوض بدفتر التحملات، خصوصا في الشق المتعلق بالاستثمارات والتجهيزات، والبنية التحتية وعدم لجوء بعض رؤساء الجماعات المحلية إلى فرض الجزاءات المنصوص عليها في دفاتر التحملات.

- إقصاء الشركات الوطنية من الاستفادة من هذا التدبير على اعتبار أن أغلب الشركات التي استفادت من هذا التوجه هي شركات أجنبية.

- تدني القدرة الشرائية للمواطنين جراء الارتفاع المهول في أسعار فواتير الماء والكهرباء والتطهير.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر اللاتركيز الإداري الدعامة الأساسية والضرورية لكل سياسة تروم إنجاح تجربة اللامركزية، وبشكل إحدى أهم الرهانات لبرامج الإصلاح الإداري، كما ترتبط النتائج المترتبة عنه مباشرة بالاستجابة لتطلعات المواطنين والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة على الصعيد المحلي.

لكننا، ومع كامل الأسف، لا زلنا نلاحظ بأن النظام الإداري الحالي يطبعه نوع من المركزية، تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات مهمة وبسلطة تقديرية واسعة وبأهم الوسائل المادية والبشرية.

وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هناك نوعا من التباعد بين المهام التي تضطلع بها المصالح الخارجية حاليا، وبين تلك التي يجب أن تفوض إليها في إطار سياسة حقيقية للتركيز الإداري.

وإذا كانت الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول، بتاريخ 9 يناير

والمرتبطة بمحدودية الإمكانيات البشرية والمادية والعلمية والتقنية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية أمنية واضحة، أضحت اليوم أكثر ملحاحية لمسيرة التراكبات التي حققها المغرب على مستوى الحقوق والحريات العامة، والتي لم تعد تترك مكانا للمنطق الأمني ولغة العصا التي للأسف سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة عودتها من جديد في مواجهة العديد من الحركات الاحتجاجية السلمية.

بهذه المناسبة، فإنكم مدعوون إلى تعزيز الإدارة العامة للأمن الوطني بموارد بشرية إضافية والاهتمام بأوضاعهم الاجتماعية إنصافا لهم على ما يقومون به من خدمات جليلة لهذا الوطن، نفس العناية يجب أن تطال أفراد القوات المساعدة ورجال المطافئ وأعوان السلطة والإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية إلى حيز الوجود، والأخذ بعين الاعتبار مطالبهم المتمثلة أساسا في تقنين التعويضات وتأهيل الموارد البشرية، والشفافية في توزيع مناصب المسؤولية بناء على الكفاءة والاستحقاق، من أجل وضع حد للإضرابات المتتالية لشغيلة الجماعات المحلية لما لها من كلفة اقتصادية واجتماعية.

ثالثا: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

لقد أعطى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي ورش اجتماعي كبير جعل المواطن في قلب الاهتمامات السياسية العمومية في أفق توفير العيش الكريم له ومحاربة كل مظاهر الفقر والإقصاء والتهيمش والهشاشة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، نثير التساؤلات الجوهرية المرتبطة بتقييم عمل الحكومة في مجال تطبيق هذه المبادرة، وكذا بحجم المشاريع المنجزة والفئات والمناطق المستهدفة.

ففي نظرنا، يجب إعطاء نفس جديد لهذه مبادرة م أجل جعلها دينامية متواصلة، وذلك من خلال تحديد الصعوبات والتحديات التي رافقت تطبيق مشاريع المبادرة، وكذا ضمان استمرارية المشاريع وتمكين الشركاء المحليين من الإسهام في تمويل المشاريع.

رابعا: يعد قطاع التعمير أحد أبرز القضايا التي تدخل في صلب اهتمامنا في فريق الأصالة والمعاصرة، والتي تستوجب في نظرنا فتح نقاش وطني معمق لتسليط الضوء على مجمل الاختلالات التي يعاني منها، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تعدد المتدخلين سواء على المستوى الوطني او على الصعيد المحلي.

- التحايل على القانون من خلال اللجوء إلى مسطرة الاستثناء (Dérogation) في مجال التعمير.

- التوسع العمراني والزحف على المناطق الخضراء وعلى حساب المناطق الزراعية والغابوية.

وبخصوص مواكبة الوزارة للجماعات المحلية من أجل تأهيل المرافق

أما بخصوص دراسة مشروع الميزانيتين المرتبطتين بمجلس النواب ومجلس المستشارين، فقد تم التأكيد على ضرورة بدل المزيد من العناية في تحسين وتجويد المنتج التشريعي وكذا تفعيل الأمل للدبلوماسية البرلمانية والدفاع عن القضايا الكبرى للمملكة في كافة المحافل الدولية وفي نفس الاتجاه تمت الدعوة إلى تدعيم آليات المراقبة الحكومية واستغلال كل الإمكانيات المتاحة دستوريا في هذا الصدد.

سيدي الرئيس،

إن مناسبة مناقشة ودراسة مشروع الميزانية القطاعية الخاصة برئاسة الحكومة كانت بحق فرصة لفريقنا لوضع الأصبع على مكامن الخلل في الأداء الحكومي والذي أضحي يستسلم لمنطق الاستمرارية في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الشائكة.

كما سجلنا بذات المناسبة استمرار منطق التهرب من المسؤوليات وتبني التصريحات المتضاربة والفرقات الإعلامية التي لا طائل من ورائها وبنفس المناسبة سجلنا باستغراب شديد غياب أي تصور حكومي لأجندة الاستحقاقات السياسية المقبلة. كل هذه الأمور توضح أن الحيط الناظم لهذه الحكومة والممثل أساسا في رئاستها لازال تحت وطأة الدهشة التي أفرزتها صناديق الاقتراع وحملت حظه إلى قيادة الحكومة، في حين أن اللحظة التاريخية التي نعيشها تقتضي منه ومن باقي مكونات الحكومة الانطلاق إلى أجراء مضامين الدستور وتزيلها بشكل سليم وقويم.

أيها السيدات والسادة المستشارين،

إن الخيار الديمقراطي الحداثي الذي تبناه بلادنا يستدعي لزاما الارتكان إلى مؤسسات دستورية فعالة وقوية تضطلع بمهامها الرقابية في استقلالية تامة. وفي هذا الإطار فبقدر ما نشيد بالدور الهام والمحوري الذي تلعبه المحاكم المالية باعتبارها آليات فعالة وناجعة للرقابة المالية بقدر ندعوها إلى مضاعفة جهودها وتسريع عملية تحضير وإحالة قوانين التصفية وبنفس المناسبة فإننا نثمن الجهود المبذولة من قبل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذا المندوبية السامية للتخطيط وذلك بالنظر للمجهودات الكبيرة التي يقوم بها كل في نطاق اختصاصه من أجل تشرح الوضع الاقتصادي والاجتماعي واعتماد مقاربات استباقية في التعامل مع الإكراهات والظواهر السوسيو اقتصادية كما ندعو هاتين المؤسستين ونظرا لما يزرخان به من خبرات وكفاءات إلى المزيد من الانفتاح على المؤسسة التشريعية وكافة مكونات المجتمع المدني.

وارتباطا بمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامية للحكومة فقد لاحظنا في فريق الأصالة والمعاصرة استمرار غياب أي تصور واضح أو منظور شمولي لمعالجة الإشكاليات المزمنة والمرتبطة بمعطى الهشاشة الاقتصادية وصندوق المقاصة وكذا النهوض بالطبقة الوسطى أو محاربة اقتصاد الربيع. هذا فضلا عن خلو برنامج الوزارة من أي بعد استشرافي لإصلاح صناديق التقاعد أو تحسين مناخ الأعمال،

2002 حول التدبير اللامركز للاستثمار، قد أعطت المثال في هذا الباب من خلال تفويض الحكومة مجموعة من الاختصاصات لولاة الجهات وتخويلهم سلطة القرار الخاصة بالاستثمار، فإننا نلاحظ بخلاف ذلك أن هناك تنافر حقيقي بين نوايا السلطات العمومية التي تشجع على تفويض السلطة للمصالح الخارجية، وبين تردد الإدارات المركزية في تفويض سلطاتها. ولذلك، فإننا نعتقد بأن خلف الخطاب الإداري المنادي به "اللائمركز الفعلي للوسائل والاختصاصات" هناك صعوبات حقيقية من حيث تفويض السلط والتوقيع على أرض الواقع.

تلكم، السيد الوزير، مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب باسم فريقتي عن موقفنا بخصوص مجموع الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وهي على النحو التالي:

- البلاط الملكي،

- مجلس النواب،

- مجلس المستشارين،

- المحاكم المالية،

- رئاسة الحكومة،

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامية،

- المندوبية السامية للتخطيط،

- وزارة الاقتصاد والمالية،

- وزارة التجهيز والنقل،

- وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة،

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد كانت مناقشة ميزانية البلاط الملكي مناسبة جدد من خلالها أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة تأييدهم وانخراطهم التام في كل المبادرات التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله. وكذا كافة الأوراش التنموية والدينامية الخلاقة التي أطلقها صاحب الجلالة والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على بلادنا سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2012، وفقا لمقتضيات المادة 48 من النظام الداخلي للمجلس، وهي مناسبة لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذه القطاعات وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للنهوض بقطاع العدل وضمان الحقوق والحريات في إطار المواطنة المسؤولة والملتزمة.

ويتعلق الأمر على التوالي بالميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل والحريات (أولا)، الأمانة العامة للحكومة (ثانيا)، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (ثالثا)، الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (رابعا)، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (خامسا) والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (سادسا).

أولا: مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والحريات برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنوات الماضية أن ثمة المجهودات التقنية التي تبذلها الوزارة (تحديث المحاكم كثال)، غير أننا نهبنا في حينه من مخاطر حجب الجوانب التقنية للإصلاحات البنوية لإدارة العدل والمترتبة بالجوانب المؤسسية والقانونية في تدبير مرفق القضاء، كما أننا أكدنا ونؤكد ميزانية وزارة العدل في مستوى الأوراش الاستراتيجية الكبرى ذات الصلة بوزارتكم والتي لا مناص عنها لتعزيز دولة الحق والقانون، وبالمقابل يلح فريقنا على أن يكون مشروع الميزانية الفرعية لوزارتكم نموذجاً للشفافية والتقديم الواضح للاعتمادات المرصدة لوزارتكم.

السيد الوزير، لا أحد اليوم، يجادل في مرجعة الإصلاح، والمعبر عنها بوضوح في الخطاب الملكية المتتالية منذ افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في فاتح مارس 2002، والتي عززها دستور 2011 بإعلاء القضاء إلى مستوى سلطة مستقلة بما يضمن الحقوق والحريات وسيادة القانون في مواجهة الجميع، أشخاص ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية.

ومنذ 2010 قيل لنا في هاته القاعة من طرف سابقكم أن نصوص الإصلاح جاهزة، لذا نسألكم اليوم بإلحاح شديد عن أجندة وطريقة تنزيل إصلاح قطاع العدالة الذي طال أمده، خصوصا ما يتعلق بالقوانين التنظيمية

ناهيك عن تنزيل مبادئ الحكامة الاقتصادية ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين.

سيدي الرئيس،

لقد احتل قطاع الإسكان والتعمير في مجموعة من البرامج الحكومية السابقة مرتبة الصدارة لكن للأسف الشديد دون تحقيق الطموحات المزمومة، وذلك راجع بالأساس لانعدام بوصلة حقيقية للإصلاح تستحضر الإمكانيات والإكراهات وتشرك كافة الفاعلين المعنيين بالنهوض بهذا القطاع. وللأسف الشديد، يلاحظ بالملحوس من خلال مناقشة بنود مشروع قطاع السكن والتعمير وسياسة المدينة استمرار استنساخ واجترار نفس البرامج الحكومية السابقة رغم ثبوت فشلها وبؤسها على كافة المستويات ابتداء ببرنامج مدن الصفيح مروراً باستمرار ارتفاع تكلفة العقار وظاهرة النوار وعدم توافق وثيرة التطور العمراني مع وثائق التعمير وتصاميم التهيئة. الواقع، أن تغليب المنطق القطاعي وانعدام الرؤيا الشمولية تبقى السمة البارزة لجال اشتغال الحكومة الحالية، وفي هذا الصدد فقد طالعنا وزارة التجهيز والنقل في شخص وزيرها بخرجات غير مسبوقة تستهدف الكشف عن مكامن اقتصاد الربح في القطاع الذي يديره لكن سرعان ما خفت وهج هذه المبادرة اليتيمة ولم يمتد ليشمل أماكن أكثر تعقيدا وصمودا وأقصد بالذكر الربح في مقالع الرمال والصيد في أعالي البحار.

أما على المستوى العملي والذي يكتوي بناره المواطنين بشكل شبه يومي فلا زالت معضلة عزلة العالم القروي على حالها، وكذا هشاشة البنية الطرقية وصعوبة المسالك وانعدام التشوير وعدم نجاعة مدونة السير في حل معضلة التخفيف من حوادث السير حيث ارتفع عدد القتلى مقارنة مع السنة الماضية بحوالي 11%.

سيدي الرئيس،

إن مطلب الحكامة الجيدة قد أضفى مطلبا ملحا لكل مجتمع تواق إلى مستقبل أفضل وراغب في عقلنة موارده ومؤهلاته الذاتية، في هذا الإطار فقد سجلنا بامتعاض شديد في فريق الأصالة والمعاصرة تلك وزارة الاقتصاد والمالية وتبرمها في إخراج القانون التنظيمي للمالية وذلك في ضرب صارخ لوعودها من جهة ولمبادرات المشرعين التي تصطدم بشكل آلي بتحريك الفصل 77 من الدستور والذي تستعمله الحكومة في كثير من الأحيان بشكل ممنهج وغير قابل لأي تبرير.

كما نغيب على هذه الوزارة عدم مباشرتها لأية إصلاحات ضريبية جريئة تستهدف توسيع الوعاء ذلك أن الثقل الضريبي يتحمله بشكل غير معقول الأجراء فيما أن هناك قطاعات مريحة لا تتحمل القسط الواجب من المساهمة الضريبية بل هناك قطاعات مريحة غير خاضعة للضريبة بالمرة، كل هذه الأمور تستوقفنا وتساءلنا حول نموذج التنمية الذي تبشر به هذه الحكومة وفيما إذا كان من شأنه الاستجابة ولو بالنزر اليسير لطموحات وأحلام المغاربة.

ثانيا: تخليق الحياة العامة:

يدور حديث كثير حول تدخلات وزارة العدل في ملفات الفساد، وهو أمر نشجعه، كلما احترم القانون ووفر شروط محاكمة عادلة لأي متهم، وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب، ولذلك نسائلكم السيد الوزير عن طريقة تعاملكم مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة لوزارة المالية؟ فهل تحال على النيابة العامة المختصة، جميع الأفعال الجرمية المستخلصة من التقارير المشار إليها؟ أم أن فصيلة معينة هي التي تتم إحالتها.

كما يتناهى إلى علمنا عبر وسائل الإعلام، إحالة وزراء تابعين لحزبكم، لملفات لها ارتباط بالقطاعات التي يسهرون عليها، على وزاراتكم، ما هي ضمانات احترام حقوق الأغيار في مثل هاته الحالات؟ نعم لمحاربة الفساد، نعم للشفافية، لكن لا لمطاردة الساحرات وإقام القضاء في مشاكل هو في غنى عنها، كما حدث في مآسي محاكمات سنة 1996.

ثالثا: إصلاح العدالة:

علاوة على ما ذكرناه في المقدمة، نشدد في حزب الأصالة والمعاصرة على أن المحاكمة العادلة، تعني سهولة الولوج إلى العدالة والقانون، وصدر أحكام في مدة معقولة، وأحكام يتبعها تنفيذ فعلي لا سيما من قبل الإدارات، وهذا يقتضي، تغيير نمط التفكير والتعاطي مع استعجالية فتح ورش إصلاح القضاء سواء من خلال ملائمة بنياته مع متطلبات الدستور الجديد، وكذا استكمال ملائمة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع التزاماتنا الدولية.

وفي هذا السياق، نجدد تساؤلاتنا لكم السيد الوزير عن ثلاث قضايا أساسية ذات صلة وطيدة بالإصلاح وهي:

1. مدى حضور موضوع الجهوية في تفكير وزاراتكم؟

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن ورش الجهوية الموسعة، سيحدث تغييرا جوهريا في تدبير الوحدات الترابية للبلاد، وفي العلاقة بين الوحدات من جهة، وبينها والسلطات المركزية من جهة أخرى. غير أننا لا نرى في وثائق الوزارة، ولا في خطاباتكم أي أثر لهاته التحولات المرتقبة. فما هي نظرة الوزارة لمواجهة الاستحقاق؟ وما هي الاستعدادات للملائمة التقسيم القضائي الراهن مع التقسيم الترابي في إطار الجهوية الموسعة؟

أيضا، ألم يصل إلى أسماع الوزارة بأن المغرب قدم مقترحا سياسيا جريئا لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، والمتمثل في "نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتحويل الصحراء حكما ذاتيا" وما تتضمنه، ممارسة سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء داخل الحدود الترابية للجهة اختصاصات قضائية من قبيل إحداث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

المحددة: النظام الأساسي للقضاة، وانتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وقواعد تنظيم المحكمة الدستورية، ومسطرة الدفع بعدم دستورية القوانين.

فكل ما يتعلق بالعدالة، نأمل أن يكون محطة المساهمة لجميع المغاربة، من خلال تشاور حقيقي، وإشراك جميع الفعاليات مهما كانت مشاربها الفكرية للمساهمة في بناء مؤسسات حماية الديمقراطية.

السيد الرئيس،

سنناقش مشروع ميزانية وزارة العدل انطلاقا من خمسة مداخل:

أولا: تعزيز حماية حقوق الإنسان؛

ثانيا: تخليق الحياة العامة؛

ثالثا: إصلاح العدالة؛

رابعا: ملائمة بنيات الوزارة؛

خامسا: استمرار غياب الشفافية في ميزانية وزارة العدل.

أولا: تعزيز حماية حقوق الإنسان:

أعطى المرسوم المنظم لاختصاصات وزير العدل والحريات، للوزير حق "المساهمة في إعداد السياسة الحكومية في مجال حماية الحريات وحقوق الإنسان والنهوض بها في مجال اختصاصه والعمل على تتبعها وتنفيذها، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية.

ومن أجل ذلك، تحدث بوزارة العدل والحريات البنية الإدارية اللازمة لممارسة الاختصاص المذكور".

نسائلكم السيد الوزير عن ازدواجية هذه المهمة مع قطاع حكومي آخر، والمتمثل في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والتي تقوم بنفس الوظيفة؟ وما هي آليات التعاون والتنسيق - إن وجدت - فيما بينكم؟

فيما يخص من مواصلة بلادنا الانضمام والتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، نثني على المصادقة على البروتوكول الثالث لاتفاقية حقوق الطفل، والإعلان عن الاستعداد للمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، وبالمقابل نساء لكم السيد الوزير عن موقف الحكومة من البروتوكول الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول المرفق باتفاقية مناهضة التعذيب، والتصديق على اتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية.

ونغتنم هذه الفرصة، لنسائلكم أيضا، عن وضعية التقارير الدورية إلى اللجان الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان، هل تمكنت الدولة المغربية من الوفاء بالتزاماتها، وتجاوزت التأخير البين الذي عرفه وضع التقارير المذكورة وهو ما نهينا الوزارة بشأنه منذ 2010، لأن احترام الآجال المحددة اتفاقيا دلالة على استمرار الدولة في التعبير عن الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بأوضاع وثقافة حقوق الإنسان.

خامسا: استمرار غياب الشفافية في ميزانية وزارة العدل:

أثّرنا هذا المشروع منذ 2010، وبنينا إلى عدم احترامه للمقتضيات الدستورية الداعية إلى وضوح الترخيص البرلماني في المجالي المالي، غير أن ذلك لم يجد آذانا صاغية لدى الوزارة، ومازالت مستمرة في اجترار نفس الأخطاء، حيث من قراءة الأرقام الواردة في كراسات مشروع ميزانية الوزارة، نلاحظ عدة فقرات يكتنفها الغموض.

ومننا بداية الكراسة المخصصة لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، تشير في غلافها على أنها "ميزانية أولية" هذا يعني أن هناك ميزانية نهائية ستأتي لاحقا، السيد الوزير، أتم البرلماني السابق المحرب هل سبق للبرلمان المغربي أن منح ترخيص، لمشروع قانون أولي، أو مشروع ميزانية أولية؟ ومن أوجه الخلل الأخرى في مشروع ميزانية الوزارة هناك:

1/ ازدواجية المصاريف:

● لوازم المكتب ومواد الطبع والورق والمطبوعات
المادة 0000 نفقات التسيير

الفقرة 10 - السطر 32 25 مليون درهم
الفقرة 40- السطر 20 200 ألف درهم

● مصاريف الاستقبال والاحتفالات الرسمية
الفقرة 10 - السطر 72 3 ملايين درهم

● مصاريف البروتوكولات وتنظيم التظاهرات
الفقرة 40- السطر 40 2.000.000 درهم

ما الفرق بين البروتوكولات والاستقبال والاحتفالات الرسمية؟
2/ إعانة لفائدة العمال الاجتماعية للموظفين لتحمل مصاريف التكوين

الفقرة 20 - السطر 20 4 ملايين و 500 ألف درهم
من المستفيد من هذا التكوين؟

مخصصات مرصودة لجمعية الأعمال الاجتماعية، ما هي ضمانات نجاعة صرفها؟ كيف ستراقب؟

● مصاريف تكوين وتنظيم الندوات والتدريبات والمؤتمرات
الفقرة 30 - السطر 11 8 ملايين درهم

ما هي حصة كل صنف: تكوين - ندوات - مؤتمرات؟
بخصوص التكوين، أليس هناك ازدواج مع اعتمادات مخصصة في الفقرة 20/ السطر 20؟

● مصاريف تنظيم أ والمشاركة في الندوات والمؤتمرات
الفقرة 50- السطر 50 400 ألف درهم

الفقرة 15 - السطر 10 800 ألف درهم من نفقات الاستئثار
ما هي ضمانات عدم الازدواج؟

4/ مصاريف المعلومات

علاوة على إحداث محكمة عليا جمهورية كأعلى هيئة قضائية للنظر انتهائيا في تأويل قوانين الجهة (الفقرات 5-22-23 من المبادرة).

في نهاية مارس القادم تقفل المبادرة سنتها الثالثة، فماذا أعدت الوزارة للملاءمة المنظومة القضائية الوطنية مع هذا المعطى الجديد؟ وما هي آليات فض المنازعات المرتبطة بالشق القضائي المحتملة بين المركز والمركز؟ هذه التساؤلات ليست إلا نموذجاً.

2. إحداث مجلس للدولة:

نلح في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة واستعجالية إخراجه إلى حيز الوجود، أولا من أجل استكمال البناء المؤسساتي القضائي لبلادنا، وثانيا لدوره الحيوي في الضبط (Régulation) الذي يمكن أن يقوم به في النزاعات المحملة بين مؤسسات الدولة في إطار جمهورية متقدمة والتي تدخل في نطاق اختصاصه، أو من خلال آرائه الاستشارية حول القوانين كإجراء استباقي لتلافي حدوث المنازعات.

3. استقلال محكمة النقض:

من خلال قراءتنا لمواد ميزانية التسيير في مشروع الوزارة، لم نثر على اعتمادات مخصصة لمحكمة النقض، باستثناء إعانة التسيير المرصودة لمركز النشر والتوثيق القضائي المرتبط بالمحكمة (300 ألف درهم).

السيد الوزير، تجدر الإشارة إلى أننا في حزب الأصالة والمعاصرة نطمح إلى تكون محكمة النقض فعلا ههما للمؤسسة القضائية المغربية، وأن توفر لها جميع الإمكانات المادية والبشرية لممارسة مهامها، وحتى تكون في مستوى، ولها نفس رمزية نظرائها في الدول المتقدمة.

لنا نلح أن تكون المحكمة مستقلة في تدبيرها المالي والإداري والمرتبط وظيفيا بالعمل القضائي، وبالتالي يجب أن تكون ميزانيتها في باب التسيير منصوص عليها صراحة وباسم المؤسسة، لأنه من غير المعقول أن نصوت على اعتمادات ولا نعرف الكيفية التي ستصرف بها، فدستوريا، هذا مخالف للتخصيص البرلماني للحكومة في مجال الميزانية.

كما أنه لا يجوز أن يبقى هرم القضاء المغربي تحت إمرة الوزارة، والوزير يمين عليه بما يريد، ففي ذلك مس باستقلاله وهيبته ورمزيته.

رابعا: ملاءمة بنية الوزارة:

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات القبلية للملاءمة النصوص المنظمة لاختصاصات وزارة العدل، لا سيما المفتشية العامة للوزارة مع مقتضيات الدستور لأن النصوص المذكورة تشكل تدخلا في تسيير شؤون القضاء من خلال خضوع جميع المديرات والمفتشية العامة لسلطة الوزير، وتجاوز صلاحياتها بكثير مجال التسيير والإدارة إلى التدخل المباشر في أعمال السلطة القضائية، ناهيك عن عدم انسجام في اختصاصاتها أو في علاقاتها مع مؤسسات ذات صلة وثيقة بوزارة العدل، كالمعهد العالي للقضاء.

تحوم حول دستورية مقتضيات المعنية، والتي يحتفظ فريقنا بحقه في إثارتها إذا ما دعت المصلحة العامة ذلك.

تساؤلات وملاحظات ذات طبيعة تقنية ترتبط بالمنظومة القانونية والمؤسسية وإصلاح السياسة الجنائية والنهوض بحقوق الإنسان:

- إذا كانت دعوة وزير العدل إلى حوار وطني حول إصلاح العدالة الهدف منه الخروج بتوصيات من أجل إصلاح منظومة العدالة والقضاء فإن الجهة المختصة بذلك تتمثل في المجلس الأعلى للسلطة القضائية طبقاً لمقتضيات الفصل 113 من الدستور الذي ينص على أن المجلس المذكور هو المختص بوضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، ويصدر التوصيات الملائمة بشأنها، كما يصدر بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان الآراء المفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدء فصل السلطات.

- التأكيد على وجوب إلحاق المفتشية العامة لوزارة العدل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية حتى لا يكون تحت يد وزارة العدل باعتبار جهاز المفتشية العامة يشكل قمة التدخل المباشر للسلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية.

- العمل على المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بمنع عقوبة الإعدام انسجاماً مع مقتضيات الفصل 20 من الدستور.

- نسخ مجموع المقتضيات التشريعية التي تركز تدخل السلطة التنفيذية عن طريق وزير العدل في أعمال السلطة القضائية انسجاماً مع أحكام الدستور الجديد ومن الأمثلة على ذلك، مقتضيات الفصل 382 من قانون المسطرة المدنية التي تنص على أنه "يمكن لوزير العدل أن يأمر الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بأن يحيل على هذه المحكمة بقصد إلغاء الأحكام التي يتجاوز فيها القضاة لسلطاتهم" وكذا إلغاء صفة وزير العدل كرئيس للنيابة العامة ومنحها للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

- ضرورة نسخ بعض نصوص القانون الجنائي الماسة بقرينة البراءة كالفصل 529 الذي يقرر مبدأ هجين لا سند له ولا أصل قوامه أن الأصل هو الإدانة.

- وجوب الانتقال من عدالة اتهامية إلى عدالة تحقيقية قائمة على مبدأ "الأدلة سيدة الاعتراف" لا العكس.

- التحسيس بالآثار السلبية للاستعمال المنهج للاعتقال الاحتياطي

- ضرورة ملاءمة التشريع الوطني مع معاهدة منع الميز العنصري بإعلان بطلان أي جمعية تخرض على التمييز حيث يكون مصيرها الحل.

- المطالبة بإعادة النظر في الإطار التنظيمي لمؤسسة الطب الشرعي وربطه مباشرة بسلطة النيابة العامة وكذا الإطار القانوني لحجية تقارير

ميزانية التسيير

بيان المصلحة	الفترة	السطر	الاعتماد المرصود
مصاريف صيانة العتاد المعلوماتي والمنظومة المعلوماتية	10	41	1 مليون درهم
شراء لوازم للعتاد التقني المعلوماتي	10	43	3.500.000 ملايين درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	10	44	20.000.000 درهم
شراء وإقامة وإدماج العتاد والبرامج المعلوماتية	50	21	200 ألف درهم
شراء لوازم معلوماتية	50	30	200 ألف درهم

ميزانية الاستثمار

دراسات معلوماتية	11	82	513 ألف درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	11	81	2 مليون درهم

الحساب المرصد لأموال خصوصية

بيان المصلحة	الفترة	السطر	الاعتماد المرصود
دراسة معلوماتية	20	22	2.000.000 درهم
شراء لوازم للعتاد التقني المعلوماتي	20	43	14.000.000 ملايين درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	20	21	10.00.000 درهم
التعويضات الممنوحة للموظفين....	30	21	40.000.000 درهم
التعويضات الممنوحة للموظفين....	30	22	80.000.000 درهم

● أليس هناك ازدواج مع اعتمادات المرصودة في نفقات التسيير لا سيما النفقات المشار إليها في الفقرة 50 السطر 21؟

● ما الفرق بين العمليات الواردة في الفقرة 10 ونظيرتها الواردة في الفقرة 50 من نفقات التسيير؟

ما الفرق بين التعويضات الممنوحة للموظفين وأعوان كتاب الضبط طبقاً للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل والواردة في الفقرتين 21 و 22 من الفقرة 30 من الحساب المرصد لأموال خصوصية؟ أليس في ذلك ازدواجية؟

تكتنف الاعتمادات المذكورة ضبابية كبيرة، ونعتبرها عمومية لا تسمح للسادة المستشارين والمستشارات بممارسة حقهم الرقابي، ومنح تراخيص برلمانية واضحة ومحددة، وبالتالي، فنقص المعلومات والإطلاع كما ثابت فقها وقضاء في المجال المالي، يعد بمثابة مس بحق دستوري، مما يجعل الشكوك

الطب الشرعي في إطار تطوير آليات العدالة الجنائية.

- العمل على إدخال تعديلات على النصوص المتعلقة بالحريات العامة لملاءمتها مع منطوق وروح الدستور الجديد والممارسة الاتفاقية الدولية قصد تقنين ممارسات التدبير السلمي للمجال العمومي.

- نسجل ضرورة العمل على تفعيل الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في التغيير والتظاهر السلمي، حق التجمع، حرمة المسكن واحترام الحياة الخاصة للأفراد بالقدر الكافي ضد أية تقلبات للعمل التشريعي والتنظيمي والإداري العادي وها أتم السيد الوزير المحترم بعد ولوجكم واد الحكومة تسعون إلى تقييد حرية التظاهر السلمي بعد أن شارككم منذ الأسس القريب في واد المعارضة في مظاهرات حركة 20 فبراير بدون ترخيص، وبهذا حق فيكم قول الله تعالى في سورة الشعراء: "الشعراء، يتبعهم الغاوون، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون".

- نسجل ضرورة عصنة التدخل الأمني وتأهيل أجهزته خاصة أن ضباط الشرطة القضائية يوجدون تحت سلطة وإمرة النيابة العامة من خلال اتخاذ تدابير وقائية تتماشى والاختيار الديمقراطي باعتباره من الثوابت الوطني في دستور فاتح يوليوز 2011، والقطع مع الأمن المعتمد على العنف بعد رصد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بداية عهد الحكومة الحالية تجسدت في أحداث تازة وبني بوعياش وبوكيدان بالحسيمة وسيدي إفني من ترويع للمواطنين ليلا واقترحام المنازل دون التقييد بالشكليات المتطلبة قانونا وبعدم التناسب بين الدفاع والاعتداء وكذا الإفراط في استخدام القوة في حق المتظاهرين الأمر الذي يمكن معه إثارة المسؤولية السياسية والقانونية للحكومة الحالية مع ما يترتب عنه ذلك من جبر الأضرار التي تسبب فيها الشخص المعنوي العام، وتجدر الإشارة هنا أن حرية التظاهر السلمي مقيدة بعدم التجاوز أو التعسف في ممارسة القانون اسمي تعبير عن إرادة الأمة ويجب على الجميع الامتثال له، إضافة إلى أن الجميع مواطنين وسلطات عمومية ملزمون بالتقيد بأحكام القانون تطبيقا لمنطوق الفصل السادس من الدستور الجديد.

- ضرورة الإشراف السياسي للبرلمان على عمليات الأمن وحفظ النظام العام وذلك بنشر تقارير عن العمليات الأمنية التي تبقى تحت مراقبة وإشراف النيابة العامة وعم خلفته من خسائر وأسباب ذلك والإجراءات التصويبية المتخذة خاصة تلك المتعلقة بالأحداث السالفة الذكر، مع الالتزام بنشر بعد كل عملية من هذا النوع تقريرا مفصلا عن الوقائع والعمليات والحصيلة وأسباب ما حصل من الشطط أو التجاوز ومال المتابعات في حق المخالفين.

المعاقبة الإدارية والجنائية لكل من ثبت عليه إخفاء ما ترتب من الخسائر البشرية وعلى الاستعمال المفرط للقوة أو من قام بتزوير أو تدمير

أو التستر عن ما حصل من تجاوزات أو وثائق متصل بها.

ثانيا: دراسة مناقشة مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة

برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس المحترم،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الأطر،

السيد الأمين العام،

انطلاقا من طبيعة المهام الموكولة إلى الأمانة العامة للحكومة فهي توجد في ملتقى جميع مؤسسات الدولة باعتبار مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي بذلك تضطلع بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم منافاته مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل وكذا ترجمته إلى اللغة الفرنسية، علاوة على كونه المستشار القانوني للحكومة ويسهر على تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة، كحق تأسيس الجمعيات وكذا منح التراخيص لمزاولة بعض المهن المنظمة واختصاصات أخرى.

والملاحظ أن وضعية الأمانة العامة للحكومة عوض أن يقتصر على ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية قبل عرضها على المناقشة وفي حدود ما هو تقني وقانوني صرف، أصبحنا أمام مؤسسة ضابطة ومتحكمة ومؤثرة على العمل التشريعي وكابحة لوتيرة المنتوج التشريعي.

السيد الرئيس،

وعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بحوية وزاركم باعتبارها قاعدة صلبة لنجاح واستمرارية الجهاز التنفيذي، اسمحوا لنا أن نتقدم ببعض الملاحظات، التي نتمنى استحضارها لتضاف إلى الجهود المبذولة من طرفكم، والتي ستساهم في بلورة وظيفة عمل الأمانة العامة للحكومة قصد المواكبة القانونية للمشاريع والبرامج المتعلقة بالسياسيات العمومية وملاءمة الترسنة القانونية المغربية مع أحكام الدستور والالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي.

وفيما يخص ملاحظتنا في فريق الأصالة والمعاصرة، فيمكن إثارتها على الشكل التالي:

● مدى تفعيل المقتضى الدستوري المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة خاصة الولوج إلى المعلومة القانونية والتوثيق واعتبار تعميم المعلومة القانونية قاعدة ينبغي وضعها رهن إشارة الباحثين والمختصين في الموقع الالكتروني لوزارتكم قصد إشاعة الثقافة القانونية ومواكبة الإصلاحات التشريعية التي تعمل الحكومة الحالية على إعدادها، وفي هذا الصدد

نتساءل:

- حول نسبة الولوج والانخراط في الجريدة الرسمية الورقية؟

- وعن إمكانية فتح أبواب التسجيل والانخراط بالبوابة الالكترونية؟
وفي إطار تحديث المنظومة القانونية ببلادنا نلح على:

● ضرورة مواكبة الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة لكل التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض النصوص القانونية من أجل تمكين أهل الاختصاص وعموم المواطنين من الإطلاع على قوانين محينة على غرار الموقع الالكتروني لوزارة العدل والحريات لترسيخ مبادئ الحكامة القانونية الناجمة والمواكبة والمتطورة.

● وضع خطة استعجالية لتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفة للدستور

● ضعف التواصل والانفتاح على المحيط البرلماني والأكاديمي من خلال تنظيم ندوات ولقاءات تساهم في مواكبة وتقييم مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم الترسانة القانونية على ضوء السياسات العمومية المتخذة في مختلف المجالات.

● نتساءل عن غياب آلية لتتبع درجة تطبيق النصوص القانونية ومدى ملاءمتها للتحويلات التي تعرفها القوانين المقارنة في الدول التي تنتمي إلى العائلة القانونية الرومانية التي ينتمي إليها القانون المغربي.

● عدم تجسيد ما جاء به البرنامج الحكومي بتجنية قدرات الأطر والكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية المشتغلة بالأمانة العامة للحكومة وبمختلف القطاعات الوزارية نظرا لعدم كفاية الإجراءات المتخذة وضعف نسبة التكوين على مستوى هيئة المستشارين القانونيين (15 مستشار قانوني شرع في تنفيذه منذ شتبر 2010 لفترة تكوين تمتد لسنين) وهزالة نسبة تعيين المستشارين القانونيين بمختلف القطاعات الوزارية لدعم تأطير المصالح القانونية بها بمعدل مستشار واحد لكل قطاع وزاري.

● نسجل القلة الحاصلة في عدد المسودات المتوفرة على الموقع الالكتروني أمام طلب رأي العموم من المواطنين المهتمين بالجال القانوني. لذا نطالب بضرورة نشر كل مسودات المشاريع قوانين لمختلف القطاعات الحكومية على الموقع الالكتروني حتى تتحقق بشكل أوسع الغاية المرجوة من هذه الخدمة. وفي علاقة بذلك نتأسف لغياب تقرير مفصل في عرض السيد الأمين العام للحكومة بخصوص الإحصائيات التي ترصد الترسانة القانونية وتشخيص خريطة التشريع ببلادنا.

● نسجل النقص الحاصل في استفادة التشريع القانوني من الاجتهادات القضائية، رغم كونها تقدم خدمة هامة على مستوى إنتاج

قواعد قانونية جديدة، لذا ندعو إلى ضرورة استثمار هذه الاجتهادات خدمة للترسانة القانونية ببلادنا.

وفي نفس الاتجاه نطالبكم السيد الأمين العام للحكومة بالعمل على تحيين بعض النصوص القانونية التي يعود تاريخ إصدارها إلى عهد الحماية الفرنسية بالمغرب، والتي لازالت سارية المفعول إلى الآن، فبالإضافة إلى كونها لم تعد تسير التطورات السريعة التي يعرفها مجتمعنا والناجمة عن العولمة وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشكل مساسا بالنظام السياسي والدستوري للدولة وبالنظام العام المغربي حيث سبق للمجلس الأعلى سابقا محكمة النقض حاليا أن أبطل مفعول عدة نصوص قانونية لمساسها بالنظام العام المغربي كذلك المضمنة في ظهير الوضعية المدنية للفرنسيين والمقيمين بالمغرب، بالإضافة إلى نصوص تشريعية تحمل إصدار الأمر بتنفيذ القانون من طرف المقيم العام الفرنسي بالمغرب كظهير 24 ماي 1955 بشأن عقود كراء الأملاك أو الأماكن المستعملة للتجارة أو الصناعة أو الحرف، وهو ما يثير مسألة استمرارية البعد الاستعماري داخل المنظومة التشريعية.

● نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تأخر الأمانة العامة للحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية لقوانين تعتبر جد هامة مثل قانون الإطار لحماية البيئة، والمرسوم التطبيقي الذي يهم إحداث معهد لتكوين المحامين ضمن القانون المنظم لمهنة المحاماة؟

ثالثا: مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

انتقل إلى مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وأول مسألة تجدر الإشارة إليها بخصوص هذا القطاع هي المهام الجديدة التي أنيطت بهذه الوزارة في مجال المجتمع المدني، وكلنا يدرك الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية، وهو دور المكمّل للمؤسسات الحكومية بكونه يشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة عبر تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة مسبقا ونقله لاحتياجات الأفراد ومطالبهم إلى الفريق الحكومي. وكلنا يعلم كذلك أن المغرب قد فسخ المجال ومنذ وقت مبكر المجال لميلاد مجتمع مدني برهن من خلال ديناميته ومبادراته ومشاركاته الحثيثة في النشاط العام للدولة والمجتمع على طاقات كبيرة ووثيرة للعمل متسارعة وذكاء لافت في تطوير بنيتة الفلسفية والأدبية والواقعية، خاصة دفاعه المستميت عن الديمقراطية وعلى الحفاظ على الحريات العامة وعلى المكاسب في مجال حقوق الإنسان.

وندعو السيد الوزير المكلف بالقطاع ووفق ما التزمت به الحكومة إلى التعامل بشكل متوازن وأن لا تغلبوا التعامل مع ملف المجتمع المدني على حساب العلاقات مع البرلمان، والعمل على تقوية دور المؤسسة التشريعية في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية والتنزيل الصحيح والسليم لمقتضيات الدستور.

إن ما ننبه إليه اليوم هو نابع من تجربتنا داخل المؤسسة التشريعية، إذ لامسنا العديد من المعوقات التي تحول دون قيام ممثلي الأمة بالأدوار المنوطة بهم، فارتباطا بالجانب المتعلق بالتشريع سجلنا ممارسات حكومية سلبية تمثلت في عدم الافتتاح بالشكل المطلوب والإيجابي على التعديلات التي تقدم على النصوص التشريعية بالرغم من أهميتها، بالإضافة إلى إحالة الحكومة لمشاريع قوانين في وقت ضيق وعدم احترامها لشروط الصياغة السليمة، بحيث لم يكن يتسنى للبرلمان دراستها بالشكل الكافي مما ينعكس سلبا على جودة التشريع كما سجلنا ضعف الاستجابة على مستوى مقترحات القوانين وطلبات اجتماع اللجان وكذا طلبات القيام بالمهام الاستطلاعية.

دائما وفي إطار تحسين مردودية العمل البرلماني، فإن الحكومة مطالبة بتسهيل ولوج السادة البرلمانيين للمعلومات التي يحتاجونها مما كانت خصوصيتها، بل وهي ملزمة بالإستجابة لهذا المطلب الأساسي في إثراء العمل التشريعي.

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية نسجل بعض الاختلالات منها غياب التنسيق بين مجلسي البرلمان من جهة والحكومة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يظهر جليا عند حضور المؤتمرات والندوات بالخارج، وهو ما ينعكس سلبا على صورة البرلمان المغربي بالخارج.

ونؤكد في هذا الباب على أن الديبلوماسية البرلمانية في حاجة إلى إمكانيات مادية وأدبية ومرجعية ولوجيستكية، لكون المؤسسة التشريعية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى للعب دور ديبلوماسي حقيقي بمختلف أبعاده، لأن البرلمانات على المستوى العالمي أصبحت فاعلا مؤثرا في السياسة الخارجية عبر المشاركة والمواكبة والحوار والتفاوض والمبادرة.

رابعا: مناقشة الميزانية الفرعية

لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السادة الاطرا،

السيد الوزير، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة وكباقي مكونات مجلسنا الموقر نعتبر هذه المناسبة فرصة سانحة لمناقشة عمل الحكومة بخصوص قطاع الوظيفة العمومية هذا القطاع الحيوي الهام الذي يرهن مستقبل

مدعوة لبذل مجهودات كبيرة في هذا المجال نظرا لغياب سياسة وطنية مندمجة وإطار مؤسسي في مجال المواطنة المدنية، فرغم وجود محاولات قطاعية ووثيقة دستورية، إلا أنه لا توجد أية وثيقة رسمية تجسد التزام الحكومة في مجال المجتمع المدني والتي ينبغي أن تحدد القيم الأساسية والمرجعيات المحددة لعمل الحكومة وعمل المجتمع المدني في هذه المجال. ذلك أن علاقة المجتمع المدني والحكومة قامت وتقوم على المواجهة والصراع والندية، على النفي والاستبعاد واللامبالاة بين الطرفين، لكن اليوم وعلى ضوء مقتضيات الدستور، على الوزارة أن تجعلها علاقة تقابل وتكامل وتواصل لا رغبة في الرصد والضبط من أجل غاية في نفس يعقوب، وعليها كذلك أن تؤهله لكي يصبح سلطة تقف بكل جرأة وصمود في وجه كل من يروم إلى العبث بقيم الديمقراطية والمس بحقوق الإنسان أو مصادرة الحريات.

في إطار بناء أساس متين لإدارة القرب والحكمة الجيدة، ندعو الحكومة إلى انتهاز سياسة التركيز بإحداث مندوبيات جهوية لتسهيل مأمورية المجتمع المدني في التواصل مع الوزارة الوصية.

كما أن المجتمع المدني وفق مقتضيات الدستور الجديد مطالب بنقد ذاتي لتحسين ذاته ضد أي استعمال قد يلقي به في أحضان الاعتناء غير المشروع أو التميع نتيجة خدمة أجندة سياسية أو أجندة خارجية قد تساهم في فقدان الثقة في هذا المكون المجتمعي ذي الطابع التطوعي لمؤسسات أريد لها الدعم وليس شيئا آخر.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالشق المتصل بمهام هذه الوزارة بخصوص العلاقة مع المؤسسة التشريعية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرجع بكم بالإضافة إلى المقتضيات الدستورية الجديدة التي همت اختصاصات وهيكلية مجلسي البرلمان، إلى مضامين الخطابات الملكية التي تعتبر خارطة طريق حقيقية للإصلاح.

الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول مدى التقاط الحكومة للإشارات الملكية وعن مدى جاهزيتها لتنفيذ مضامين هذه الإشارات في الجوانب المتعلقة بإصلاح مجلسي البرلمان وفق المقتضيات الدستورية الجديدة؟

ارتباطا بموضوع الرقابة، فإننا ندعو إلى تفادي النمطية والطرق المألوفة في تعامل الحكومة مع هذا الاختصاص الهام المنوط بممثلي الأمة، وتجاوز ظاهرة الغياب غير المبرر للسادة الوزراء - التي طبعت الولايات البرلمانية السابقة - في الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية. وندعوكم، السيد الوزير، إلى تحمل مسؤوليتكم والوقوف على هذه الظاهرة بصفتكم منسقا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

كما ننبه الحكومة إلى تفادي بعض السلوكات الحكومية التي سادت سابقا بخصوص عدم احترام الآجال الدستورية القانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية من طرف الحكومة وتجاهلها بعض الأحيان تقديم أجوبة عنها.

المواطنين، نسجل بأن هذه العلاقة لازالت تشوبها العديد من التعقيدات، سواء على مستوى استقبال المواطنين أو على مستوى تبسيط المساطر الإدارية، وذلك أن نسب عديدة من المواطنين يصعب عليهم الولوج إلى الخدمات الإدارية بسبب تعقيد المساطر الإدارية وفي ظل محدودية جهود وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، الأمر الذي يحول دون استفادة المواطنين من خدمات الإدارة.

● نعتقد جازمين بأنه لا يمكن تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتحقيق مبدأ تقرب الإدارة من المواطنين دون إقرار اللاتركيز الإداري الذي لازال متخلفا بالنظر إلى الأشواط الهامة والمتقدمة التي قطعها نظام اللامركزية الذي سارت فيه بلادنا بخطى متقدمة وهي بصدد تطبيق الجهوية الموسعة.

● في مسألة عقلنة التدبير العمومي وترشيد هياكل الإدارة نرى بأن الاستشارات في مجال الحكامة مع خبرات أجنبية سيكون إضافة نوعية للوظيفة العمومية.

● على مستوى التخليق، لازالت هناك اختلالات تجدرت حتى أصبحت ثقافة وتفرض تكثيف الجهود وأن لا نكتفي بكتابة التقارير التي تبقى حبيسة الرفوف بل يجب تحريك المساطر الزجرية.

● إن المواطن، السيد الوزير، يعاني من المساومات، لذا يجب سن آليات للضبط وللمتابعة التأديبية، يتم إدراجها في مدونة للقيم الإدارية، تتضمن مبادئ تشمل الحياد، وتفرض سلوكيات المهنية والنزاهة في تدبير الملفات والزمن الإداري. ومن أجل تفعيل الرقابة الداخلية، يجب وضع لائحة للتقييم في مكتب الاستقبال والإرشاد وخط هاتفي للتبليغ عن المساومات أو عن الشطط في استغلال النفوذ لإشاعة ثقافة المساواة وروح المواطنة.

● محاربة الرشوة لا يمكن أن تكون لها نجاعة إلا في ظل مقاربة شمولية، فالحكومة تنتظرها الكثير من الجهود لتأكيد إرادتها في مكافحة الرشوة وتحجيم مواطن الفساد، ونقف هنا عند المادة 18 من قانون الوظيفة العمومية، التي تتعارض مع الحق في الوصول إلى المعلومات الذي بات اليوم أحد المؤشرات الأساسية للشفافية. لذا، ينبغي التنصيص بوضوح على مدلول السر المهني، وكذا العمل على تفعيل الحقيقي لقانون حماية المبلغين عن الفساد ولتحفيز المواطنين على القيام بهذه المبادرة.

● الإضراب حق دستوري لكن في فترات الإضرابات تعرف بعض مصالح الإدارة العمومية تعثرا وشللا. لذا، يجب التفكير وعلى وجه الاستعجال في خلق خلايا للبت في الملفات مع التفويض في التوقيع والاختصاص في الوثائق المستعجلة خاصة في أوقات الذروة أو بالنسبة لخدمة الجالية المغربية بالخارج التي تعيش تحت إكراه الوقت.

● مشروع ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة أو بالأحرى مشروع

البلاد، وهو محط أنظار كل متتبع، وطنيا ودوليا، لمسار تطورنا وذلك لكون إصلاح الإدارة وتحديثها يأتي في مقدمة الإصلاحات والاوراش الكبرى لكونه يرتبط بالاوراش الإصلاحية لمجموعة من السياسات العمومية كتلك المتعلقة بتخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتلك المتعلقة بالحكمة الجيدة والسياسة المتبعة في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، وعلى وجه الخصوص تحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتبسيط المساطر وتطوير الإدارة الالكترونية وتعزيز الشفافية. كل هذا يجعل من الإدارة مفتاحا لجلب الاستثمارات الوطنية والاجنبية، ومفتاحا لتحقيق التنمية والشفافية وتكريس المواطنة، وانطلاقا من هذا المفهوم الاصلاحي والتحديثي سنناقش مشروع ميزانية هذا القطاع من خلال إبداء الملاحظات التالية:

● رغم ما استعرضتموه علينا في تقديمكم، السيد الوزير، من برنامج عمل الوزارة الذي يتضمن استراتيجية لتحديث الإدارة، إلا أن ضعف الإمكانيات المالية ومحدوديتها المرصودة لوزارتكم تفيد بأن الحكومة غير مبالية بجسامة وأهمية إصلاح الإدارة والذي قد تكون له أولوية على بعض المشاريع الاقتصادية الأخرى.

● الإدارة العمومية لازالت تعاني من تباطؤ خدماتها مع مركزية القرار، ومطلب تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق لازال واردا بمدة عند عموم المواطنين في انتظار تفعيل الجهوية واللامركزية الإداري الذي يرد ذكره في كل المخططات لكن الإرادة وحدها لا تكفي لكن تحتاج إلى تفعيل وفق مساطر محددة واجراءات مستعجلة وآنية.

● إن ترسيخ الحكامة العمومية وتحديث الإدارة وتخليقها يبقى شرطا ضروريا لضمان أساس متين للتنمية المستدامة، إلا أن هذا الهدف يبقى رهينا بمدى قدرة الحكومة على تجاوز القصور الحاصل في مجال تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد الذي تبنته شعارا لها، بمدى قدرتها على القيام بمراجعة شاملة لنظام الوظيفة العمومية وتحقيق التحديث واللامركزية الإداريين.

● إن أداء الإدارة وفعاليتها يعتمد على الموارد البشرية التي تحتاج إلى جانب المحفزات المتعلقة بالترقية، التي يجب أن ترتبط بالمدودية، إلى الإنصات لانتظاراتها، إلى التكوين المستمر الذي يجب أن يستقي مرجعيته من أحدث تقنيات التدبير الإداري وفق منهجية القطاع الخاص للتعامل مع المواطن بمنطق الزمن.

● الحكومة مطالبة، وعلى وجه الاستعجال، بوضع قانون للإضراب وإعادة النظر في نظام الصفقات العمومية، وفي مسطرة نزاع الملكية، إضافة إلى صياغة جديدة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية وتسطير معطيات شفافة للمباريات المهنية للارتقاء بالكفاءات وفق مبدأ الاستحقاق.

● فيما يخص علاقة الإدارة بالمرتفق ومبدأ تقرب الإدارة من

السجنية لا يمكن أن يوصف إلا بالكارثي ولا زال بؤرة سوداء تعج بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غياب الحد الأدنى لشروط التأهيل والإدماج وانعدام ظروف ملائمة للإيواء والأمن، وبالرغم من الرفع من المساحة المخصصة لكل سجين من 1,41 متر مربع سنة 2008 إلى 1,64 متر مربع سنة 2011 في مسافة بعيدة عن المعايير الدولية انطلاقاً من الهندسة الإحصائية التي تحدد المساحة في 9 أمتار لكل سجين وبالتالي فالمؤسسات السجنية تعيد إنتاج الإجرام ولا تساهم في تأهيل وإعادة إدماج السجناء، فحوالي 50% من المفرج عنهم هم حالات عود إلى ارتكاب الجريمة، كما أن حوالي 40% سنة 2011 هم سجناء احتياطيين، الأمر الذي يساهم في تكريس أزمة اكتظاظ السجون.

السيد المندوب العام،

إن شرط السلامة داخل المركبات السجنية التزام قانوني بتحقيق نتيجة تتمثل في الحماية الجسدية والنفسية للسجناء داخل المركبات السجنية، تثار بمناسبة الأضرار الناجمة عن تدبير مرفق السجون، كما يعتبر رئيس المؤسسة السجنية المسؤول عن فرض النظام والأمن والرقابة، داخل المركب السجني التابع له وهو في ذلك معرض للمساءلة التأديبية في حالات حدوث حرائق أو فرار السجناء من المؤسسة بسبب الإهمال أو عدم مراعاة النظم أو القوانين الجاري بها العمل، علاوة على إمكانية المتابعة الجنائية.

الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل حول وجود إحصائيات دقيقة ومفصلة حول عدد السجناء المصابين بأمراض خطيرة أو مزممة ونسبة الانتحار وحالات الفرار من السجون وعن حالات الأضرار التي تسبب فيها الحرائق داخل المؤسسات السجنية وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية (مثل ذلك فاجعة نزلاء الغرفة 10 الجناح 4 بالمركب السجني بعكاشة بالدار البيضاء بتاريخ 2002/12/26)، وحالات الضرب والجرح وجرائم القتل العمد داخل المؤسسات المذكورة في إطار تفعيل حق المواطن في الحصول على المعلومة وليمكن البرلمان كممثل للأمة من ممارسة الرقابة وتقييم السياسات العمومية لقطاع السجون قصد تحديد المسؤوليات والرقابة على مدى تطبيق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في هذا الإطار.

السيد المندوب،

إن واقع السجون المغربية أصبح ينوء بالمعاناة والآلام، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في السياسة السجنية والإعلان عن حوار وطني حول إصلاح السجون من أجل إشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان ووضع خطة استعجالية لإنقاذ واقع السجون من أجل أنسنتها واستردادها لوظيفتها في إصلاح وتهذيب السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع.

السيد المندوب العام،

إن المأساة الإنسانية التي تتخطى فيها السجون ترتبط في جزء كبير منها بالسياسة السجنية التي يجب أن تتخلص من المقاربة الأمنية المحضة،

القانون المالي لسنة 2012 بمجمله لم يرفع البعد الاجتماعي لأنه لم يأت بإجراءات وتدابير من شأنها معالجة مشكل الأجور التي لم تعد تواكب الارتفاع الذي يعرفه مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وتيرة الأسعار، وأكثر من ذلك فإن الحكومة لم تستطع الإتيان بتدابير من شأنها معالجة المشكل الخطير المتمثل في اتساع الفوارق بين الحد الأدنى للأجور والحدود القصوى التي لا نهاية لتصاعدها، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية وتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية، وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتماً إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية والنفعية بين المواطنين، وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة.

● نتساءل عن مصير الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات وعن مآله وكيفية توزيعه، وهل هناك آلية لتحيينه وتفعيله وتتبع تطوره؟

● كما نتساءل عن كيفية تدبير ملف التوظيف وعن معايير الاستحقاق لولوج الوظائف وعن الشفافية في هذا المجال.

خامساً: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2012

سنحاول في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتناول مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون برسم سنة 2012 من زاوية أعمق تتجاوز التعاطي المحاسباتي ومساءلة الأرقام، انطلاقاً من قراءتنا السياسية لواقع قطاع السجون بالملكة الذي له ارتباط عضوي بموضوع حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، نرى أن مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج تعتبر مناسبة للوقوف على واقع المؤسسات السجنية ببلادنا استناداً إلى الصلاحيات الدستورية المخولة للفرق النيابية من خلال المراقبة والتشريع وتقييم السياسات العمومية ومساءلة الحكومة حول ما تعترض القيام به، وهل تمتلك سياسة عمومية واضحة المعالم في مجال تدبير المؤسسات السجنية من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية أساساً إلى أنسنة ظروف الاعتقال وحماية حقوق السجناء وصون كرامتهم، وتوفير الظروف الملائمة والتمويلات الضرورية لتحقيق إدماج فعلي للسجناء داخل المجتمع بعد قضاء فترة العقوبة المحكوم بها، وجعل المؤسسة السجنية فضاء مناسباً لتهذيب وإصلاح السجناء وإعادة إدماجهم في المحيط الاجتماعي العام.

مع كامل الأسف، السيد المندوب العام، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرفكم منذ توليكم تسيير قطاع السجون، فإن واقع المؤسسات

والارتباك في احترام بعض الاتفاقيات والبروتوكولات وخاصة الاتفاقية الأمية التي صادق عليها المغرب سنة 1993.

وتتساءل، في هذا الصدد، حول رفض المغرب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وسوء المعاملة مع ضرورة استحضار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تمت دسترتها كخلاصة لتلك المقتضيات التي تجرم التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية.

وتتساءل كذلك حول التأخير في تعديل مقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

كما نسجل بارتياح بالغ، السيد المندوب، التجاوب مع مطلبنا أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لسنة 2011 القاضي بإبعاد المؤسسات السجنية من داخل وسط المدن حسب ما صرحتم به في الأيام القليلة الماضية.

السيد المندوب، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن استقرار واقع السجون والمتمثل في الاكتظاظ لعدم استيعاب الطاقة الإيوائية للمركبات السجنية لعدد الساكنة السجنية وسوء التغذية والتعذيب الجسدي والمعنوي والرشوة وشيوع الأمراض والتحرش الجنسي والانتحار هو وصمة عار على جبين المغرب الذي قطع مراحل متقدمة على درب إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وإفراغ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من محتواها خاصة بعد دسترتها وتضمينها في ثانيا دستور فاتح يولوز 2011. كما ندعوك إلى إعادة انتشار السجناء بهدف تقيهم من أسرهم وذوهم، وتعتبر هذه المبادرة ذات بعد اجتماعي وإنساني.

وحتى يصبح ورش إصلاح السجون في قلب الدينامية الإصلاحية التي تشهدها بلادنا، فإن تأهيل المؤسسات السجنية يتطلب علاوة على مجهودات مالية وإمكانات بشرية ومختصين في المجالين البيداغوجي والنفسي، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة الزيادة الطفيفة في ميزانية التسيير والاستثمار مع احتفاظ ميزانيتي المصلحة المستقلة لوحات الانتاج والصندوق الخاص برسم المحاكم والسجون بنفس الغلاف المالي المخصص لها برسم الميزانية المقررة لسنة 2011، الأمر الذي يتعارض مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وتحد من تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج عمل المندوبية.

سادسا: مناقشة مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس المحترم

السيد الأمين العام للحكومة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الأطر،

السيد الأمين العام،

نشكر السيد المندوب الوزاري المحترم على العرض القيم الذي تقدم به أمام لجنتنا الموقرة، في إطار دراسة مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2012، فرصة مواتية لمناقشة عمل الحكومة في مجال الحفاظ على المكتسبات في مجال حقوق الإنسان وتحسينها وكذا في تطوير وتوسيع نطاق الحقوق وتجديد وتطوير المؤسسات والهيئات القائمة باعتباره تعبير حقيق نحو كسب رهان الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان ببلادنا.

السيد الرئيس،

عطفا على الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان المنعقد بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 8 فبراير 2001 والتي ورد فيها ما يلي:

"إننا نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء، لا فضل ولا سبق فيها لأحد، لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافته وحضاراته في بنائه، كما أدت مختلف شعوب العالم التواقة للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاحات وموجات الانتهاكات عبر العالم.

وقد استطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة انتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان.

ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الصادرة عنها والتفاعل الإيجابي لعاهل البلاد معها من خلال العمل على دسترتها بمناسبة الخطاب التاريخ لـ 9 مارس 2011، سننطلق في مناقشتنا لمشروع ميزانية المندوبية من خلال تقديم الملاحظات التالية:

- استلهم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها مداخل للتأهيل وإعادة الإدماج، لتمكين المجتمع على الصعيدين المحلي والوطني من الانخراط الإيجابي في عملية البناء الديمقراطي الجارية استرجاعا للثقة في دولة المؤسسات وحكم القانون وتأميننا لمساهمته الفعالة من خلال مواطنة ضامنة لترسيخ العدالة الاجتماعية ونجاح مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي في إطار ميثاق مغربي لحقوق الإنسان".

- تتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة حول التدابير التشريعية التي ينبغي على الحكومة اعتمادها لتفعيل مضامين الفصل 20 من الدستور القاضية بحماية الحق في الحياة باعتباره أول الحقوق لكل إنسان وانسجاما كذلك مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالحد من عقوبة الإعدام واتباع التدرج في إلغائها.

- في هذا الصدد، يثار التساؤل حول تصريحات السيد وزير العدل

والحقوق الثقافية واللغوية للسكان.

- التساؤل حول حدود التنسيق بين المندوبية وعمال الأقاليم وولاية الجهات في مجال الإعفاءات الجماعية للأجراء باعتبار الكثير من الحالات مطية للتخلص من التحملات الاجتماعية للأجراء وبالتالي المساس بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لكون ممثلي وزارة الداخلية المذكورين هي الجهات المختصة قانونا بالإذن لمباشرة عملية الإعفاء من عدمه تحت طائلة تكييف الإعفاءات الجماعية للأجراء دون سلوك المسطرة القانونية فصلا تعسفيا للأجراء.

- يثار التساؤل كذلك، بعد منح الصفة الضبطية لضباط الشرطة العاملين بجهاز مراقبة التراب الوطني، هل سيخضعون لتعليمات النيابة العامة أثناء مراقبتها لسير الدعوى العمومية أم لرؤسائهم الإداريين في ظل حساسية الجهاز وقواعد قانون المسطرة الجنائية التي تجعل ضباط الشرطة القضائية تحت سلطة وإمرة النيابة العامة؟

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية وهي مناسبة لنا ليس لمناقشة الأرقام والمعطيات وحجم الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات الحيوية فحسب، وإنما فرصة أيضا لتحليل وتشريح سياسة الحكومة في هذا المجال ودرجة الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسها أمام الرأي العام الوطني.

فبالنسبة للقطاع الفلاحي وعلى الرغم من أنه يعتبر اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني إذ يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وفي امتصاص البطالة خاصة بالعالم القروي إلى جانب مساهمته في التنمية القروية وتوفير سبل العيش الكريم لفئة عريضة من المواطنين، إلا أن هذا القطاع وعلى أهميته يعاني من العديد من المشاكل والتحديات وعلى رأسها ارتباطه الوثيق بالتساقطات المطرية.

إننا نعر في ظل هذه الظرفية عن تخوفنا من المعوقات التي تعترض تنزيل مخطط المغرب الأخضر وتحديد الجانب المرتبط بتمويل المشاريع كما نتخوف من انحراف هذا المخطط عن الأهداف الإستراتيجية المرتبطة به، والمتمثلة في تنمية القطاع الفلاحي في شموليته وجعل العالم القروي المحور الأساسي لهذه التنمية، هذا فضلا عن الملاحظات التي سبق لفريقنا أن أثارها وهي تركيز هذا المخطط على الفلاحة العصرية، والسقوية بدرجة أخص الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة، والاهتمام بالمستثمرين الكبار، على حساب الفلاحين الصغار الذين يمثلون امتدادا لأجيال ربطت مصيرها بالأرض منذ قرون.

حول إلغاء عقوبة الإعدام وبالمناسبة للحكومة مدعوة لفتح نقاش عمومي في هذا الصدد.

- الرفض القاطع والمطلق للتفسير التحكيمي لأطراف داخل الأغلبية الحكومية الحالية للمقتضى الدستوري المتعلق بحماية الحق في الحياة.

- نسجل من جهتنا رصد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة لأحداث تازة وبني بوعياش وبوكيدارن بالحسيمة وسيدي إفني تمثلت في ترويع المواطنين ليلا واقتحام المنازل والمحلات وإلحاق خسائر مادية بالملكات دون احترام الضمانات الدستورية والإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية والمتعلقة بعدم انتهاك حرمة المنازل واحترام الحياة الخاصة للأفراد، في تناقض صارخ مع الالتزامات السياسية والأخلاقية للحزب الأغلي في الحكومة الحالية في إطار شعاره الراعي إلى مناهضة الاستبداد.

- نسجل الاستعمال المفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين وعدم مراعاة مبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع، ذلك أن القوات العمومية ملزمة قانونا بعدم اتخاذ المبادرة في استعمال العنف لتفريق المحتجين أو المتظاهرين ووجوب التقيد بمبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع عن النفس أو المال ولا عد جريمة في مفهوم القانون الجنائي وذلك حسب النتائج المترتبة على الأفعال المرتكبة لعدم الاستفادة من أسباب التبرير التي تمحو الجريمة والمتمثلة في أداء الواجب لانتقاء عنصر أساسي هو احترام أمر القانون كما هو مقرر قانونا في التشريع الجنائي المغربي. وتجدر الإشارة إلى أننا في فريق الأصالة والمعاصرة إذا كنا نلح على توفير احترام الحق في الاحتجاج السلمي، فإننا في نفس الوقت نرفض كل الأشكال التي تتجاوز ممارسة هذا الحق وتتسبب في استعماله في بعض الحالات إلى درجة التخريب وعرقلة السير العادي للمرفق العام وخلق الفوضى والارتباك.

- التمسك بإجراء تحقيق محايد ونزيه لتحديد المسؤوليات وترتيب النتائج القانونية بالنسبة للتجاوزات والمخالفات المرتكبة من طرف عناصر القوات العمومية بمناسبة الأحداث المذكورة أعلاه، في إطار تحصين المكتسبات الدستورية والحقوقية وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

- نتساءل أيضا عن مدى وجود تنسيق مسبق مع مختلف مكونات جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لتسهيل عمل المندوبية في رصد انتهاك حقوق الإنسان باعتبار تلك الجمعيات بوصلة لرصد تلك الانتهاكات والانحرافات.

- نثير مسألة التحفظ الحكومي في مجال الممارسة الاتفاقية الدولية، ذلك أنه من المبادئ القانونية الدولية عدم احتجاج الدولة بقانونها الوطني في مواجهة الاتفاقيات الدولية وضرورة رفع التحفظات انسجاما مع المبادئ المقررة في القانون الدولي العام، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة والطفل

وحسب مكتب الصرف سجل أزيد من 185 مليار درهم كعجز خلال السنة الماضية، وذلك راجع بالأساس إلى زيادة قيمة الواردات ما يقارب 355 مليار درهم مقابل صادرات بلغت قيمتها 169 مليار درهم.

لذلك، فقد أضحي إغناش الصادرات الوطنية والتخفيف من التبعة الطاقية أولوية ملحة يجب الانكباب عليها من أجل تجاوز هذا العجز المتزايد وكذا داعم وتشجيع القطاعات الموجهة نحو التصدير وتشجيع المقاولات على الانضمام في إطار مجموعات التصدير والانفتاح على الأسواق، وتبسيط المساطر وتطوير آليات تدبير التجارة الخارجية، وتفعيل آليات الحكامة داخل المؤسسات العمومية التابعة للوزارة.

السيد الرئيس،

ارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن مشروع القانون المالي لم يقدم حلول عملية للمشاكل التي تعترض تطور القطاع ولم يعط أجوبة حقيقية تجعله قادرا على مجابهة الصعاب والتحديات التي يواجهها، وأهمها المنافسة الشرسة وضعف المنافذ التسويقية وعدم فعالية أساليب الترويج للمنتجات التقليدية الوطنية خاصة بالخارج.

هذا، فضلا عن ندرة المواد الأولية وارتفاع أثمانها، والمشاكل المرتبطة بالتمويل وضعف مصاحبة المقاولات العاملة في القطاع، زيادة على ضعف الموارد البشرية ومحدودية التكوين.

وبالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن فإننا نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة بتقليص التبعة الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن الجهود التي بذلتها بلادنا في مجال تنويع المصادر الطاقية باعتماد باقة طاقية متنوعة خاصة الطاقات المتجددة والطاقات النووية، حيث انخرطت بلادنا في مجموعة من المشاريع الطموحة كالبرنامج المغربي للطاقة الشمسية وبرنامج الطاقة الريحية والتي ستساهم بشكل كبير في التخفيف من التبعة الطاقية التي تعرفها بلادنا والتي تمثل في أزيد من 95% من المصادر الطاقية،

وبصفة عامة، فإن الحكومة مدعوة اليوم إلى بذل مزيد من الجهود خاصة فيما يتعلق باستكمال وضع الإطار التشريعي والتنظيمي للكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والسلامة والأمن النووي والإشعاعي وكذا الاهتمام بالبحث والتكوين لمواكبة المشاريع المبرمجة، وتعبئة الإمكانيات الوطنية ومراعاة عامل التوازن بين الجهات في برمجة هذه المشاريع خاصة بالمناطق التي تتميز بمواصفات طبيعية مساعدة (مدة التشميس، قرب المياه... قوة الرياح..)

وفما يتعلق بالقطاع المعدني، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوره وتحديدا قدم الترسنة القانونية المنظمة له، وضعف الدعم الموجه للاستثمار، وضعف التكوين المتخصص في هذا الميدان. ولذلك، يتوجب

ومن جانب آخر، لم يستطع مشروع القانون المالي الإجابة عن المشاكل التي يواجهها الموسم الفلاحي خاصة المشاكل المرتبطة بالتسويق ووضعية البحث العلمي الفلاحي وغلاء البذور والأسمدة، هذا إلى جانب العبء الذي تمثله الديون المترتبة على الفلاحين والتي تثقل كاهلهم خاصة وأن التقلبات المناخية أثرت بشكل سلبي على إنتاجهم.

وفما يتعلق بقطاع الصيد البحري، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل تأهيله وتطويره فإنه لازال يعيش العديد من المشاكل تقتضي ضرورة التصدي لها من خلال تجديد وتحديث الأسطول البحري وتأهيل آليات الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع والتسويق، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصيادين والمحافظة على الثروات السمكية عبر احترام فترات الراحة البيولوجية، ومحاربة الصيد غير المشروع، ووضع تشخيص مستمر لحالة المخزون السمكي.

السيد الرئيس،

إن الظرفية الاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم تقتضي تمنع اقتصادنا الوطني والرفع من تنافسية مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والتجارة وذلك لتحقيق الإقلاع المنشود وتحديث نسيجنا الصناعي بما يجعله قادرا على المنافسة الدولية وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية استلهاما للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى إحكام بناء النسيج الصناعي والتجاري.

وللوصول إلى هذا الهدف يتعين في نظرنا تشجيع المقاولات على الانخراط في مسلسل التأهيل بإحداث وتنمية بنيات تحتية عصرية تلائم احتياجاتها ووسائل دعم مباشرة في مجال المساعدة والمصاحبة، وإعادة النظر في بعض مقتضيات النظام الجبائي لتخفيض كلفة الإنتاج.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن مشروع القانون المالي لم يقدم حولا عملية لمجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير قطاع الصناعة والتجارة.

وفي هذا الصدد، لازال مشكل التمويل مطروحا بجد، فالمقاولات الوطنية تعاني من صعوبات كثيرة في هذا المجال وبصفة خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أن توزيع المشاريع الاستثمارية يبقى توزيعا غير معقلن، فالفضاءات الصناعية موزعة بشكل غير متوازن عبر التراب الوطني وهو ما يعني تكريس عدم التوازن الجهوي في الاستفادة من البنيات التحتية الصناعية. كما يتعين بالموازاة مع ذلك القيام بكل الإجراءات الكفيلة بتسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار سواء من خلال تنظيم التظاهرات الترويجية أو الحملات التواصلية أو من خلال اللقاءات المباشرة مع المستثمرين وذلك لضمان جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندق ناقوس الخطر بسبب العجز المتزايد الذي يسجله الميزان التجاري الذي

عدم رغبة الحكومة في إعادة النظر في الدور المنوط بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بجمعها قدرة على القيام بدور الرصد والوساطة في سوق الشغل.

إن التصدي لمعضلة البطالة يتوجب أن يكون أولوية قصوى لدى الحكومة بالنظر لما تسببه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية، ونحن بهذه المناسبة ندد بالممارسات القمعية التي تواجه بها الحركات الاحتجاجية التي يقوم بها الشباب المطالبون بحقوقهم في التشغيل.

ونطالب الحكومة بفتح قنوات الحوار كما وعدت في أكثر من مناسبة ومنح مختلف شرائح المجتمع كامل الحرية في التعبير عن آرائهم في إطار الاحترام التام للمقتضيات القانونية.

ومن جانب علاقات الشغل، خاصة في القطاعين العام والخاص فإننا نطالب الحكومة بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في البرنامج الحكومي وخلال الحوار الاجتماعي سواء ما تعلق منها بالزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للأجر، وضمان الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحريات النقابية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فإننا نرى، وعلى الرغم من الجهود التي تم القيام بها على المستوى الاجتماعي والتي تهدف إلى التخفيف من مشاكل المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تعزيز التواصل معهم والإصبات إلى مشاكلهم وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل جذري لها مادامت الأسئلة الحقيقية المرتبطة بسياسة الهجرة لم تعالج على المستويين الوطني والدولي وما لم يتم تبني إستراتيجية واضحة المعالم ومنسجمة تسمح بتدبير جيد لكل قضاياها.

وبالنظر للمتغيرات التي يعرفها العالم اليوم، وفي ظل الأزمة العالمية التي أَلّقت بظلالها على الجالية المغربية بالخارج، فإن الحكومة مدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مضاعفة الجهود لتطوير آليات معرفة قضايا وتطورات الجالية المغربية من خلال التواصل المباشر معها في بلدان المهجر والإصبات إلى مشاكلها كما ينبغي التأكيد أيضا على ضرورة عدم الاهتمام فقط بالجالية المقيمة بأوروبا وأمريكا بل يتوجب على الحكومة إيلاء عناية خاصة للجالية المقيمة في إفريقيا والدول العربية وباقي بلدان العالم، والتي تعاني بدورها من العديد من المشاكل، يتعين على الحكومة وبالتعاون مع دول الاستقبال اتخاذ إجراءات لمواجهتها وفي مقدمتها موجات العداء للأجانب والعنصرية التي يعاني منها أفراد الجالية المغربية في بعض الدول.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بوضعية القنصليات المغربية بدول الإقامة سواء من خلال تحديثها وتجهيزها وتطويرها أو من خلال تحسين وتسريع الخدمات المقدمة من طرفها، كما أن العمل على افتتاح مقرات جديدة يبقى ضرورة ملحة، لا سيما وأن أعداد أفراد الجالية المقيمة بالخارج في تزايد مستمر وأن بعض القنصليات تعرف إقبالا كبيرا كما هو الشأن بالنسبة

إيلاء العناية الخاصة لقطاع المعادن بالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحظى بها والسهر على التأهيل الدائم للقطاع وتدبيره بأحسن الطرق والوسائل.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالقطاع السياحي، من المؤكد حتى الآن أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرات الربيع العربي أثرت بشكل كبير على هذا القطاع، على الرغم من التطمينات التي تحاول من خلالها الحكومة التخفيف من حدة الأزمة، فلم يعد المهنيون يخفون قلقهم إزاء مستقبل السياحة بالمغرب خصوصا وأن وثيرة النمو التي يسجلها القطاع اتخذت خلال الأشهر الأخيرة منحى تنافسيا تعززها أرقام تراجع ليلي المبيت التي انخفضت نسبتها بـ 5% وهو ما يعني أن المغرب ودع نسب النمو المرتفعة التي كان يحققها القطاع قبل سنوات قليلة والتي وصلت سنة 2007 إلى 16%.

لقد أصبح ضروريا اليوم إيجاد صيغ جديدة تأخذ بعين الاعتبار ملابحة البحث عن منافذ أخرى، وتسويق منتج جديد يستقطب زبناء جدد ينعشون موارد الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع المنتج بالاهتمام بالسياحة القروية والجبلية وسياحة الواحات والسياحة البيئية، والإيكولوجية والثقافية، كمنتجات لها مردود اقتصادي واجتماعي مهم، فضلا عن دورها الثقافي الغني بالأصالة والخصوصية المغربية المتميزة.

وفي هذا الإطار، نلاحظ للأسف أن مشروع القانون المالي لم يقدم إجراءات عملية لتحسيس الفاعلين ووكلاء الأسفار والمؤسسات المعنية كي تتجه نحو التعريف بكنوز السياحة بربوع المملكة بشمالها وجنوبها، بجبالها وسهولها ووادياتها وصحرائها، خاصة وأن الإحصائيات تشير إلى أن بلادنا لازالت تستغل أقل من ربع الإمكانيات التي يتيحها القطاع السياحي، فمن أصل 1450 مورد سياحي تتوفر عليه بلادنا يتم استغلال 350 مورد فقط.

كما أن مشروع القانون المالي لم يقدم حلا للمشاكل الكبير الذي تعاني منه السياحة الوطنية وهو القطاع غير المهيكل الذي يؤثر بشكل مباشر على القطاع السياحي ويفوت على خزينة الدولة مبالغ مالية مهمة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التشغيل فقد سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة خلال تصريح السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان بتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، وهنا لابد لنا من التأكيد على أن الوصول إلى هذا الهدف يقتضي القيام بتدابير وإجراءات جريئة تشكل قطيعة مع ما تم اعتناؤه من قبل من آليات وبرامج لم تؤت أكلها وحقت فشلا ذريعا في تأطير وإدماج العاطلين في سوق الشغل.

إلا أننا تفاجأنا من تكريس الحكومة لمنطق الاستثمارية في المشاريع الفاشلة من خلال تأكيدها على الاستمرار في برامج "تأهيل" و"مقاولتي" و"إدماج" على الرغم من عدم جدواها في تحقيق الأهداف، زيادة على

دعامة لجلب الاستثمارات وتحقيق التنمية، ولذا يتوجب تمكين رجال الأمن من الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة تعدد وتنوع الجريمة وتطورها ولمنع أي مؤامرات داخلية وخارجية، وكذا توفير الحماية لهم.

كما نطالب، السيد الرئيس، السيد الوزير، باعتماد التوازن بين الاحتجاجات السلمية والتدخلات الأمنية في إطار احترام القانون، أي التوفيق بين الاحتجاج وتوفير الأمن، وجعل حد للاحتجاجات المقرونة بالعنف.

لذا، يتعين دعم فئة رجال الأمن ورجال السلطة وأعوانهم من مقدمين وشيوخ وكذلك القوات المساعدة وفئة الوقاية المدنية، ومدهم بوسائل وآليات العمل لأن إمكانياتهم غير كافية.

الجهوية الموسعة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في هذا الإطار، نثمن عاليا المجهودات التي قامت بها "اللجنة" كما نطالب بفتح نقاش سياسي عمومي بإشراك جميع الفاعلين السياسيين والهيئات الحقوقية والمدنية من أجل الارتقاء بالجهوية، وجعلها أداة فعالة ورافعة للتنمية على غرار باقي الديمقراطيات في العالم.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

إننا نشيد بالملكتسيات التي حققتها المبادرة في التقليل من مظاهر الفقر والإقصاء والتمهيش بشكل ملموس على واقع الساكنة المستهدفة، وفي هذا الباب نطالب بـ:

- القيام بتقييم موضوعي وشمولي لنتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بناء على دراسات الجدوى وليس باقتناء بعض المشاريع؛

- دعم المبادرة الوطنية للمناطق الفقيرة، خاصة المتضررة من أزمة الجفاف الحالية.

المراكز الجهوية للاستثمار:

السيد الرئيس،

في هذا المجال لابد من الإشارة إلى المنجزات التي حققتها هذه المراكز في تشجيع المقاولات والشركات، حيث نسجل الضعف المسجل على مستوى الاستثمارات في الجانب الصناعي مقابل التضخم في الجانب الخدماتي. لذا، نتوخى الشفافية فيما يتعلق بالعقار الذي تتصرف فيه تلك المراكز في إطار تكافؤ الفرص وإزالة العراقيل التي تواجه المستثمرين فيما يتعلق بتكلفة التجهيز، مع تمكين هذه المراكز بكفاءات بشرية واعتماد الشفافية في توظيفها.

الإدارة الترابية والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقنصلية المغرب ببرشلونة التي تستقبل يوميا ما بين 700 و800 شخص.

السيد الرئيس،

كانت هذه أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة تقديمها بخصوص القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة، من منطلق حرصنا كمعارضة مسؤولة على القيام بدورنا كاملا في إثارة الانتباه إلى مواطن الخلل والقصور الذي يعتري العمل الحكومي في هذه القطاعات. وعليه، فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات. وشكرا.

الملحق الثاني: مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية

بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلات الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل الشروع في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، لا بد من الإشارة إلى كون هذه المناقشة تأتي في سياق نتائج انتخابات جديدة، لم يطعن أحد في نتائجها، وفي سياق مناقشة قانون مالي انتقالي.

السيد الرئيس،

من نافلة القول، الإشارة أو التأكيد على الأهمية التي تضطلع بها وزارة الداخلية في شتى مناحي حياة المواطنين، بدءا من ولادتهم (شهادة الميلاد)، إلى مثواهم الأخير (شهادة الوفاة)، ذلك أن هذه الوزارة لها ارتباط وثيق بالحياة العامة اليومية للمواطنين، سواء عبر أجهزتها المختلفة أو عبر إشرافها على كل الاستحقاقات الانتخابية التي تفرز منتخبين يتولون شؤونهم (المواطنين).

السيد الرئيس،

إن كنا نثمن نتائج الاستحقاقات السابقة، فإننا نطالب بوضع جدولة زمنية للانتخابات المقبلة، تحضير الترسنة القانونية المؤطرة لها، وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي واللوائح الانتخابية، واعتماد بطاقة التعريف الوطنية للتصويت، وتقريب مكاتب التصويت من المواطنين خاصة في البوادي، وفي هذا الإطار لا بد من نهج مقارنة تشاورية فيما يخص التحضير لهذه الانتخابات، بهدف انتقال حقيقي وديمقراطي.

بالنسبة للأمن:

في هذا المجال لا بد من الإشادة بالجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن، (وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى بعض الإنفلتات التي أضحت تعيشها بعض المدن) وتوفير الاستقرار الذي يشكل

التحملات، مقترحين في هذا الباب القيام بوقفة لتقييم هذه التجربة.

الإنعاش الوطني:

كلنا يعلم الدور الهام الذي يقوم به العمال المنتسبون إلى هذا القطاع، لذا نطالب بإيجاد حل للوضعية المزرية التي يعيشونها، وذلك عن طريق إعادة النظر في وضعيتهم المادية.

البناء العشوائي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

- الكل يشتهي من انتشار واستفحال هذه الآفة، لذا يتعين التفكير في إيجاد إستراتيجية لوضع حد لهذه الآفة، وذلك عن طريق تفعيل وتكثيف الرقابة قبل البناء نظرا للمشاكل التي يطرحها من حيث الفوضى ونقص الأمن والتجهيز وغير ذلك.

- اعتماد سياسة وقائية قبل الوصول إلى مرحلة الهدم.

- التفكير في مقارنة جديدة، بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية المعنية لتفعيل برنامج بدون صفح.

النقل الحضري:

إن هذا القطاع يتطلب الدعم والمواكبة وإعادة النظر في تعريفته.

مجال التعمير:

السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لما لهذا المجال من أهمية في المحافظة على جبال المدينة، ندعو إلى ضرورة التسريع بوضع مدونة شاملة له (التعمير) تستجيب للواقع وتؤطر حركة العمران في بلادنا.

ملاحظات عامة:

● فيما يخص المخدرات، يجب تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الداخلية والتعليم، والمتعلقة بمحاربة بيع المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية.

● إيجاد حل لزراعة القنب الهندي بإعطاء المزارعين إمكانية للقيام بزراعات بديلة.

● كما يجب إعادة النظر في الأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة والمجازر.

تلكم، السيد الرئيس، السيد الوزير، بعض الأفكار التي أردنا أن نشارك بها في هذه المناقشة. وشكرا.

بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به هذه الأخيرة نورد الملاحظات الآتية:

- تأخير ميزانيات الجماعات المحلية رغم المصادقة عليها في شهر نونبر؛

- فصل سلطة الوصاية عن سلطة الجماعة؛

- معالجة مشكل الباقي استخلاصه؛

- تتساءل عن سبب تأخير إصدار العديد من المراسيم التطبيقية منذ 2008، كالمرسوم المتعلق بمنح تعويضات للمستشارين الجماعيين والمخطط الجماعي للتنمية؛

- تتساءل عن عدم تنفيذ قرارات المجالس رغم أن الميثاق الجماعي ينص على آجال لتنفيذها؛

- نطالب بفتح حوار مع فئة موظفي الجماعات المحلية؛

- نطالب بالتعجيل بإخراج القانون التنظيمي للجماعات المحلية الترابية طبقا للفصل 146 من الدستور؛

- تسوية الوضعية القانونية للرصيد العقاري للجماعات المحلية والتي تصطدم بتعقيد المساطر وتعيين مهندسين معماريين إلى جانب التقنيين في الجماعات المحلية؛

- عدم استفادة بعض الجماعات المحلية من برامج التأهيل الترابي؛

- إعفاء الجماعات من مصاريف التحفيظ؛

- تعميم تجربة مكننة الحالة المدنية على باقي المناطق والحرص على إصلاح الأخطاء المادية؛

- مواكبة الوزارة للجماعات المحلية عند وضع المخطط الجماعي للتنمية.

العالم القروي:

اهتماما من الفريق الاستقلالي بهذا العالم، فإننا ندعو إلى إعادة النظر في البناء العشوائي في العالم القروي والمشاكل التي يطرحها التعمير فيما يتعلق بالبناء في المناطق القروية نظرا لتعقيد المساطر.

سياسة المدينة ووضعية المدن الكبرى:

على الرغم من نجاح هذه التجربة في بعض المدن، فإنه يتعين النظر في تدبير المدن التي تلعب دورا رائدا في التنمية والاستثمارات، حيث نسوق على سبيل المثال ما يقع في مدينة الدار البيضاء وطنجة.

الأراضي السلالية وأراضي المجموع:

نقترح فتح حوار وطني حول ملف الأراضي السلالية بهدف تدبيرها بطريقة عقلانية لأنها تشكل بؤر التوثر.

التدبير المفوض:

ندعو إلى ضرورة مراجعة عقود التدبير المفوض الذي أبان عن الفشل في عدة محطات، ذلك أن الجماعات المحلية غير قادرة على تتبع كفاش

حول القضاء من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، هذه الهيئة التي ستشكل وبدون شك لبنات مهمة في مسار تأهيل القضاء، ونؤكد في الفريق الإستقلالي أننا سنكون مساهمين إيجابيين في عملها وأهدافها.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، فإنه لا يفوتنا في الفريق الإستقلالي التنويه بما يقوم به القطاع من مجهودات جبارة من أجل تحديث الإدارة وعصرتها وجعل المرفق العمومي أكثر شفافية وقرباً من المواطنين وإرساء دعائم الشفافية ومحاربة آفة الرشوة والمحسوبية و الزبونية واستصلاح الإدارة عن طريق إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية وجعله ملائماً مع ما عرفته بلادنا من تطور آملين أن يعاد النظر في منظومة الأجور وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع ومبنية على الكفاءة والمردودية و الانضباط كما نتمنى كذلك أن يعاد النظر في إنتشار الموظفين على مختلف جهات وأقاليم المملكة بطريقة تكفل استفادة الجميع على قدم المساواة من خدماتهم.

وإننا في الأخير ننوه بما تقوم به الوزارة من تواصل مع العموم عن طريق التكنولوجيا الحديثة وخاصة البوابة الإلكترونية الخاصة بالوزارة وذلك بفضل حنكة وخبرة المسؤولين وأطر خدمة للصالح العام دون أن ننسى التنويه بما تقوم به المدرسة الوطنية للإدارة العامة وأطرها من مجهودات جبارة في مجال تكوين أطر رجال ونساء الغد.

بداية نود في الفريق الاستقلالي تسجيل استحساننا للتحويلات الدينامية التي عرفتها الأمانة العامة على مستوى الشكل وطريقة الاشتغال التي تجسدت أساساً في نوعية العطاء وذلك بملازمة المجهودات الجبارة التي تقوم بها الأمانة العامة في إطار النشاط التشريعي للحكومة وفي مجال تقديم الاستشارات القانونية و تتبع الجمعيات والمهن المنظمة و الترخيص لها وتطوير عمل الجريدة الرسمية وهي مجهودات تستحق التنويه والإشادة بالاحترافية العالية للسيد الأمين العام للحكومة، مع التأكيد على ضرورة تحسين النصوص القديمة، والرفع من وتيرة التشريع، والعمل على تشجيع التواصل الإلكتروني والمطبعي لتقريب المواطنين من الأنشطة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية نثمن المنجزات الهامة التي قامت وتقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وكذلك بالحكمة المتخذة في تدبير الإمكانيات المادية و البشرية التي تتوفر عليها، كما نشيد بالدعم الذي تقدمه الحكومة لهذا القطاع الذي أبان عن قدرة فائقة من طرف المندوب السامي في التدبير الجيد وتطوير المؤسسات السجنية في شتى المناحي انطلاقاً من التكوين والتأهيل وإعادة الإدماج وتحديثها وتقريبها من المواطنين تسهيلاً لزيارات العائلات لما لديهم من معتقلين بالإضافة إلى

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين

يشرفني باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية أن أندخل في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2012 بخصوص القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية ننوه بما جاء به مشروع قانون المالية بخصوص القطاعات الخاصة بالعدل والأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة كذلك الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وأخيراً المندوبية العامة للإدارة السجون وإعادة الإدماج.

السيد الرئيس المحترم،

لا يفوتنا أن ننوه بما تقوم به الوزارة من مجهودات محمودة من أجل الرفع من أداء القطاع وتحديثه في كل المجالات.

وإننا بالمناسبة نشيد بكافة المسؤولين والقضاة على مختلف درجاتهم والأطر الكفئة لوزارة العدل وما يقومون به من مجهودات جبارة لبلمرة التعليمات الملكية السامية على أرض الواقع في مجال إصلاح القضاء وخاصة ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2009 وكذلك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والبرنامج الحكومي آملين أن يتم الإسراع بإخراج كافة النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح القضاء.

ونسجل باهمية الإستجابة لمطاب كتاب الضبط التي جنبت محاكمنا وضعا متارماً، كانت له انعكاسات على المتقاضين، وبالمنااسبة نتمنى أن يعاد النظر في الخريطة القضائية وملائمتها مع الاحتياجات الفعلية للسكان مع اعتماد نمط القضاء الفردي في المحاكم الابتدائية بدل القضاء الجماعي لما لهذا النمط من القضاء من امتيازات تتلخص في إبراز الكفاءة والقدرة على العطاء وتحمل المسؤولية للقضاة.

ونجدد الدعوة للعمل على الإعتناء بالعاملين في القطاع من قضاة وكتاب الضبط عن طريق دعم جمعية الأعمال الإجتماعية والودادية الحسنية للقضاة التي نثمن ما تقوم به من مجهودات جبارة في مجال إرساء ثقافة التخليق والتأطير والتكوين إلى جانب المعهد العالي للقضاء الذي له دور طلائعي في تكوين قضاة الغد وتأهيلهم وإعادة تكوينهم.

ولا تفوتنا الفرصة لنشيد باهمية تنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني

فإذا كانت العلاقة بين الفلاحة والتنمية القروية علاقة جدلية بالنظر للدور الإستراتيجي الذي يقوم به النشاط الفلاحي على مستوى تحقيق الأمن الغذائي والتشغيل وتدير المجال الترابي، فإن القطاع لا يمكنه مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات العولمة إلا بمعالجة إشكالية التنمية القروية معالجة شمولية لتحقيق اقتصاد قوي.

كما أن نجاح أية إستراتيجية في هذا الباب لابد أن يتناول جميع الجوانب، وذلك في إطار الشراكة الفعلية للسكان وتعبئتهم على مستوى التخطيط والإنجاز والمراقبة وذلك من خلال التدابير الإستراتيجية التالية:

- تهيئ تصاميم لإعداد التراب الوطني بالأرياف وإحداث أقطاب تنمية تتوفر على التجهيزات الأساسية الضرورية لتنمية النشاط الاقتصادي بصفة عامة وقطاع الفلاحة بشكل خاص.
- العمل على إحداث أقطاب محلية للتنمية القروية المندجة وتعميمها على كافة التراب الوطني.
- إعطاء أهمية خاصة في البرنامج الوطني للأشغال الكبرى للتشغيل وتجهيز العالم القروي.
- إقرار برنامج وطني لفك العزلة عن العالم القروي وذلك بتحسين وصيانة شبكة الطرق الموجودة.

- توسيع برنامج تزويد سكان البوادي بالماء الصالح للشرب.
- تقوية البرامج المحلية لتزويد سكان البوادي بالكهرباء.
- التوسع في تعميم التعليم وإعطاء الاهتمام على وجه الخصوص لتعليم الفتيات، ووضع برنامج استعجالي لمحو الأمية في البوادي.
- تعزيز التجهيزات الإدارية والثقافية والرياضية والترفيهية في المراكز القروية الصغرى والمتوسطة وكذا توسيع شبكة البريد والاتصالات.

- تعميم الضمان الاجتماعي و التغطية الصحية وهذا يقتضي التفكير في الميزانية المقبلة برفع حجم الإمكانيات المالية المرصودة للتنمية القروية وذلك من خلال دعم صندوق التنمية القروية ودعم صندوق بعض الجماعات المحلية في تمويل التجهيزات أو المنشآت الجماعية، وإعطاء عناية خاصة للفلاح كمنهج وكفاعل اقتصادي من خلال تأهيله وتكوينه وتأطيره ومده بالإرشادات الضرورية الكفيلة بتحسين مستوى الإنتاج و المردودية ليصبح قادرا على مواجهة متطلبات تطوير الإنتاج ومواجهة التحديات التي تفرضها المعطيات الجديدة في ظل النظام العالمي الجديد المطبوع بعولمة الاقتصاد وذلك باعتبار العنصر البشري المحرك الرئيسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي نذكر بما التزمت به الحكومة أثناء تقديم التصريح الحكومي حيث جعلت من العناية بالبادية أولى أولوياتها وربط الفلاحة بالتنمية القروية هي دلالة لها بعد سياسي وخير دليل هو القانون

ما عرفه نظام الإطعام و التطبيب من تطور ملحوظ. إننا نيب بالحكومة دعم القطاع بالمزيد من الإمكانيات المادية للتغلب على ما يعرفه من صعوبات في مجال الخصاص في الموارد البشرية نتيجة الاكتظاظ الذي لا يتلاءم والطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية نتيجة استنفال نسبة اللجوء إلى الاعتقال الإحتياطي من طرف النيابات العامة دون الأخذ بعين الاعتبار بقرينة البراءة والضمانات المتوفرة لدى المشتبه فيهم وتطبيق المراقبة القضائية وتفعيل مسطرة التصالح وذلك تبعاً لما تسجله نسبة الاعتقال الإحتياطي من نسب جد مرتفعة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان التي أصبحت تضم اختصاصاتها المجتمع المدني، وإذا كانت هذه الوزارة ومنذ إحداثها جسرا أساسيا للعلاقات بين المؤسسة التشريعية والحكومة، وهي مطالبة اليوم بتقديم إضافات نوعية في ظل تنصيب الدستور على الدور المهم للمجتمع المدني، الذي نعتقد في الفريق الاستقلالي أنه يجب تأهيله ليقوم بالدور الموكول له دستوريا، حتى يكون شريكا فعليا للمؤسسة التشريعية في تجويد النصوص القانونية.

شكرا السيد الرئيس.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

I. قطاع الفلاحة

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر القطاع الفلاحي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، و بالتالي فآفاق هذا القطاع وتطوره حتى يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب سيبقى رهينا بتحقيق التنمية القروية في شموليتها، لأن تطوير الإنتاج الفلاحي وتأهيله ليندمج في الاقتصاد الوطني المرتبط بشكل وثيق بإنعاش الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي وكذا التجهيزات و البنيات التحتية اللازمة، لأن هذه الأنشطة غير الفلاحية بدورها تساهم في دعم الإنتاج الفلاحي، لذا فعلى الحكومة أن تنكب على حل مشاكل ساكنة العالم القروي ووضع إستراتيجية ومخطط محكم يهدف إلى استقرار هذه الفئة العريضة من المواطنين.

كما أن هشاشة البنيات التحتية وتعقيد المساطر الإدارية تحتاج إلى إتخاذ إجراءات فعلية تمكن من تأهيل الفلاح وتشجيعه وذلك بالتخفيف من كلفة عامل الإنتاج والتخفيض من عبي أثمان الطاقة والمحروقات مع عناية خاصة بإنعاش الاستثمار والاهتمام بخلق مشاريع ذات الدخل القار بالنسبة للأسر في الأرياف.

الصغرى والمتوسطة، زيادة تحسين ورش التكوين، والتكوين المستمر، ومناخ الأعمال، والعمل على تقوية المحطات الصناعية المندمجة للتمكن من رفع الناتج الداخلي الخام الصناعي وبالتالي خلق حجم إضافي للصادرات وحجم الاستثمارات في هذا القطاع، لذا لا بد من:

- التفكير في خلق محطات صناعية مندمجة لتغطية التراب الوطني، ووضع مخطط لتكوين الموارد البشرية وتأهيلها، وخلق حوافز ضريبية للشركات، وتفعيل دور مراكز الاستثمار، وإحداث صندوق من أجل تمويل حاجيات المستثمرين سيما في مجال العقار.

- مع تنظيم برنامج سنوي هادف للتعريف وترويج وتسويق عرض المغرب الخاص بترحيل الخدمات، سواء القطاعات المتعلقة بقطاعات السيارات أو الطائرات والإلكترونيك، وتقوية قطاع النسيج والجلاد، والصناعات الغذائية والبحث لها عن أسواق عالمية وتنويعها، مع اعتماد دراسات بالدول المعنية والعمل على خلق التعويضات الصناعية بصفة تلقائية في العروض والصفقات العمومية ذات الحجم المالي الكبير وذلك لتقوية الاقتصاد المغربي وتمنعه بالتصدي للأزمات، كالأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي عرفها العالم سنة 2008.

- كما أنه يجب تقوية الاقتصاد وذلك بالعمل على تأهيل الموارد البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية في الإقلاع الصناعي وذلك بتحديد تنفيذ مخطط التكوين، ووضع برنامج متكامل للمساعدة في مصاريفه عند التشغيل، ودعم التكوين المستمر وخلق مراكز تكوين داخل المحطات الصناعية لتقويتها أفقيا وعموديا وتوسيع وحداتها الإنتاجية.

(2) فيما يخص التجارة:

لقد أصبح النسيج التجاري المغربي في حاجة ماسة إلى إصلاح التعمير التجاري، وذلك بوضع سياسة واقعية وإستراتيجية واضحة لانجاز المخططات الجهوية وتحسين تديرها لتنمية قطاع التجارة والتوزيع، وخلق فضاءات تجارية جديدة تتوفر على مواصفات تقنية حديثة ومتطورة وخدماتية متميزة، تقدم عروضاً تجارية متعددة ومتكاملة لكافة المستهلكين، وهذا رهين بجعل المقاولات الوطنية مواكبة للمستجدات العالمية لتكون رائدة في قطاع التجارة والتوزيع سواء محليا أو جهويا أو دوليا، الشيء الذي يتطلب كذلك وإلحاح دعم التجار من قبل الدولة وذلك في إطار سياسة تجارة القرب وكذا عصنة المحلات التجارية، والإصغاء إلى آراء التجار وتطلعاتهم وإشراكهم في اتخاذ القرار، وذلك بغية تحسين القطاع بالشكل المطلوب وأيضا للرفع من مداخيله وتحسين جودة المواد والخدمات المقدمة للمستهلك على جميع المستويات.

- والعمل على تنظيم وتأهيل القطاعات غير المنظمة وخاصة التجارة المتجولة في الوسط الحضري وذلك بفتح آفاق مجالية تضمن ظروف العيش الكريم لأصحابها.

الذي صادق عليه مجلس النواب مؤخرا من أجل تجميع الأراضي الفلاحية إضافة إلى الإصلاحات الأخرى المرتقبة في هذا القطاع الهام، مثل البرنامج الذي سطرته الحكومة من أجل تدارك التأخير الحاصل في التجهيزات الهيدروفلاحية.

- إعداد برنامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للتدبير المفوض لخدمة الماء بالمناطق السقوية.

- برنامج تهيئة المجال الفلاحي والقروي المندمج والاستثمار بالمناطق البورية.

- الرفع من إحترافية الغرف الفلاحية لتمكين هذه المؤسسات المهنية من أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

- تطوير المنتجات المحلية والعلامات التجارية وذلك بإعطاء الأسبقية للمحاور المتعلقة بدعم المنتجين والتواصل فيما بينهم.

- ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية والنباتات وذلك من أجل حماية الموروث النباتي عبر محاربة أمراض النباتات وحماية صحة القطيع من الأمراض المعدية على الصعيد الوطني وذلك من أجل حماية صحة المستهلكين.

- مواصلة إعتاد المقاربة حسب الكفاءات بمؤسسات التكوين وذلك عبر تقوية التجهيزات التعليمية والتربوية والعناد الفلاحي والتقني.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II. قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية والطاقة والمعادن

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية، والطاقة والمعادن وذلك برسم السنة المالية 2012.

I. قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية:

(1) فيما يخص الصناعة:

يمكن القول أن مشروع القانون المالي لسنة 2012 هو قانون ميزانية انتقالي جاء لتحسين المكتسبات، وتكريس الاستمرارية، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى المهيكلية، فالمؤشرات الرقمية المعتمدة في هذا القطاع جاءت لتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، وذلك في إطار الالتزامات المتبادلة لكل من الدولة والقطاع الخاص، وذلك من أجل تنمية الصناعة المغربية الشيء الذي يتطلب تركيز كل الجهود لإنعاش القطاعات التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع نسيج المقاولات دون تمييز حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تقوية تنافسية المقاولات المغربية وخاصة

- حماية الملكية الصناعية والتجارية.

- ضمان الصحة والسلامة المهنية.

(4) قطاع الطاقة والمعادن:

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أصبح من بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني خصوصا وأن المغرب يعرف في المجال الطاقى قفزة نوعية تحتل فيها الطاقات المتجددة والمجاعة الطاقية مكانة أساسية تمكن المغرب من تقوية احتياجاته الطاقية عن طريق تنويع باقته الطاقية وتعميم الولوج إلى طاقات عصرية ونظيفة تساهم في الحفاظ على البيئة، أخذا بعين الاعتبار ضرورة اندماج منظومته الطاقية في المجال المغاربي والأورو متوسطي واقتناء التكنولوجيات المتطورة والتحكم في استعمالها، كما يساهم قطاع المعادن بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى الصناعة التحويلية للمعادن.

• أما بالنسبة للسياسة المعدنية فإنها تهدف إلى تنمية البحث والتنقيب المعدني، وإنعاش الصناعات التحويلية المحلية للموارد المعدنية الوطنية، بالإضافة إلى مواصلة ترشيد وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتركيز دور القطاع الخاص مع تحسين البنيات والتدابير المدعمة للقطاع، وذلك عن طريق استكمال البنية التحتية والجيولوجية، وتحسين النصوص التشريعية المنظمة للنشاط المعدني وتبني الظروف الملائمة لجلب الاستثمارات.

• وفي مجال الطاقات المتجددة، فهناك مخطط عمل وطني تراهن عليه بلادنا ويتضمن مجموعة من المشاريع لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية والريحية، لتقوية الكهرباء القروية اللامركزية، وتعزيز الخدمات الطاقية بالوسط القروي والحضري.

وإذا كان المشروع المغربي المندمج للطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميكاواط، والمشروع المغربي المندمج للطاقة الريحية، بقدرة 2000 ميكاواط، والمحطة الكهربائية لمدر المنزل بقدرة 170 ميكاواط، إضافة إلى محطة الضخ عبد المومن بقدرة 350 ميكاواط، سيمكن المشروع المغربي المندمج بالطاقة الشمسية من اقتصاد مليون طن، معادل البترول سنويا، وبالتالي 500 مليون دولار، وتقليص انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 5,6 مليون طن سنويا.

وبالتالي فالبرنامج الوطني للنجاعة الطاقية، يتوخى ترشيد الاستهلاك الطاقى، وتقوية وتعزيز علاقات التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والجهوية في الميادين المتعلقة بالطاقة والمعادن للمساهمة في استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيات، وإنجاز البرامج التنموية، وبالتالي فإن أي مشروع ميزانية يجب أن يواكب التطورات والتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والعالمي.

• مع تطوير دور غرف الصناعة والتجارة والخدمات على المستوى المحلي، والعمل على تطوير الخدمات المقدمة من طرف الغرف ومداخلها الذاتية، وتكميل بعضها البعض مما يتناسب مع سياسة الجهة لسد الخصاص الجهوي.

• وتوسيع وتنويع العلاقات التجارية وذلك بتعزيز دور المغرب داخل المنظمة الدولية للتجارة، وتعزيز التعاون الثنائي مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان الشريكة الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد، وذلك بتوسيع مجال اللقاءات الفعالة والمثمرة بين اللجان المشتركة ولجان الأعمال وتبادل الخبرات بين الأطراف.

• تسريع تنفيذ خارطة الطريق الأورو متوسطية من خلال المساهمة في إعداد برنامج لتأهيل التجارة والاستثمار الأورو متوسطي وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال، وكذا تعزيز التعاون في مكافحة القرصنة والتزيف وحماية الملكية الصناعية في المنطقة والتعاون القطاعي.

• تنسيق مقترحات دول الاتفاق أكادير حول مشروع مراجعة المقتضيات القانونية للبروتوكول الأورو متوسطي حول قواعد المنشأ التفضيلية والدفاع عنها بما يحفظ المصالح العامة لبلادنا.

• متابعة تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من خلال مواصلة المفاوضات وتحرير تجارة الخدمات واعتماد بروتوكول قواعد المنشأ التفضيلية العربية، وذلك بخلق آلية لمكافحة إغراق السوق، والدعم بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، لحماية الحقوق وتحسين المكتسبات.

• ضرورة مواصلة وضع وضبط آليات وسبل تطوير وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتأكيد على ما جاء في البرنامج العشري للمنظمة خاصة في ما يتعلق بتعزيز التجارة البينية.

• العمل على توسيع وتنويع العلاقات التجارية خاصة من البلدان الإفريقية والأسبوية والولايات المتحدة الأمريكية، مع ما يتطلبه ذلك من تفعيل ديناميكي ومواكبة مستمرة للدور الأساسي الذي تلعبه الدبلوماسية الرسمية في هذا المجال.

(3) فيما يخص التكنولوجيات الحديثة:

إن المجتمع المغربي وما بات يتسم به من تطور متسارع في بنيته التكنولوجية، أصبح يفرض إحداث مركز متقدم للتوثيق الرقمي للتكنولوجية المعلومات والاتصال لمسايرة تنمية القطاع كما في دول المحيط العربي والإفريقي والفرونكوفوني.

كما أن الخدمات العمومية الموجهة إلى المتعاملين تستدعي خلق المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص، وتحسين تنافسية المقاولات، وإرساء شروط الثقة الرقمية من خلال تأهيل وتعزيز الإطار التشريعي والقانوني، ووضع الهياكل التنظيمية الملائمة والترويج والتحسيس بأمن نظام المعلومات لدى الفاعلين بالمجتمع.

III. قطاع الصناعة التقليدية والسياحة

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانية الفرعية وذلك برسم السنة المالية 2012 لقطاعي الصناعة التقليدية والسياحية. وهي مناسبة يتيحها الدستور للبرلمانيين ليطلعوا على المعطيات المالية والإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق البرامج التي التزمت بها أمام البرلمان.

وقد اعتاد فريقنا أن يتعامل في مشروع القانون المالي، ومناقشة الميزانيات الفرعية بكل موضوعية يأخذ بعين الاعتبار الظرفية التي وضع في إطارها، دون أن يغفل وظيفة الميزانية التي تعتبر أداة أساسية لتحقيق توجهات الدولة والحكومة للاستجابة لتطلعات الشعب المغربي، وذلك من خلال بناء مشروع متكامل، مجتمعي، ديمقراطي، متقدم ومتضامن.

I. قطاع الصناعة التقليدية:

فنحن في الفريق الاستقلالي نؤمن عاليا أية مبادرة من شأنها أن تقوي مناعة البلاد وتدعم صمودها المشهود وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فإدراكا منا بنجاعة دور المقاولات المغربية، وما يمكن أن تحققه من تنمية مستمرة ومستدامة، كما أنه أصبح من الضروري افتتاح هذا القطاع على المحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي مع تقديم الدعم الكافي له حتى يستطيع التصدي والوقوف في وجه جميع التحديات الراهنة والمستقبلية، وخصوصا مقاولات الصناعة التقليدية الصغيرة منها والمتوسطة، هذا القطاع الذي نعتبره أساسيا في أية سياسة اقتصادية واجتماعية، لأن حساسية وخصوصية ما يعيشه من تراكبات سلبية تتطلب الإسراع بالإصلاحات الجوهرية للحد من تفاقم الأزمة الخانقة التي يتخبط فيها منذ عدة سنوات، وذلك ناتج بالأساس في عدم قدرة ونقص فعالية المؤسسات التمثيلية التي لم تعد قادرة على إخراجه من محنه المتعددة الأبعاد.

● فإننا في الفريق الاستقلالي نعتقد أنه فيما يخص غرف الصناعة التقليدية وتركيبها، لقد أصبح الوضع يتطلب اعتماد أساليب جديدة تمكن هذه المؤسسات من تطوير الأجهزة والقوانين والتنظيمات وكذلك مناهج العمل وجعلها أكثر مردودية في المهام التي تباشرها.

● وإصدار القانون المنظم للحرف لإعادة الاعتبار للقطاع ومن خلاله الحرفيين والصناع التقليديين، وبالتالي قطع الطريق على المتطفلين عليه، لذا نرى أنه لتقوية القطاع لا بد من:

- تعميم التغطية الصحية للصناع التقليديين، وتحسين ظروف عيشهم وعملهم.

- مساعدة الصناع التقليديين في مراحل إعداد ملفات القروض وإمدادهم بالتوجيهات الضرورية.

- تتبع تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الإطار المتعلقة بمنتجات التمويل لفائدة الصناع التقليديين.

- تعميم مراكز المحاسبة المعتمدة على باقي غرف الصناعة التقليدية.

- القيام بدراسة تقنية حول الأخطار المهنية المرتبطة بحرف الفخار والدباجة والصياغة.

- تحسين جودة المنتج عبر المواصفات، مع القيام بعمليات المراقبة لهذه الأخيرة وخاصة ذات التطبيق الإجباري والتي لها علاقة بكل ما يخص سلامة وصحة المستهلك مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة ضبط مخالفات.

- تحسين جودة وحماية المنتج عبر العلامات الجماعية والتي تستجيب للمواصفات المتعلقة بالجودة.

- مواصلة توسيع عملية استفادة الصناع من التشكيلات والتصاميم الجديدة المنجزة.

- مواصلة تنفيذ اتفاقيات الشراكة الخاصة بمشاريع البحث العلمي المبرمة مع الجامعات والمعاهد الوطنية.

- المحافظة على التراث الحرفي وخاصة المهددة بالزوال.

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي.

- دعم الجمعيات المهنية وخاصة الشبيطة في قطاع الصناعة التقليدية.

- دعم غرف الصناعة التقليدية لتنظيم المعارض على صعيد جميع جهات المملكة وعلى الصعيد الدولي.

- وضع دليل مرجعي للوظائف والكفاءات لموظفي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

- إنجاز مخطط مديري للتكوين المستمر لموظفي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

- وضع إستراتيجية للتواصل تعرف بمنظومة التكوين المهني بالقطاع، مع تشجيع المنهجيات الجديدة الهادفة إلى توفير تلقين الحرف.

- تحسين ظروف ولوج سوق الشغل.

- إنعاش التسويق

وذلك بتشجيع الطاقة الشرائية للمنتج التقليدي، ومسايرة النشاط التجاري الذي أصبح يعرف تراجعا نظرا للمنافسة الشرسة لبعض الدول،

وتعبئة الملك الخاص للدولة، مع الإعفاءات الجبائية والجمركية، والمساهمة في تمويل التكوين المهني من جهة لمواكبة المشاريع الخاصة بمخطط المغرب الأزرق ومخطط بلادي، مع تهيئة فضاءات الاستقبال السياحية وهيكلية المآثر التاريخية.

وتهيئة المناطق الصحراوية وإنشاء مخيمات عالية الجودة، وإحداث مزارع في الهواء الطلق وحدائق نباتية.

دعم وتثمين مناطق الاستقبال السياحي وغيرها من الإصلاحات التي أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع.

إنعاش وتسويق المنتج، وذلك بتقوية أسواقنا التقليدية وتنويع الأسواق وتكثيف الشركات وتحسين جودة الإنعاش الساحلي الداخلي وذلك بفتح مجموعة من المحطات السياحية الجديدة في مخطط بلادي لتقوية العرض.

ضبط القطاع السياحي وتنافسية المنعشين السياحيين وذلك بمتابعة واستكمال الإصلاحات المتعلقة بالإطار القانوني خاصة ما يتعلق بتنظيم المهن الأساسية للنشاط السياحي مثل الاستقبال والإيواء وتوزيع الأسفار والنقل السياحي.

وضع برنامج إعلامي وبرامج في ميادين تدير وتطير الأنشطة السياحية، وذلك بهدف تزويد المصالح المركزية والجهوية للقطاع بالآليات الضرورية في المتابعة والتأطير من أجل تحسين وضعية النشاط السياحي. ومن هذا المنطلق، يتضح أنه بتدعيم هذا القطاع الهام والحيوي ستمكن بلادنا من التخفيف من حدة أزمة البطالة وبالتالي خلق ثروة حقيقية وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني نراهن عليه.

وفي الختام، نود أن نلفت النظر إلى أنه في إعداد أية ميزانية يجب أن نكون حريصين على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فالميزانية العامة والميزانيات الفرعية يجب أن يكون من أهم وظائفها حرصها على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وذلك من أجل بناء اقتصاد قوي، ومجتمع ديمقراطي متقدم متضامن، مجتمع يحكم عقدا اجتماعيا، تتبلور فيه سياسة اقتصادية واجتماعية طموحه وهادفة.

الملحق الثالث: مداخلات الفريق الحركي بخصوص مناقشة مشاريع

الميزانيات الفرعية

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

باسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين
السيد الرئيس
السيدة والسادة الوزراء

خصوصا منتوجات الدول التي أصبحت تغزونا وتضر بصناعاتنا، وخاصة الصناعة التقليدية.

ففي مجال الصياغة مثلا هناك تقلص ملحوظ، لأن عدد كبير من الصاغة لم يستطيعوا ترويج منتوجاتهم نظرا لغلاء المواد الأولية التي يجب أن تعفى من الضريبة على القيمة المضافة لتشجيعها، زيادة على التفكير في السماح لصياغة الذهب من عيار 18 إلى صياغته بعيار 14 أو 9 كما هو معمول به في بعض الدول، الشيء الذي سيساعد الصناع التقليديين وأصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص التغلب على هذه الوضعية.

هذا، مع التفكير في تبسيط المساطر المعقدة من أجل الحصول على القروض الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ودعم التعاونيات النشيطة وتمكينها من الاستفادة من الأسواق الإدارية، لأن هذا القطاع أصبح محط اهتمام جميع الفعاليات وينتقل من كونه قطاعا اجتماعيا إلى قطاع منتج ومشغل، ويلعب أدوارا اقتصادية هامة من خلال عملية التصدير لجلب العملة الصعبة لخزينة الدولة، وقد شهد هذا القطاع إقبالا على المستوى الوطني والدولي. كما أن هناك أفكارا تغيرت بالنسبة للزبون المغربي كونه يميل للمصنوعات التقليدية ويقتنيها قصد تزيين بيته.

إن انخراط قطاع الصناعة التقليدية في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها ورشا يساهم في خلق فرص للشغل وجلب السياح الذين ينهرون بالصانع التقليدي المغربي الذي أبدع في هذا المجال، وذلك رغم التغيرات والمشاكل التي تقف أمام تطور وازدهار هذه الصناعة.

II قطاع السياحة:

يعتبر هذا القطاع رافدا مهما من روافد الاستثمار نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتباره قطاعا منتجا ومشغلا بامتياز، لكنه مع الأسف الشديد ظل بعيدا كل البعد عن تحقيق طموحات الشعب المغربي، وذلك بسبب ما يعرفه من تراكمات وإحباطات جعلته يتسم لحد الآن بالعجز والبطء والانتظار، الشيء الذي جعل بلادنا تسجل نتائج ضعيفة على مستوى الحركة الاقتصادية وذلك بسبب تدني ونقص الاستثمارات، كما أن القطاع لا زال يشكو من نقص في البنيات الأساسية الفندقية وتصنيفها مقارنة مع معايير التصنيف الدولي.

لذلك، فإن الضرورة تقتضي تشخيصا دقيقا لوضعية القطاع السياحي ببلادنا لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال سيما وأن كل المؤشرات تؤكد أن بلادنا وما تزخر به من إمكانات ومناظر طبيعية متنوعة وغنية بإمكانها أن تصبح قطبا سياحيا عالميا، خصوصا ونحن بقرب سوق ساحلي عالمي يمتاز بقوة اقتصاده.

لذا، فلا بد أن يركز تدخل الوزارة على ضمان ديناميكية الاستثمار هذا من جهة جهة، ومن جهة أخرى متابعة إجراءات دعم المشاريع السياحية المتاحة على شكل امتيازات وتحفيزات للمهنيين من خلال المساهمة في إنجاز البنيات التحتية.

السيدات والسادة المستشارين

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي فرصة متاحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا واستنتاجاتنا حول السياسة العامة للحكومة في جوانبها الاجتماعية، التعليمية والصحية والإعلامية والرياضية، لكننا من جهة أخرى لن نناقش أرقام الاعتمادات المخصصة لكل قطاع، إذ ندرك جيداً المرحلة الانتقالية التي يمر منها بلدنا بعد تصويت المغاربة على دستور فاتح يوليوز الذي يؤرخ لعهد جديد، كما نستحضر الإكراهات المالية والاقتصادية الوطنية والدولية التي رافقت إعداد مشروع ميزانية سنة 2012.

السيد الرئيس

إن قطاع التربية الوطنية الذي نعتبره أولوية الأولويات بعد قضية الوحدة الترابية يشكل في نظرنا المنطلق الأساسي والعامل المركزي في التنمية التي نستشرفها لتجاوز معضلاتنا ومشاكلنا، ومن هذا المنظور نعتبر في الفريق الحركي أن الإيفاق على التربية والتعليم هو في نهاية المطاف استثمار في العنصر البشري الذي يراهن عليه المغرب لرفع التحديات التي تواجهه ولتحقيق رهانات التنمية والتقدم المنشودين.

إن مناقشتنا للميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية برسم سنة 2012 تتزامن والسنة الأخيرة من البرنامج الاستعجالي الذي أطلقته الحكومة السابقة سنة 2008 مما يفرض على الوزارة المعنية إنجاز تقييم شامل وموضوعي للمخطط للوقوف على مدى نجاحه من عدمه، ونحن في الفريق الحركي ندعو الحكومة من هذا المنبر إلى اعتماد برامج سنوية لإصلاح القطاع عوض البرامج الطويلة أو المتوسطة الأمد التي ثبت فشلها في أكثر من مرة، ولم تقوى على تغيير حال منظومتنا التربوية وقد عبر عن ذلك صراحة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في إحدى خطبه، إذ دعا جلالتة إلى اتخاذ قرارات شجاعة وجريئة ينبغي معها الانتقال من مرحلة البرامج والخطابات إلى تغيير جوهري ينفذ إلى عمق المشاكل المطروحة، وللتأكيد على أهمية التقييم السنوي للمنظومة التربوية فقد نصت المادة 187 من ميثاق التربية والتكوين على ضرورة إصدار تقارير سنوية وهو ما لم يتم تفعيله في عهد الحكومة السابقة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى مضاعفة الجهود لتصحيح بعض الإشكاليات والاختلالات التي مازالت مطروحة بحدة على صعيد قطاع التربية الوطنية كالانكشاف والهدر المدرسي، ونقص الداخليات في العالم القروي والخصاص في الموارد البشرية إلا أن أخطر ظاهرة أصبحت تستوجب دق ناقوس الخطر هي الاعتماد الجسدي واللفظي على رجال ونساء التعليم، وهي النقطة التي أدرجت لمناقشتها في المجلس الحكومي

مؤخراً.

أما بخصوص تعليم الأمازيغية، فأمام غياب سياسة التكوين والتعميم فإننا نطالب بتقييم ثمان سنوات من تعليم الأمازيغية من أجل تشخيص الداء وإيجاد الحلول اللازمة خصوصاً بعدما أصبحت اللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية وذلك بمقتضى الفصل 5 من دستور فاتح يوليوز.

السيد الرئيس،

إن ورش الجهوية المتقدمة أصبح خياراً استراتيجياً لا رجعة فيه، ومن هذا المنطلق نقترح نقل اختصاصات مهمة من المركز إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لضمان النجاعة والفعالية في اتخاذ القرارات ولتقليص الضغط على الوزارة، كما ندعو إلى تمكينها من الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه.

وحتى لا نكون قد نظرنا فقط إلى النصف الفارغ من الكأس، ننوه ببعض الإجراءات والتحفيزات الواردة في الميزانية الفرعية للقطاع كبرنامج تيسير في صيغته الجديدة، وبعض القرارات المتخذة على صعيد الوزارة التي همت التصدي للوبيات الفساد عبر افتتاح المفتشية العامة للمالية وكذلك المفتشية العامة للشؤون الإدارية والمفتشية التربوية لبعض مصالح الوزارة في انتظار استدعاء المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس

السيدة والسادة الوزراء

إخواني المستشارين

إن أهمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في نظرنا تكمن في اعتباره الجسر الرابط بين التربية والتعليم في مراحلها الأولى والاندماج في سوق الشغل، وقد تضمن عرض السيد الوزير إجراءات ومشاريع مزعج تنفيذها برسم سنة 2012 نعتبرها في غاية الأهمية كبناء 5 مؤسسات جامعية جديدة وإن كان هذا العدد غير كافٍ، ورفع عدد الطلبة الجامعيين ورفع نسبة إدماج الخريجين في سوق الشغل ورفع من العدد الإجمالي للممنوحين ورفع من قيمة المنح بعد أن ظلت جامدة لمدة ثلاثة عقود إلا أنها تبقى في مجملها ضعيفة يجب التفكير في رفعها مستقبلاً.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن بعض القرارات الجريئة المتخذة على صعيد وزارة التعليم العالي كإحالة ملفات الفساد بعدة جامعات على المفتشية العامة للمالية وإحالة ملفات أخرى تهم الصفقات ومحاضر الامتحانات على وزارة العدل والحريات لفتح تحقيق قضائي حولها تزيلاً للمبدا الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إن الرفع من مردودية التعليم العالي خاصة عبر إدماجها في محيطها

الاهتمام بالعالم القروي الذي يعاني الهشاشة وبالتالي إنتاج وتصدير مجافل من الفقراء والنساء المتجهات مكرهات إلى عالم الدعارة بهوامش المدن، ولا تفوتنا الفرصة في هذا الإطار دون التنويه بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أبدعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال محاربة الفقر والهشاشة.

أما بالنسبة لوضعية المرأة المغربية فهي لا تبث على الارتياح، فبعد أن حققت مكاسب مهمة على مستوى التمثيلية في المؤسسة التشريعية والمجالس الجماعية المنتخبة نسجل للأسف الشديد تغييبها عن تشكيلة الحكومة الحالية والاكتفاء بوزيرة وحيدة، وهو ما نتمنى تداركه مستقبلا أثناء التعيين في المناصب السامية وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة والبيئة. المنصوص عليها في الفصل 19 من دستور فاتح يوليوز وكذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

السيد الرئيس،

لقد استمعنا بإمعان إلى عرض السيد وزير الشباب والرياضة أثناء مناقشتنا لمشروع الميزانية الفرعية في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وقد سجلنا بارتياح كبير ما جاء به السيد الوزير في عرضه الذي كان غنيا وشاملا واحترافيا، إذ ننوه بمجموعة من المبادرات والبرامج التي تضمنها عرض السيد الوزير، فعلى مستوى الشباب نتمنى في الفريق الحركي وضع برنامج يسهل ولوج الشباب لمجموع خدمات وعروض المؤسسات العمومية عبر منح بطاقة الشاب وكذلك برنامج البحث عن المواهب عن طريق إطلاق برنامج التنشيط ومبادرة إحداث الجامعة الشعبية المتنقلة، أما في المجال الرياضي الذي حظي على الدوام برعاية وعطف الرياضي الأول صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله نستحسن اهتمام الوزارة بتحسين الحكامة الرياضية عبر تغيير قواعد انتخاب أعضاء المكاتب الجامعية، وإعادة النظر في المتعضيات المتعلقة بعقد الجمع العامة ووضع إجراءات صارمة لتقديم المنح ومراقبة أوجه صرفها تفعيلاً للمبدأ الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

بعد مرور أزيد من سنة على مصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون رقم 09.09 المتعلق بمكافحة الشغب بالملاعب الرياضية لا تزال هذه الظاهرة الدخيلة على شبابنا تشكل النقطة السوداء في رياضتنا الوطنية، إذ تضرب في العمق الأهداف والقيم النبيلة لممارسة الرياضة مما يستوجب الاعتراف بفشل المقاربة الأمنية والقانونية في فرض الانضباط داخل الملاعب الرياضية، إذ أصبح من اللازم أن يلعب الإعلام والأسرة والمدرسة المغربية دورهم كاملا لوضع حد لانتشار هذا الورم، وفي هذا الإطار لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بإحداث اللجنة الوطنية للوقاية ومكافحة العنف داخل

الاقتصادي والاجتماعي الوطني والعالمي يقتضي بالضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي كصاقل لكفاءتنا ومحفزاً لها على الاجتهاد والابتكار لصالح التنمية الوطنية، وهو ما لم نلّمسه للأسف في قانون المالية لسنة 2012، إذ لا تزال ميزانية البحث العلمي ضعيفة لا تتعدى 0,8%.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن حق المواطن المغربي في العلاج وفي العناية الصحية أصبح حقا دستوريا بمقتضى الفصل 31 من دستور فاتح يوليوز. ومن هذا المنطلق، فإن تنزيل مضامين الدستور تنزيلا ديمقراطيا وسلما يقتضي من الحكومة مضاعفة الجهود من أجل تمتيع المواطن بهذا الحق وفي ظروف تراعي إنسانيته وكرامته. وفي هذا الإطار، لا تفوتنا الفرصة دون تنويعنا في الفريق الحركي بنظام المساعدة الطبية (راميد) الذي أعطى جلالته الملك محمد السادس نصره الله يوم 13 مارس 2012 بالدار البيضاء انطلاقة عملية تعميمه على مختلف ربوع المملكة بعد التجربة النموذجية بجهة تادلة أزيلال والتي تستهدف 8.5 مليون مواطن ومواطنة من الفئات المعوزة، ونتمنى لهذه المبادرة كامل التوفيق والنجاح حتى تكون الحل الحقيقي لإشكاليات القطاع وما أكثرها والضامن الفعلي للإقلاع الصحي ببلادنا.

السيد الرئيس،

لقد أثار إصلاح القطب الإعلامي العمومي عبر صياغة دفاتر تحملات جديدة جدلا ونقاشا عميقين على صعيد الحكومة والبرلمان ولدى مختلف الفعاليات والأوساط الإعلامية، ونحن في الفريق الحركي إذ نتمنى هذه المبادرة الإصلاحية ونستحسن هذا النقاش الذي نعتبره نقاشا صحيا نحن في أمس الحاجة إليه، ومن جهة أخرى نعتبر أن دفاتر التحملات الجديدة ليست قرآنا منزلا يجب مراجعتها وتعديلها إن اقتضى الأمر ذلك لكن بتوافق كل مكونات الأغلبية الحكومية مع الأخذ بعين الاعتبار آراء المعارضة اعتمادا للمنهجية التشاركية لتحقيق المبتغى وهو الوصول إلى إعلام حر وتعدد وديمقراطي ومسؤول.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن إبلاءنا في الفريق الحركي أهمية بالغة لقطاع الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية يرجع أساسا إلى حساسية الاختصاصات الموكولة له، فالأمر يتعلق بقضايا شائكة وإشكالات اجتماعية معقدة يتخطى فيها المجتمع المغربي من فقر وهشاشة وعنف واستغلال وإقصاء ممارس ضد المرأة ووضعية هشة للأطفال وللمسنين ولذوي الاحتياجات الخاصة، فالنسبة لمحاربة الفقر أصبح الذي أصبح ظاهرة بنوية والمظاهر الاجتماعية المرتبطة بها من تسول ودعارة وتشرد وانحراف وعنف وإجرام يجب أن يكون في نظرنا عبر

السيد الرئيس،

إننا نفتخر بالجهود الجبارة التي ما فتئ صاحب الجلالة نصره الله يقوم بها على جميع الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا، والتي تمر اليوم بمرحلة جد دقيقة بسبب النزاعات المفتعلة من طرف خصوم وحدتنا الترابية، كما تؤكد على تجنُّدنا الدائم وراء جلالته متشبثين بعدالة قضيتنا ومعبئين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت ومازالت محمدا هاما لسياسة المغرب الخارجية، ويعتبر المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة، وما الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور الجديد إلا درسا آخر يفند مزاعم أعداء وحدتنا الترابية الذين يفتعلون قضايا وهمية لعرقله انخراطنا في بناء اتحاد مغاربي متكامل.

إن تطبيق الحكم الذاتي سيساهم دون شك في بناء المغرب العربي الذي أضحي حاجة جيوسياسية ستساعد دول المنطقة على التعامل بنجاح أكبر مع تحديات العولمة والتطور المستمر في محيطنا الإقليمي وفي الجوار الأرومتوسطي، وكذا في الشرق الأوسط، كما أنه إنجاز حقيقي عن طريق خلق الاندماج في سوق عربية واحدة وسوق أرومتوسطية أكثر توسعا وافتتاحا.

وفي نفس السياق، عرفت السنة الفارطة تزايد أعداد العائدين من مخيمات الذل والعار بتندوف إلى وطنهم المغرب، والتعبير عن الرأي المساند للمشروع المغربي حتى من داخل المخيمات.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ولا يفوتنا ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون أن نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، ونهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف بملف وحدتنا الترابية، وبالممارسات اللاإنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف، في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

وفي نفس السياق، تدعونا أوضاع الثغور المحتلة بسبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى مواصلة طرح موضوعها على جدول العلاقات المغربية الإسبانية ضمن إستراتيجية الحوار الدائم خدمة للمصالح المشتركة للبلدين، وبما يضمن الحقوق التاريخية لبلدنا.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كمرآة

الملاعب الرياضية مؤخرا وهي مناسبة للتعبير عن ممتنياتنا لها بالنجاح والتوفيق في مهامها.

السيد الرئيس،

من أجل تحقيق إقلاع رياضي تقترح في الفريق الحركي ما يلي:

1/ الاهتمام بالقاعدة عبر إحداث مراكز لتكوين الفئات الصغرى، فأمام غياب هذا الاهتمام يبقى الحاضر والمستقبل الرياضي بالمغرب غير مطمئن رغم إنجازات الماضي.

2/ وضع برنامج للتنقيب عن الكفاءات والمواهب الرياضية خصوصا بالعالم القروي وهوامش المدن.

3/ إعادة الإعتبار للرياضة المدرسية والجامعية ورياضة الأحياء.

4/ الرفع من وثيرة إنجاز وتشييد البنيات التحتية الرياضية بالعالم القروي.

5/ وضع برنامج للوصول إلى هدف النادي المقاولة وبالتالي توفير الموارد الذاتية للأندية وعدم الإكتفاء بإعانات الجماعات المحلية كأهم مورد لتدبيرها في الوضع الحالي.

6/ ضرورة الاهتمام بتكوين الأطر التقنية الرياضية الوطنية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي واعون تمام الوعي بحجم الإكراهات المطروحة أمام بلادنا وبأهمية الرهانات التي تنتظره، فانطلاقا من هذا الوعي وانطلاقا أيضا من بوادر الإصلاح التي لمسناها على صعيد القطاعات الاجتماعية، فإننا نعلن عزمنا على التصويت إيجابا على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

وفقكم الله لما فيه خير هذا البلد الآمن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، للتعبير عن مواقف وتصورات فريقنا، وكذا تقييمنا لمنجزات هذه القطاعات التي تشكل محور اهتمامنا داخل مجلسنا الموقر، ولما لها من ارتباط قوي بالصورة التي تسعى إلى إشاعتها حول بلادنا عبر دبلوماسيتنا الخارجية.

على التجربة والكفاءة المطلوبة واعتماد مقارنة النوع لإدماج أكبر للمرأة في الدوايب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات، لأننا نؤمن أن العمل الدبلوماسي أصبح دوره مرتبطاً أكثر بتنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية التي نطالب من هذا المنبر أن تهتم أكثر بترويج المنتجات الصناعية والخدمات بهدف الرفع من صادرات بلادنا وجلب الاستثمارات الخارجية ولاسيما في المجالات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، مع التعريف لدى سلطات بلد الاعتماد والمستثمرين الأجانب بالإستراتيجيات الاقتصادية المغربية القطاعية، بهدف جلب المستثمرين والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات التي يوفرها المغرب.

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج فهي تلعب أدوار طلائعية للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية، مع العمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن وتيسير قضاياهم بما يمكن من حماية حقوقهم وصيانة مصالحهم، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتمائهم لوطنهم، إضافة إلى وضع برامج تواصلية للتوجيه والإرشاد وتعزيز شبكة القنصليات وعصرنة بنياتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطلعات المغاربة بالخارج.

أما بخصوص قطاع الدفاع الوطني، فإننا في البداية نوجه تحية تقدير وإجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، خاصة المتاخمة في الشريط الحدودي والتي تعمل بكل تفان وجد وإخلاص على حماية مختلف الثغور الوطنية وتدافع عن وحدة الوطن وصيانة أمنه واستقراره تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نسجل بارتياح كبير البرامج التي تنجزها إدارة الدفاع الوطني لدعم قدرات أفراد القوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية عملاً بالتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله الذي يحرص على تتبع مختلف الأنشطة التي تقوم بها هذه الفئة في هذا المجال، ولا شك أن هذه التوجهات تجعل قواتنا المسلحة مواكبة لمستلزمات العصر وتحديات الانخراط في الدينامية الجهوية والدولية في هذا المجال.

ونعلن في الختام تصويتنا بالإيجاب على الميزانيات المرصدة لقطاعي الخارجية والدفاع الوطني، آمليين أن تعمل الحكومة على الرفع من اعتماداتها في السنوات المقبلة.

تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي وفي إبراز المنجزات التي حققتها لترسيخ دولة الحق والقانون، وإننا في فريقنا نثمن كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار، والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية طبقاً للتوجيهات المولوية السامية للسير قدماً نحو الصلي النهائي لهذا الملف المفتعل.

السيد الرئيس،

إن الإستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية والخطط التنموية التي يقودها جلالة الملك منذ أزيد من عقد أعطت قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية باعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد استراتيجي للسياسة الداخلية، وبذلك أصبح المغرب فاعلاً دولياً جديراً بالتقدير في خدمة السلم والتنمية.

فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر وسائلها وأدواتها للتجارب الوثيق مع الانشغالات المصرية للفضاء العربي بجدية ومصادقية، بعيداً عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس ومن موقع المغرب المؤتمر داخل لجنة متابعة مبادرة السلام العربية.

ولعل توالي سحب الاعتراف من قبل مجموعة من الدول للجمهورية الصحراوية المزعومة لأفضل مثال على التطور الإيجابي للمكاسب الدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس،

إن الثقل التاريخي للمغرب وموقعه الجغرافي المنفرد وإرثه السياسي والحضاري والثقافي والروحي الحافل، شكل النواة الصلبة لانبعاث سياسة خارجية متفتحة ومستندة بوجهة وجرأة الاختيارات على المستويين الداخلي والخارجي، ولتحقيق المزيد من المكاسب على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وما تضامنا مع الشعب السوري الشقيق إلا شهادة أخرى على تقدير المغرب لمسؤوليته الحضارية.

ومن جهة أخرى وارتباطاً بالدور الفعال لقطاع الخارجية، فلا بد من التأكيد على مجهودات هذا القطاع والأدوار المتميزة التي يقوم بها في مختلف المحافل الدولية، مما جعل بلادنا تتبوأ مكانة هامة وتحظى بثقة خاصة في المحافل الدولية، ولعل ثقة الاتحاد الأوروبي في منح المغرب وضع متقدم خير مثال على ذلك.

وعلاقة بهذا الموضوع، نلح على ضرورة تقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات المغربية مع إيلائها الدعم البشري والمادي اللازمين لتعزيز حضور المغرب وخدمة قضاياها بمختلف دول المعمور، ولكي يتعزز هذا الأداء، لا بد من العناية بالعنصر البشري، وعلى ذكر العنصر البشري نعتقد أن المرحلة تفرض تمكين جهازنا الدبلوماسي الرسمي من أطر كفئة متخصصة، تتوفر

(3) إعداد قانون تنظيمي للجهوية الموسعة وتسريع وتيرة تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

ومن هذا المنطلق، السيد الرئيس، ندعو الى تعبئة قوية من طرف الجميع لإنجاح استكمال هذا الورش الحيوي الذي يمثل تحديا جديدا لبلادنا طالما أنه يأتي لتعزيز المسار الديمقراطي وصيانة الوحدة الوطنية، وتغذية روح المسؤولية وتوسيع نطاق الممارسة التشاركية بما يواقي الحكامة الجيدة وتحرير الطاقات الخلاقة.

ونحن متأكدون على أن السمو بالديمقراطية المحلية والجهوية بالخصوص سيساعد بلادنا لا محالة على مواجهة تحدي العولمة والحفاظ على هويتنا وأصالتها، كما سيساعد على ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الجهوية المتقدمة التي نريد التأسيس لها بمميزات مغربية أصيلة تتخذ في البلدان المتقدمة التي تبنتها أشكالا متباينة تبعا لخصوصيات هذه الدول وتجدر الممارسة الديمقراطية بها، ولذلك نود تنويرنا وكذا الرأي العام الوطني ببعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بطبيعة هذه الجهوية وحدود اختصاصاتها، ونوع العلاقة التي ستربطها بالسلطة المركزية والجماعات الترابية الأخرى، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الجهة في التنظيم الحالي.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والميثاق الجماعي بهدف تثبيت سياسة القرب وترسيخ الاستقلالية وتحسين تدبير الشأن المحلي، فإننا لا زلنا نلاحظ عدم بلورة بعض بنودها بالشكل المطلوب، خصوصا تلك التي تنص على إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة، وإحداث النقابات الجماعية، إضافة إلى عدم توفيق الميثاق الجماعي في ردم الهوة الساحقة الموجودة بين المجال الحضري والقروي وعدم التمكن من تدبير المرافق العمومية المحلية بشكل فعال، علاوة على عدم قدرته على اقتحام مجالات تشجيع الاستثمارات المرتبطة بالإنتاج وخلق فرص الشغل وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات، وذلك نتيجة ضعف التأطير وقلة الإمكانيات المادية واللوجستية وتداخل الاختصاصات، مما يجعلنا ندعو الى تعديل بعض بنوده في أقرب الآجال حتى يستجيب لتطلعات الساكنة المحلية.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة تفعيل دور النقابات الجماعية من أجل تحقيق مشاريع مشتركة، تساهم في فك العزلة عن الجماعات، وذلك بفتح مسالك طرقية والقيام ببناء المدارس والمستوصفات للحد من الهجرة نحو المدن، كما نؤكد على أن الانتخابات الجماعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المستوى الثقافي، خاصة انتخاب الرئيس ونوابه وكل المكتب من أجل بلورة بنود كل من الميثاق الجماعي وقانون التنظيم المالي للجماعات

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2012، وبهذه المناسبة نهني السيد الوزير في الداخلية والسيد الوزير المنتدب على الثقة المولوية التي حظيا بها في تقلد هذا المنصب الهام، ونتمنى لهما التوفيق في مهامهما، ونحن على يقين من ذلك خصوصا لما نعرفه في شخصهما من الجدية والتفاني في العمل والإخلاص والوفاء لهذا الوطن والعرش وجلالة الملك المنصور بالله.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن مدى افتخارنا واعتزازنا بالجهود الجبارة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا والتي تمر بمرحلة دقيقة بسبب العراقيل التي ما فتئت تعترض تسوية هذا النزاع المفتعل من قبل خصوم وحدتنا الترابية، مؤكدين تأييدنا وثقتنا للمواقف المتبصرة والحكيمة لجلالته الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام الحكم الناقى الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية بأنفسهم في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

ومن باب الواقعية والوضوح، فإننا في الفريق الحركي ننوه بالجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية في مختلف اختصاصاتها التأطيرية والتدبيرية وتأهيل مواردها البشرية عبر تجديد النخب المسؤولة في هذا القطاع الإستراتيجي ومن خلال مبادراتها النوعية ذات البعد التنموي والديمقراطي، كما ننوه أيضا بجهودها الهادفة إلى التزليل التشاركي لمقتضيات الدستور، وتوفير الشروط الضرورية لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وفي هذا الصدد، نطالب باستكمال التحديد الإداري لكل جماعة على حدة تفاديا لكل نزاع قبلي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا إذ نحزم ونؤكد بأن إرساء الجهوية المتقدمة، يشكل أولوية لدى الحكومة لتعزيز الديمقراطية وتحديث هيكل الدولة، نثمن عاليا خطايي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى عيد العرش وثورة الملك والشعب والذي تفضل من خلالهما بالحث على:

(1) ضرورة تفعيل الأمثل لنص وروح الدستور؛

(2) إحداث المؤسسات الدستورية في أقرب الآجال؛

أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادئ التدبير الجيد وخدمة كرامة الجماعة والأفراد، كما تتجلى أهميتها أيضا في أهدافها الرامية إلى تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية الأكثر فقرا.

ولتحقيق كامل الأهداف الطموحة لهذا البرنامج، ندعو إلى مواكبته عبر تعزيز التكوين والمساعدة التقنية لفائدة اللجان المحلية وجمعيات المجتمع المدني المنخرطة في هذا البرنامج، كما ندعو أيضا إلى توفير آليات التتبع عن قرب لهذه المبادرة حتى تعطي كافة النتائج المتوخاة منها وتكون في مستوى التطلعات.

وبالنسبة لأراضي المجموع، نذكر بأن الظهير المنظم لها، وهو ظهير 27 أبريل 1919، أصبح متقادما وغير قادر على حل المشاكل التي يثيرها هذا النوع من الأراضي، الأمر الذي ينعكس سلبا على طرق استغلالها. ولذلك، نتطلع إلى تنقيح هذا الظهير وتعديله وتحسينه قصد تجاوز هذه السلبات والصعوبات في أقرب الأوقات.

السيد الرئيس المحترم،

على المستوى الأمني، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نشيد بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية فيما يتعلق باهتمامها المتواصل بتوفير الأمن والطمأنينة للمواطنين من خلال تحديث الأجهزة الأمنية وتقوية قدراتها على الاستباق والتدخل، إلا أننا نتطلع إلى بذل المزيد من الجهود أمام تنامي واستفحال ظاهرة الإجرام بشكل سريع واتساع دائرته بالمدن وهوامشها والقرى على حد سواء. وندعو من هذا المنبر إلى تبني سياسة استباقية في هذا المجال على غرار الإستراتيجية المعتمدة لمواجهة الإرهاب والتي يشهد لها الجميع بنجاحها ونجاحتها.

ولا يفوتنا أيضا أن نلفت أنظاركم إلى أعوان السلطة، من شيوخ ومقدمين، الذين نطالب بتحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية نظرا لما يقدمونه، مشكورين، من أعمال وتضحيات خدمة للوطن والمواطنين، ونحن نكن لهم كامل التقدير والاحترام.

وبهذه المناسبة، نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك ورجال السلطة والقوات المساعدة والوقاية المدنية الساهرة على أمن وسلامة الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

إن إصلاح نظام اللاتمرکز الإداري في اتجاه تنظيم الإدارة الترابية بما يكفل تناسق أعمالها والاستجابة للحاجيات المحلية، يقتضي، في نظرنا، مقارنة عميقة على عدة مستويات، أهمها إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لهذا المجال والمميز بالتقادم والتشتت حتى إنه أصبح لا يساير التطور الذي تعرفه بلادنا على صعيد اللامركزية وتحديات العولمة والتنمية، كما يقتضي الأمر كذلك تغطية التراب الوطني بالمصالح غير الممركزة وتدعيمها بتوزيع السلطات بينها وبين الإدارة المركزية بشكل يؤهلها لأن تكون محاورا

المحلية على أحسن وجه.

السيد الرئيس المحترم،

إن بلادنا تعرف تباينات صارخة بين مختلف جماعاتها الترابية من حيث تأهيلها وتجهيزها، إذ عززت مكانة البعض منها باستقبالها لأوراش مهمة تدر عليها المداخيل وتخفف عنها وطأة البطالة ونحن سعداء لذلك، إلا أننا في المقابل نرى أنه حان الوقت لبذل المزيد من الجهود والعمل على ما من شأنه أن يمكن الجماعات الأخرى خاصة القروية منها من تدارك نقصها، وتأهيلها لنعيش جميعا كمغاربة في مغرب واحد تضيق فيه الهوة بين أطرافه بانتشار عادل للخيرات بين أرجائه، وبالتالي فإنه من حق ساكنة كل جماعة أن تنعم بتنمية شاملة تضمن لها الكرامة والعيش الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقا من أهمية الوسائل المالية وتأثيرها الإيجابي على تنمية واستقلالية الجماعات الترابية، فإننا نؤكد على أن هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تضطلع بالمهام الموكولة إليها إذا لم تمنح لها الإمكانيات المادية الكافية، وستظل هذه الجماعات عاجزة عن تحقيق التنمية المتوخاة منها طالما أنها تعاني من الخصاص في هذا المجال، على أساس اعتبار الموارد المالية المعيار الأساسي الذي يمكن بواسطته قياس درجة الديمقراطية المحلية، ولذلك نقترح في الفريق الحركي الرفع من نسبة إستفادة هذه الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة في حدود مقبولة تساهم في تدعيم الإستقلال المالي وتوزيع يراعي الحاجيات الضرورية لكل جماعة، كما نتطلع إلى تبسيط الإجراءات المسطرية المتعلقة بطلب القروض من صندوق التجهيز الجماعي، وإلغاء الفوائد المترتبة عنها والتي تستنزف مالية بعض الجماعات ذات الدخل المحدود.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان تحديث اللامركزية يمر حتما عبر بوابة إصلاح الجانب القانوني والمالي، فإن هذه المساعي لوحدها لن تعطي كافة نتائجها ما لم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية، التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية كفيها كان نوعها، عن طريق التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وإعادة توزيعها بين الجماعات للاستفادة منها بشكل عقلاني.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى مواصلة الحوار مع هذه الشريحة من الموظفين وتمتعهم بقانون أساسي خاص بهم حتى يساهموا في تأهيل المجال المحلي على أحسن وجه، كما ندعو أيضا إلى تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بكل الفعالية والمردودية المطلوبتين. وفي هذا السياق، نتساءل عن مصير "دار الناخب" الذي جاء به مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية السنة الفارطة قصد تكوين هذه الفئة؟

السيد الرئيس المحترم،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت تكتسي أهمية قصوى في

نفسها ومواكبة العصر من حيث تقنيات التدبير ووسائل الإنتاج وضمان جودة منتوجاتها.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لإصلاح أنظمة التقاعد، فإننا نشيد بالمجهود المالي للدولة في هذا الاتجاه، لكن يبدو أن آلية المصاحبة والمراقبة أصبحت تشكل ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لاسيما وأن الإشكال سوف يطرح بحدة في أفق نهاية السنة الحالية نظرا للاحتياطات المحدودة التي رصدت في هذا النطاق، ونعتقد أن الأمر يتطلب نقاشا جادا وعميقا قصد إرساء قواعد ومناهج كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لهذه المعضلة التي أضحت تؤرق الجميع.

إننا إذ نسجل جهود الوزارة لتعزيز الحكامة الجيدة من خلال عزيمتها تخفيض مستوى عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016، فإننا نتساءل حول آليات تحقيق هذا المبتغى الهام بعد أن أضحت المداخلات تتسم بالحدودية، مما سيطرح علينا جميعا وعلى الحكومات القادمة التي ستتولى تدبير الشأن العام، وخاصة بعد نفاذ المداخلات الاستثنائية للخصخصة التي كانت تعد الملجأ الوحيد للحكومات السالفة، لتقليص مستوى العجز، هذا إضافة إلى انخفاض عائدات حقوق الجمرك وبعض الإعفاءات الضريبية، وبالتالي فإن البحث عن موارد بديلة أصبح أمرا حتميا وضروريا.

السيد الرئيس،

بمناسبة ذكرنا للمؤثرات الرئيسية على الاقتصاد الوطني، لا بد أن نستحضر الارتفاع المتزايد لسعر النفط في الأسواق الدولية بفعل تناهي إقبال الدول الصناعية عليه، مما يشكل عبئا إضافيا على الخزينة العمومية. وفي هذا الإطار، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن الإستراتيجية الهادفة إلى مواصلة البحث والتنقيب عن البترول، وترشيد استعمال الطاقة واستخراج النفط من الصخور النفطية، وتنمية الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

إن تشخيصنا لبعض الجوانب التي تستدعي التقويم والتصويب، لا يجب أن يمنعنا من تسجيل الجهود المبذولة من طرف الوزارة لإصلاح القانون التنظيمي للمالية بهدف تعزيز الشفافية، والرفع من فعالية ومردودية النفقات العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحسين وتحديث آليات المراقبة البرلمانية، فضلا عن الرغبة الأكيدة في تعزيز دور المفتشية العامة للمالية وتقوية قدراتها في إصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، بغية دعم المنافسة والمساواة، وتبسيط المساطر، وتحسين التواصل، وتعزيز الوعي الضريبي، واعتماد التكوين ضمن نهج شامل لتدبير الوظائف والكفاءات.

فعليا بإسم مصالح الدولة داخل النطاق الذي تزاوَل فيها نشاطها، وتزويدها بالكفاءات البشرية الضرورية علاوة على منحها الموارد المالية وفق منطق تدبري يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الترايية، وتبسيط مساطر الميزانية وتسريعها، وضمان مرونة المراقبة المالية ودعم شفافية من خلال شمولية الاعتمادات والافتتاح على الجماعات المحلية والجمع المديني.

وفي الختام، أدعو الله أن يكمل أعمالنا بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية للتعبير عن تصورنا ولإبداء ملاحظاتنا حول هذه القطاعات. إننا في فريقنا ننوّه بالتوجهات الإستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية والتي تهدف إلى تعزيز وتدعيم الحكامة، وتحسين تمويل الاقتصاد الوطني، الكبرى، ومواصلة الإصلاح الضريبي، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الإكراهات الاقتصادية، خصوصا ما يتعلق بتراجع تحويلات جاليتنا بالخارج نتيجة الأزمة المالية المحدقة ببعض دول الإتحاد الأوروبي، وتدني مداخل قطاع السياحة، وارتفاع أسعار المحروقات، وتقلص المنتج الفلاحي المرتقب لهذه السنة، هذه الإكراهات التي قد تعصف بالتوازنات الماكرو اقتصادية، الشيء الذي يقتضي من الجميع اتخاذ كافة الاحتياطات والحذر لتجاوز هذه الظرفية الصعبة والتي عصفت بدول وتكاد تعصف بأخرى كانت إلى الأمد القريب مصنفة ضمن الدول الكبرى والمتقدمة.

السيد الرئيس،

إن اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، تستوجب تشجيع مقاولتنا الصغيرة والمتوسطة على جميع المستويات من أجل ضمان تنافسيتها. وفي هذا الإطار، فإننا نثمن الإصلاحات الضريبية التي همت هذا النوع من المقاولات، على اعتبار أن كل تضحية مالية من جانب الدولة من خلال هذه التدابير المحفزة على نمو وتوسع هذه المقاولات، هو في الواقع استثمار من نوع آخر لفائدة الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى لا بد من التأكيد على أن حل هذه الإشكالية لا يهيم الدولة لوحدها بقدر ما يهيم هذا الصنف من المقاولات أيضا، والتي ما زال الكثير منها يسير بشكل تقليدي، ويتهرب من تشغيل يد عاملة مؤهلة، الشيء يحتم عليها بأن تقوم بمجهود أكثر لتطوير

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع التجهيز والنقل قطاعا محوريا من حيث مساهمته بالنسبة لسياسة الأوراش الكبرى والبنيات التحتية، إذ يمثل عصب الحياة داخل النشاط الاقتصادي الوطني، وأهم رافد اقتصادي وخدمي في المغرب، فقد شهد في العقد الأخير دينامية كبيرة وإنجازات هامة، وبالتالي سجلت مكاسب عديدة تحققت على مستوى تطوير البنيات التحتية، وعلى العموم فإننا نعتبر برنامج الطرق السيارة التي تعدده الشركة الوطنية للطرق السيارة بشراكة مع الدولة، قد تجاوز نسبيا عوائق البدايات التي تميز انطلاق المشاريع الكبرى، لكن نسجل في نفس الوقت بعض العوائق التي لازالت تواكب إنجاز الطرق السريعة والطرق الرامية إلى فك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية التي ظلت معزولة زمنا طويلا من الحركة الاقتصادية.

فما يخص النقل الطرقي للمسافرين عبر الطرق الذي يعتبر الوسيلة الأكثر استعمالا، حيث يمثل % 90 من التنقلات، نلاحظ، السيد الوزير، أن النقل المحتلط بالعالم القروي أبان عن محدوديته وعدم قدرته على تأمين خدمة وظروف جيدة للسكانة القروية، لذا وجب تغيير هذه المقاربة، وذلك بتهيء برنامج جديد يراعي حاجيات السكان، إضافة إلى الحاجة الملحة إلى التعجيل بإنهاء إنجاز البرنامج الوطني الثاني لفك العزلة عن العالم القروي قبل متم سنة 2012.

وفي مجال السلامة الطرقيّة، نلاحظ أن تقادم أسطول نقل المسافرين يعتبر حاجزا على مسار تحقيق أهداف السياسة الحكومية، لذا يجب التعجيل بوضع برنامج جديد لتجديد حظيرة حافلات النقل الطرقي للمسافرين على غرار تجديد عربات النقل الطرقي للبضائع والإحاح على تسريع وتيرة تفعيله، مع العمل على تقنين سن صلاحية الحافلات.

السيد الرئيس،

تمثل الطرق الغير معبدة حوالي ثلث طرق المغرب، وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على ضرورة إعادة النظر في صيانة الطرق للمحافظة على الرصيد الطرقي، مع الاهتمام بعلاجات التشوير الأفقي والعمودي داخل المدار الحضري وخارجه وجعله ملائما لمحيط حركة السير، مع وضع حد لأخطار السكك الحديدية التي تفتقر إلى محاور المراقبة في المعابر وعلى طول السكة الحديدية ببعض مناطق المملكة.

وفي هذا الصدد، فقد سجلنا في فريقنا بعض نقاط القصور التي يجب تداركها، خاصة على مستوى تمديد خطوط السكك الحديدية إلى بعض المناطق، خاصة الأقاليم الجنوبية والأقاليم الشالية الشرقية.

إننا نثمن أيضا المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة في إطار تنفيذ وتسطير برامجها لتحسين خدمات هذا القطاع الحيوي ذو الصبغة الاجتماعية الذي يدخل في صلب السياسات

العمومية ما دام محوره الإنسان.

السيد الرئيس،

على العموم عرف قطاع السكنى والتعمير في السنوات العشر الماضية دينامية هائلة، انطلاقا مما يحدده لنا الدستور من الحق في السكنى والعيش الكريم في بيئة سليمة، إلا أننا نلاحظ أن السياسة السكنية في بلادنا لم ترق بعد إلى مستوى التطلعات، حيث تحول السكن الاجتماعي إلى فضاء للمضاربة العقارية، والاستغناء الفاحش، ولم تستفد منه الطبقة المعوزة التي استهدفت في هذا المشروع، بل استفادت منه ما فيا العقار وبعض اللوبيات التي تعيد الاتجار فيه محققة بذلك أرباحا خيالية.

لذا، يجب التفكير في الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي مع تنويع العرض السكني لتستجيب لإمكانيات وطموحات الفئات والأسر ذات الدخل الضعيف، مع الضرب على أيادي سياسة المضاربة العقارية وكل من سولت له نفسه الاستيلاء على الوحدات السكنية المخصصة للطبقة المعوزة، والتفكير في إيجاد صيغة لعدم ترك عمليات التسويق في أيادي المنعشين العقاريين.

السيد الرئيس،

إذا كان السكن الاجتماعي قد أخفق في أبعاده الإنسانية، ولم يستجيب لإمكانيات وانتظارات الفئات ذات الدخل المحدود، فإنه في المقابل زاد من تفاقم ظاهرة البناء العشوائي ودور الصفيح نظرا لضعف انخراط السلطات في بعض جهات المملكة في محاربة هذا الصنف من البناء، وغياب الانسجام وعدم التنسيق بين مختلف المصالح الحكومية لمحاربته، إذ لم يتعد معدل القضاء على دور الصفيح نسبة 50 % لحد الآن.

إن هذه الظاهرة باتت تهدد بشكل مباشر التوازن الاجتماعي، ظاهرة حولت جل المدن المغربية إلى بؤر للتوتر والإقصاء والانغلاق، عوض أن تكون مجالات لإنتاج الاندماج الاجتماعي، والاستقرار النفسي، والأمن العائلي لكافة المواطنين، لذا فمحاربة هذه الظاهرة بإصلاح جذري، واعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط المسؤوليات بات خيارا من الخيارات الوطنية، بل أصبح ضرورة تفرضها حالة الاستعجال لما له من أثر سلبي على كرامة وأمن المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج المجتمعي واستقراره وأمنه.

السيد الرئيس،

فيما يخص سياسة المدينة، فإننا في فريقنا نثمن ماجاءت به الحكومة في هذا الصدد، ونؤكد على أن مسألة المدينة ببلادنا هي جد معقدة ومركبة يصعب معها تحديد المسؤوليات للمساءلة، وتعتبر الوضعية الحالية للمدينة نتاجا طبيعيا لرواسب وتجاذبات سياسية ومصالحية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعليه فلن نستطيع أن نؤسس لسياسة حقيقية للمدينة دون إعداد أرضية حول سياسة المدينة وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف

المتدخلين.

إن التخطيط للمدينة يجب أن تليه سياسة حكيمه وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب الحياة اليومية للمواطن، يشارك في وضع تصاميمها ومخططاتها كل مكونات المجتمع المدني، وتأخذ بعين الاعتبار مسألة المقاربات المحلية والمصالح المشتركة بين المجالات.

السيد الرئيس،

أما قطاع التعمير، فلا أحد يستطيع أن ينكر بأن المغرب في العشر سنوات الأخيرة قطع أشواطاً هامة ونال احترام وإعجاب الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل لا أحد يستطيع أن ينكر بأن مدنا تعاني من الفقر والهشاشة والعشوائية، فالتعمير بالمغرب ظل منذ أزيد من عشرين عاماً من الطابوهات، ربما لأن مدنا نمت وترعرت خارج القانون ولأن ظاهرة البناء العشوائي بمدنا أصبحت تشكل قوة ضاغطة فرضت قواعد غير القانونية على السلطات العمومية فوجدنا أنفسنا أمام تعمير خارج الإطار القانوني، وقد بينت التطورات في مجال التعمير وجود تفاوتات مهمة على صعيد مناطق المملكة، تجلت بشكل واضح في استقطاب المنطقة السياحية الوسطى لأهم التجهيزات وتفاقم العجز في كثير من المناطق لا سيما العالم القروي، الشيء الذي يستوجب من الحكومة العمل على اعتماد نظرية أفقية توفر التنسيق بين مختلف المصالح حتى نجعل التنمية تشمل كل مناطق المملكة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، فإننا في الفريق الحركي نشيد بالمجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يتركز على تدعيم الحكامة الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة من خلال مراقبة الأسعار والتحكم فيها وإصلاح نظام المقاصة من خلال الرفع من ميزانية الصندوق سنة عن أخرى.

السيد الرئيس،

إننا نرى أن إشكالية المقاصة تطرح نفسها باعتبارها إحدى الأولويات المستعجلة، التي يتعين حلها بجرأة، ووفق ما يضمن التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، ووفق ما يحصر المبلغ المرصود للصندوق في حدود 3 في المائة، على الأكثر، من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويشكل المبلغ، الذي يصرفه صندوق المقاصة كل سنة، حجماً مهماً، مقارنة مع أهمية ما تحتاجه البلاد من استقرار اجتماعي، وتوازن بين الفئات، وهي المهمة الأساسية التي تأسس من أجلها الصندوق، إلا أنه وللأسف فشل في بلوغ الأهداف التي أحدث من أجلها قبل 60 سنة، أي دعم الفئات الفقيرة ضد تقلبات الأسعار، وبالتالي تحقيق توازن بينها وبين الفئات الميسورة، التي أضحت المستفيدة الأولى من الصندوق، كما يشهد على ذلك

استفادتها من الدعم المخصص للمحروقات، بما فيها البنزين الممتاز، وغاز الاستعمال المنزلي (البوطان)، والسكر، والدقيق.

وفي هذا الإطار، نجد أن بعض الشركات والمقاولات المتخصصة في صناعة المشروبات الغازية وغيرها من الصناعات الغذائية المحولة هي المستفيد الحقيقي من دعم مادة السكر مثلاً.

أما بخصوص الدقيق المدعم، فإن التلاعبات التي يعرفها هذا القطاع معروفة لدى الجميع، وتم التطرق إليها في عدة مناسبات، والواضح أن الطبقة الفقيرة لا تستفيد إلا بنز يسير من الميزانية المخصصة لدعم هذه المادة، أما الباقي فيستفيد منه الآخرون بطرق ملتوية وغير قانونية.

إن الدولة تستثمر أموالاً طائلة في هذا الصندوق، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود، لذلك فإننا نتطلع في الفريق الحركي إلى أن تهتدي الحكومة إلى صيغة كفيلة بإصلاح نظام المقاصة، عوض الإبقاء على صيغته الحالية التي تخدم الميسورين والمقاولين أكثر من غيرهم.

إننا في الفريق الحركي واعون تمام الوعي بحجم الاكراهات المطروحة أمام بلادنا وبأهمية الرهانات التي تنتظره، فانطلاقاً من هذا الوعي وانطلاقاً أيضاً من بوادر الإصلاح التي لمسناها في مشروع قانون المالية لهذه السنة، فإننا نعلن عزمنا على التصويت إيجاباً على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم القانون المالي لسنة 2012، وهي مناسبة لمناقشة المعطيات والفرضيات الرقمية بحكم أن أرقام والتزامات القانون المالي، هي الاختبار الحقيقي للمرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية كما جاءت في البرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة على أظفار البرلمان بمجلسيه.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر مشروع إصلاح القضاء من أهم الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، باعتباره أحد الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق

تحديث منظومة العدالة والرفع من نجاعتها وفعاليتها وجعلها في خدمة المواطن وتقريبها منه.

وفي انتظار تنفيذ هذا المخطط وأجرائه على أرض الواقع، فإننا نشدد على بذل المزيد من الجهود لتخليق قطاع العدالة بجميع مكوناته، وتفعيل دور القضاء في تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة وقضايا الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى السعي لتفعيل قانون قضاء القرب، عبر توفير التجهيزات الأساسية والموارد البشرية الضرورية والمؤهلة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن إحداث المندوبية السامية لحقوق الإنسان يؤكد، مرة أخرى، عزم بلادنا على مواصلة بناء دولة القانون وتعزيز حقوق الإنسان ودعم الحريات، ويعكس حرص الحكومة على تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وجعل القوانين الوطنية تتلاءم مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان ودعم الحريات والتي صادق عليها المغرب.

وأملنا كبير في أن تكون هذه المؤسسة أداة فعالة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ورصد وتبعية ومعالجة كل التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وتعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد منكم الدور الهام المنوط بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والذي يمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وذلك، بالإضافة إلى تنسيق عمل الحكومة ومكونات المجتمع المدني المهمة بقضايا الشأن العام.

إننا في الفريق الحركي، نحى البرنامج الطموح الذي أعدته الوزارة، والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، في أفق الرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية من جهة، وإلى تعزيز مكانة المجتمع المدني في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية والانخراط في مجهودات التنمية المستدامة، من جهة أخرى.

إلا أنه يجب التأكيد على أن تقوية أواصر العلاقة بين الحكومة والبرلمان، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، والإعلام البرلماني وتفعيل القناة البرلمانية. ومعالجة كل الاختلالات التي تعوق العمل البرلماني، من أهم المواضيع التي يجب على الوزارة أن توليها كل العناية والاهتمام.

والقانون، وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي، ودعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد نال إصلاح القضاء اهتماما بالغا من طرف صاحب الجلالة نصره الله، انطلاقا من خطابه السامي بمناسبة ذكرى 20 غشت 2009 الذي ضمنه المحاور الستة لهذا الإصلاح والرامية إلى ضمان سيادة القانون وترسيخ أسس العدالة. كما تضمن خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في 08 أكتوبر 2010 مفهوما جديدا لإصلاح العدالة، حيث جعل القضاء في خدمة المواطنين، وقال جلالتة: "وإننا نتوخى من جعل القضاء في خدمة المواطنين، قيام عدالة متميزة بقرنها من المتقاضين، وببساطة مساطرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحدائث هيكلها، وكفاءة وتجرد قضائها، وتحفيزها للتنمية، والتزامها بسيادة القانون في إحقاق الحقوق ورفع المظالم" انتهى النطق الملكي.

وهكذا، وطبقا لهذه التوجيهات السامية، وبالنظر للمكانة التي أصبح يحتلها القضاء بمقتضى الدستور الجديد الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر من أي وقت مضى لتعبئة جهود جميع الفعاليات المعنية بالعدالة لإرساء معالم الإصلاح الشامل للقضاء ببلادنا، وتوفير ظروف إنجاح هذا الورش الكبير، وتقريب القضاء من المتقاضين، وتبسيط المساطر القضائية، وضمان شروط المحاكمة العادلة، مما سيساهم في تعزيز الاستقرار والأمان وتدعيم الثقة لدى المواطنين في الجهاز القضائي بكل مكوناته والرفع من مصداقيته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح القضاء وجعله في خدمة المواطنين، يتطلب في نظرنا إرادة سياسية قوية وإمكانيات مادية وبشرية هامة لا بد من توفيرها، وهي مسؤولية على الحكومة أن تتحملها وأن توفر الظروف الكفيلة بإنجاح هذا الورش الإصلاح الهام.

إننا في الفريق الحركي، نسجل بارتياح المجهودات المبذولة والآفاق المستقبلية المسطرة من طرف وزارة العدل والحريات لتنزيل مقتضيات الدستور بشأن السلطة القضائية من خلال إعداد القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة، بما يضمن تعزيز استقلال القضاء وصيانة حرمة، مع الحرص على متابعة إصلاح وتحديث المنظومة القضائية بما يضمن ممارسة الحريات وضمان الحقوق الأساسية عبر مراجعة قانون المسطرة الجنائية ومجموعة القانون الجنائي.

كما ننوه بأهمية المخطط الجديد الذي اعتمدته الوزارة لإصلاح منظومة العدالة، ونتمنى أن يحقق الحوار الوطني المرتقب أهدافه المرسومة، بحيث سيمكن - دون شك - من رسم خريطة طريق للمرحلة المقبلة، تمكن من

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن تحديث وتأهيل الإدارة العمومية يعد إحدى أهم الإصلاحات التي نراهن عليها من أجل رفع التحديات التي تمليه التحولات الاقتصادية والانتظارات الملحة للمواطنين والمستثمرين.

لذا، فإننا اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى، حكومة وبرلمانا ومجتمعاً مدنيا بالعمل سوياً من أجل الارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية ومحاربة كل الممارسات التي من شأنها أن تسيء إلى صورة الإدارة والموظف لدى المواطنين.

هذا، ورغم تسجيلنا لمجموعة من الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لإصلاح هذا القطاع، والتي ستشمل تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتكريس حكمة جيدة في التدبير العمومي، وتطوير هيكل نظامية ناجعة، وكذلك تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة، بالإضافة إلى تثمين الرأسمال البشري، نظراً لما يلعبه من دور محوري وأساسي في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية.. إلا أننا نلاحظ أن الإدارة لا تزال تعاني من عدة اختلالات تستوجب بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي نفساً ومجهوداً متواصلين تنخرط فيها كل القطاعات العمومية، عبر مجموعة من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تيسير التواصل وتحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتسهيل علاقة الإدارة بالمواطنين والمستثمرين والمقاولات، مما سيساهم في خلق المناخ المناسب لإنعاش وتشجيع الاستثمار.

وفي هذا الإطار، نطالب بتقوية المراقبة من خلال المفتشيات العامة للوزارات، والإسراع بإخراج نص قانوني خاص بتنظيمها، وكذلك مواصلة استكمال وتقوية الإطار القانوني والمؤسسي، كمرجعية قانون الوظيفة العمومية بشكل شمولي، واستصدار القانون المنظم للإضراب، وتحيين مرسوم الصفقات العمومية مع تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر قطاع الأمانة العامة للحكومة من أهم القطاعات الحكومية بالنظر للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

لذا، ونظراً لما يقتضيه مسلسل الإصلاحات التي باشرتها بلادنا من إعداد مشاريع القوانين وتحيين بعض النصوص التشريعية بمختلف القطاعات الحكومية، استجابة لما تمليه التطورات والتحولات السوسيو اقتصادية والاجتماعية التي يعرفها مجتمعنا وكذا المنتظم الدولي، بالإضافة إلى ما يتطلبه تنزيل مقتضيات الدستور الجديد من نصوص قانونية، فإننا نرى ضرورة العمل على تطوير والرفع من مستوى أداء جميع الفاعلين في الأمانة العامة للحكومة، وذلك عبر توفير وتحديث وسائل عملها والرفع من مستوى

أطرها.

وبالمناسبة، فبقدر ما ننوه بالمجهودات التي تبذلها الوزارة لتعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، فإننا نطالب ببذل المزيد من أجل مواكبة المبادرات التشريعية لتنزيل أحكام الدستور الجديد. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى المهام المنوطة بهذه الوزارة، فإننا نلاحظ إن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى دون مستوى تطلعات مسؤولي هذا القطاع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، ووفقاً للتوجهات الملكية السامية، فلقد عرفت المؤسسات السجنية سلسلة من الإصلاحات الجوهرية، تهدف إلى النهوض بالسجون، ورد الاعتبار للسجناء، وتوفير الإمكانيات لإعادة إدماجهم في المجتمع، إلا أنه، وبالرغم من اتخاذ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعدادها لمجموعة من الإجراءات الرامية للاعتناء بالمؤسسات السجنية وبمختلف جوانب حياة السجناء، فإننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من المجهودات لتحسين ظروف إيواء السجناء، والحد من ظاهرة الاكتظاظ، ومحاربة انتشار المخدرات داخل السجون، وتوفير العناية الطبية، والنظافة، والحماية الأمنية للزلاء والموظفين، وتعزيز الدور التربوي والتأهيلي للمؤسسات السجنية.

كانت تلكم أهم الملاحظات التي ارتأينا، في فريقنا، إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل اختصاص لجنة العدل وحقوق الإنسان، آمين أن يتم الرفع من اعتمادات المرصودة لهذه القطاعات في السنوات المقبلة

وبخصوص موقفنا في الفريق الحركي منها، فإننا سنصوت عليها بالإيجاب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس

السيدة والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، لأعرض على أنظاركم موقفنا من فلسفة ومضامين الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم مشروع القانون المالي

ومن جهة أخرى لا بد من لفت الانتباه إلى الديون التي تثقل كاهل الفلاحين الصغار والمتوسطين، والتي أصبحت هاجسا مؤرقا بالنسبة لهم، لاسيما في ظل تراكم الفوائد التي تفوق غالبا أصل الدين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فإننا ندعو الوزارة ومن خلالها الحكومة إلى اعتماد سياسة صارمة عبر تكتيف المراقبة وعقلنة الصيد الساحلي والصيد بأعالي البحار والحد من استنزاف الثروات السمكية، مع المطالبة بالنهوض بأوضاع العاملين بالقطاع والاهتمام بجانبهم الاجتماعي...

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة من القطاعات الأساسية والمهمة، التي تحظى بعناية واهتمام كبير، فالصناعة أساس تقدم الأمم، والتقدم رهين بالتصنيع والتوفر على قاعدة صناعية متميزة ومتنوعة وإننا نثمن كل الجهود التي تقوم بها الوزارة من خلال تسريع وتيرة إنجاز الأقطاب الصناعية المندجة وتجهيزها بكل الوسائل، فبلادنا حباها الله بالأمن والاستقرار إضافة إلى الإصلاحات الدستورية والسياسية والمؤسسية التي تم اعتمادها وكذلك القرب من الأسواق الكبرى خاصة الأوروبية، وكلها عوامل يجب استثمارها وتسويقها بالشكل الجيد، لاستقطاب استثمارات صناعية كبرى وشركات عالمية كبرى وما يتطلب ذلك من تعزيز القاعدة التجهيزية، فنحن ندرك أهمية التصنيع في توفير فرص الشغل المتنوعة، وفي مقابل جلب الاستثمارات الخارجية في المجال الصناعي يجب دعم تنافسية المقاولات المواطنة صغيرة كانت أو متوسطة والحفاظ عليها، وتمكينها من الولوج إلى الصفقات العمومية، وتطوير عدة برامج كبرنامج امتياز، وبرنامج مساندة وبرنامج إيماء وغيرها..

وبخصوص التجارة الخارجية والداخلية فإننا ننبه الحكومة إلى اعتماد سياسة تصديرية واضحة المعالم وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، وتبسيط المساطر الإدارية وضمان تنافسية المنتج الوطني وجودة استهلاكه، ونطالب بتعزيز مراقبة الجودة ومراجعة الإطار القانوني لأسواق الجملة وعصرنة تجارة القرب حتى تساهل تطورات القطاع وتحافظ على دورها المركزي في الدينامية الاقتصادية والخدماتية.

وبخصوص التكنولوجيات الحديثة التي نرى أن لها طابعا مستقبليا ودورا محما في خلق فرص للشغل، وفي تيسير الشفافية في المعاملات المالية والإدارية، ونحن في الفريق الحركي نطالب بتفعيل ورش الإدارة الإلكترونية وتعميمه على كل القطاعات والجماعات الترابية بتنسيق مع وزارة الداخلية، وندعو إلى تعميم شبكة الاتصالات على العالم القروي والجبلي الذي تعاني

سنة 2012. وهي مناسبة لمناقشة الأبعاد السوسيو اقتصادية لمعطياتها وفرضياتها الرقمية انطلاقا من كون أرقام والتزامات القانون المالي هي المحك الحقيقي لاختبار مرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية كما هي منصوص عليها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أنظار مجلسي البرلمان.

إن قطاع الفلاحة والصيد البحري سيبقى دائما في نظر الفريق الحركي العمود الفقري للاقتصاد الوطني نظرا لارتباطه بالأمن الغذائي الوطني من جهة، واعتبارا لحجم ساكنة العالم القروي المرتبطة بمزاولة النشاط الفلاحي من جهة أخرى، وما استحضار الحكومة لأهمية هذا القطاع ضمن البرنامج الحكومي وضمن المقاربة المالية لهذه السنة سنة 2012 إلا دليل قاطع لما يحظى به في المنظومة الاقتصادية والتنموية لبلادنا.

السيد الرئيس،

إن الفلاحة المرتبطة بالتنمية القروية، تعاني مجموعة من الإكراهات التي تتطلب جراءة حكومية جماعية للارتقاء بها إلى مستويات أفضل، تأخذ بعين الاعتبار المشاكل المحلية والعقارية والتمويلية والسقوية، وغيرها، فالاستثمارات العمومية يجب أن توجه بشكل مكثف إلى هذا القطاع، كما أن المؤسسات البنكية الوطنية التي يقتصر نشاطها الاستثماري على القطاعات المربحة داخل المدن، يجب أن تنفتح على البوادي والقرى والمدشر، والإسهام في التمويل الفلاحي الذي يعتبر في واقع الأمر إشكالا حقيقيا بالنسبة للفلاحين خصوصا الصغار منهم.

السيد الرئيس،

إن الجفاف ظاهرة هيكلية تهدد الفلاحة، ونحمد الله على أمطار الخير التي عمت ربوع المملكة في الآونة الأخيرة وما ستركه من أثر إيجابي خصوصا على المزروعات والمنتجات الربيعية وعلى توفير الكلال للماشية وفي الصدى الذي تركته في نفوسنا وفوس الفلاحين ومرابي المواشي الذين تنفوسوا بالصعداء.

لقد أضفى من الضروري، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، التعامل مع الثروة المائية، والعمل على ترشيدها وحسن استغلالها بالشكل الذي لا يؤدي إلى هدرها من خلال تشجيع التجهيزات الهيدروفلاحة، بالإضافة إلى تكتيف بناء السدود، وخاصة بالمناطق التي تعرف الفيضانات وتوطئتها في مختلف مناطق المملكة، والحد من استنزاف الفرشة المائية والتفكير في إعادة استغلال المياه العادمة وغير الصالحة للاستعمال، وترميم وإصلاح قنوات الري المتلاشية التي تتسبب في ضياع مياه السقي، كما أننا نعتقد جازمين بأن إشكالية ندرة المياه تتطلب مخططا وطنيا عاجلا بالتنسيق بين كل القطاعات والفعاليات المتدخلة والمهتمة بهذا الموضوع، مع طلبنا أن تحظى جهة سوس ماسة درعة بالعناية اللازمة في ما يخص معالجة ندرة المياه بها.

* تحسين نوعية العرض السياحي والخدمات السياحية وكذلك تطوير السياحة العلمية والثقافية والفنية والرياضية والطبية والسينمائية.

* النهوض بأوضاع العاملين في هذا القطاع وتأهيلهم.

أما بخصوص النهوض بالسياحة بالعالم القروي والجبل، فلا بد من التأكيد على أن هذا الشق مازال يحتاج المزيد من تضافر الجهود على مستوى تأهيل البنية التحتية القروية والجبلية، من طرق ومسالك وتأهيل البنيات القروية والحفاظ على مقوماتها الطبيعية ومدها بالكهرباء، وكذا تأهيل وتشجيع الشباب القروي وتأهيله في هذا المجال سواء في الشق المتعلق بالتكوين أو التمويل سواء من قبل الدولة أو البنوك بنسبة فوائد منخفضة، لإنشاء مراكز الإيواء السياحي والدور السياحية القروية والمأوى بالمناطق الجبلية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع الطاقة والمعادن الذي يساهم في الناتج الداخلي الخام هو من القطاعات المنتجة ببلادنا، ونوليّه في الفريق الحركي الأهمية التي يستحقها في التمتع، وثنى إستراتيجية الطاقة والمعادن والمثمنة في ضمان التزود بالطاقة وتوفيرها بأقل تكلفة، وتفرغ أشكال ومصادر الطاقة، وتفعيل البحث والتقيب المعدني والنفطي، وتعزيز السلامة ومراقبة التقنية للمنشآت الطاقة والمعدنية، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والمحيط البيئي.

وبخصوص المخطط الوطني للتخطيط الجيولوجي فإننا نثمن وضع بنية تحتية جيولوجية تلائم نوعية التركيبة الجيولوجية للمغرب، مما يشكل حافزا للاستثمار في ميادين متعددة إضافة إلى وضع خرائط جيولوجية، تغطي مجموع التراب الوطني، وخرائط جيوفيزيائية وجيوكيميائية بالمناطق ذات مؤهلات معدنية وبترونية وثنى كل الإجراءات المتخذة للحفاظ على التراث الجيولوجي.

أما بخصوص السياسة الطاقة التي انخرطت فيها الوزارة، فإننا ننوه بالمجهودات المبذولة لحل بعض المشاكل التي تتخطى فيها بعض الجماعات القروية في مجال الكهرباء القروية ملتصقين الوقوف عليها وحلها حتى لا يكون هناك حيف، لأن تعميم الطاقة سيكون له وقع إيجابي على الساكنة إن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهنا نسجل بارتياح مواصلة العمل على تنوع المصادر الطاقة والبحث عن الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الريحية وغيرها.

وبخصوص المعادن، فإننا ندعو إلى البحث عن أسواق جديدة لتسويق الفوسفات المغربي خاصة وأن بعض التخمينات والتوقعات ترى أن أسعار هذه المادة ستعرف ارتفاعا هاما في غضون سنة 2015. مؤكداً أيضاً على ضرورة تأهيل المقاولات المنجمية الصغرى والمتوسطة وكذا تأهيل العنصر

الساكنة فيه بانعدام التغطية وغياب شبكات الهاتف المحمول...

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن قطاع السياحة من القطاعات الإنتاجية والأساسية للاقتصاد الوطني والموفرة لفرص الشغل، وإننا ننوه بالسياسة التي رسمها السيد الوزير للقطاع وبرؤية 2020، والخطة المجسدة لها مدركين الأشواط الملموسة التي تم قطعها في سبيل تجسيد الأوراش المتعلقة بالمنتوج والتكوين والنقل الجوي البحري والتسويق والتنظيم المؤسساتي.

إن بلوغ الأهداف المسطرة في القطاع يتطلب مجهودا حكوميا، للحفاظ على الثقة الدولية. فالاستثمارات السياحية تتدفق على المغرب ونسبة السياح الوافدين على المغرب في تزايد مستمر رغم ما يسمى بالربيع العربي والاحتقان الاجتماعي والمحيط الدولي المتسم بالأزمة الاقتصادية وبالمناصفة القوية.

السيد الرئيس،

إن ما يميز رؤية 2020 التي جاءت في عرض السيد وزير السياحة، اعتمادها على المقاربة الجهوية إلى جانب الوطنية، وهي مقاربة ستجعل كل جهة تبرز ما تزر به من إمكانيات سياحية، وهو عمل من شأنه أن يخلق نوعا من المنافسة الشريفة الهادفة، علما أن ازدهار السياحة والارتفاع بها يتطلب تضافر جهود كل الفاعلين فلا سياحة بدون أمن أو بنات تحتية أو وسائل نقل أو مرافق صحية وغيرها، كما أن إضفاء الخصوصية المغربية ضرورة حتمية لتحسين الطفرة التي تشهدها سياحتنا وبالتالي تحسين قطاع أساسي يساهم بشكل فعال في إشعاع المغرب والتعريف بحضارته وتراثه وتنوع ثقافته.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد بأن اعتمادات وزارة السياحة برسم هذه الميزانية لا يمكنها أن تستجيب لحل حاجيات القطاع، فالسياحة هيكل اقتصادي ضخم وهماز خدماتي في غاية الأهمية، بل يمكن تصنيف السياحة كقطاع استراتيجي مثله تماما مثل قطاعات التجهيز والتعليم والصحة والسكنى وغيرها، فهو يحتاج إلى ميزانية قوية لتلبية حاجيات السوق السياحية. فالقطاع السياحي يعتبر قطاعا استراتيجيا مهما بالنظر للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة منه، ومن أجل ذلك فإننا ندعو إلى تنمية سياحية شاملة عبر اتخاذ العديد من الإجراءات، نسرد منها:

* تشجيع الاستثمارات السياحية وتخفيض الضرائب المفروضة على المقاولات السياحية والمطاعم والفنادق.

* تشجيع السياحة الداخلية عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتمكين جميع فئات المجتمع من الاستفادة منها من قبيل خفض الأسعار والأئمة بالفنادق المصنفة.

اجتماعي يجب التعامل معه بالجدية المطلوبة. وكذا تضافر الجهود من أجل حماية المنتج التقليدي من غزو المنتج الأجنبي ووضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال التي ربما يرى البعض أنها ظاهرة طبيعية في القطاع بحكم أن الصناع يلجون هذا القطاع وهم صغار.

كما نلتبس من الوزارة وضع إستراتيجية واضحة المعالم بخصوص حماية الحرف المهددة بالانقراض ومعالجة مشكل ندرة مادة الفضة والنحاس ببعض الأقاليم، والإنكباب على تنظيم وهيكلية الفضاءات التجارية والبازارات التي تنسم بالعشوائية وغياب التنظيم.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التشغيل، فإنه لا زال يتبوأ مركز الصدارة في خانة المعضلات الاجتماعية الأساسية التي تلقي بثقلها على كاهل المجتمع المغربي، مع العلم أن طلبات الشغل والتشغيل تزداد سنة بعد أخرى نظرا لأفواج المتخرجين من الجامعات والمعاهد والمراكز، والأكد أنها تفاقت نسبيا على إثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

كما أننا نعتبر بأن التشغيل رهين بتطوير التكوين والتعليم، وبأن الجهوية التي يسير المغرب في اتجاه تطبيقها سوف تنطوي على عدة حلول، وذلك باستفادة سكان كل جهة من ثمرات نموها، وخاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه المعضلة.

إن إشكالية التشغيل لا يمكن أن يستقيم حلها، إلا بإصلاح المنظومة التربوية، لأن التعليم يجب أن يرتبط بحاجيات البلاد وسياساتها وافتتاحها. ونعتقد بأنه كان من الأولى التنسيق بين قطاع التعليم العالي وقطاع التشغيل وفق دراسة متأنية لإعداد الكفاءات التي يتطلبها سوق الشغل. وتأكّدوا، السيد الوزير، أن السير في درب التنمية المستدامة رهين بنجاحنا في التعليم والتشغيل وإعادة التكوين والتكوين المستمر.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر، فإذا كنا نؤمن ما ورد في القانون المالي بخصوص هذا القطاع، فإننا ندعو إلى اعتماد بعض الإجراءات في هذا الصدد ومنها:

- 1- الرفع من الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع؛
- 2- محاربة زحف الرمال من خلال تشجير المقاطع الطرفية المهددة عبر اعتماد سياسة تشاركية مع وزارة التجهيز والنقل والجماعات الترابية.
- 3- تكثيف عمليات الغرس سواء الخاصة بالأشجار المثمرة أو غيرها وحماية الأصناف النادرة من الأشجار كشجرة الأركان والأرز والعرعار، وتعميمها على كل الجهات والأقاليم.
- 4- إعداد برامج لمحاربة التصحر، خصوصا على مستوى الجهات الجنوبية والشرقية والجنوب الشرقي.
- 5- محاربة القنص العشوائي الذي يستنزف الثروة الحيوانية، خصوصا

البشري العامل بها من عمال وصناع منجمين وإيلائهم العناية اللازمة من تطبيق وتقاعد وسكن وتحسين الأجور.

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اهتمامنا بقطاع الصناعة التقليدية يرجع بالأساس إلى اعتباره قطاعا مهما له خصوصيات وتاريخ عريق، وقبل أن يكون قطاعا منتجا فهو قطاع اجتماعي بامتياز، ومكون من مكونات الاقتصاد البدوي ومكمل للدورة الإنتاجية بالعالم القروي والجبل، مما يفرض ويحتم أن تنسم السياسة المتبعة في هذا القطاع بالواقعية في التطبيق والتنزيل.

إننا نسجل التقدم الذي يعرفه هذا القطاع رغم تواضع الإعتمادات المخصصة له برسم مالية 2012، إلا أن الارتقاء به من كتابة دولة إلى وزارة في الهيكلية الحكومية هو مؤشر على نجاح ومصادقية البرامج المقترحة من طرف الوزارة للالتزام بكل البرامج كروية 2015 التي تركز على تعبئة كل الشركاء والفاعلين، لإنجاز الأوراش المبرمجة لها وضمان استمراريتها في هيكلية متميزة وجديدة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناع التقليديين الفرادى بالوسط الجبلي والقروي والحضري عبر دعم مداخلهم وتحسين مستوى عيشهم ووضع برنامج تؤهلهم للاستفادة من التغطية الصحية والمساعدة الطبية وتبسيط المساطر لهم للاستفادة من القروض البنكية لتمويل مشاريعهم الصغيرة.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصناعة التقليدية لا يزال يعاني من عدة اختلالات وإكراهات تحول دون إبراز الصناعة التقليدية كصناعة قائمة الذات. وتمثل هذه الإكراهات في عدم مسايرة ومواكبة الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة لانشغالات وتطلعات الصناع التقليدي، وضعف سياسة القرب ومسألة تنزيل السياسات على المستوى المحلي، زيادة على ضعف الإمكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها المندوبيات التابعة للوزارة وتوزيعها الجغرافي، إضافة على ما تعرفه غرف الصناعة التقليدية من عدم الاستقرار واختزال دورها كالية انتخابية باختصاصات ضعيفة إن لم نقل منعدمة وميزانيات هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع..

كما أن عدم اهتمام المواطن بالمنتج التقليدي مرده إلى عدم تسويقها داخليا وعلى طول السنة حتى أن تسويقها مرتبط بالمناسبات والأعياد الدينية لدى فئة فقط، وهنا نطالب بضرورة مصالحة المغاربة بترائهم ومنتوجهم التقليدي.

وبخصوص الصناع التقليدي، فلا بد من تضافر الجهود من طرف الحكومة من أجل تحسين وضعيته واستفادته من التغطية الصحية أو على الأقل من نظام المساعدة الطبية "راميد" وعلى كل حال فهذا ورش

المهددة بالانقراض.

السيد الرئيس،

إن موقفنا من الميزانيات الفرعية والقطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، لا يمكن إلا أن يتلاءم وموقفنا من القانون المالي الذي بدوره ينسجم مع موقفنا من البرنامج الحكومي الذين نحن طرف فيه. آملي أن ترصد اعتمادات كبرى في السنوات المقبلة حتى تتحقق الغايات والأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي من لدن جميع القطاعات خدمة للبلاد والعباد.

شكرا على حسن إصنائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملحق الرابع: مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار بخصوص

مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلات الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع القانون المالية لسنة 2012، نظرا لكوننا نولي بالغ الاهتمام للجانب الاجتماعي اعتبارا لأنه يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود، وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم، التكوين، الصحة، والثقافة، وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمعي البصري والتنمية الاجتماعية، والأسرة والتضامن، والرياضة وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير دون أن ننسى شؤون المعاقين.

السيد الرئيس،

رغم مرور مائة يوم على تولي هذه الحكومة زمام تسيير الشأن العام، فإن إنجازاتها تشهد على أن انتظارات الشعب المغربي لا زالت كبيرة بل أنها خيبت آمال المغاربة اعتبارا لتضخم الخطاب السياسي، كما أن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها، تهم مشاكل كبيرة وضيعة لم تهتد الحكومة بعد إلى أساليب محكمة لتسييرها وتدبيرها التدبير الأمثل، لأن مشروع ميزانيات هذه القطاعات الاجتماعية عادية لا

تختلف في جوهرها عن السابقة، التي لا ترقى إلى مستوى انتظارات الطبقات المسحوقة من المجتمع المغربي

ففي الجانب الموضوعي، مازالت جل هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري وكذا الجانب البيداغوجي والعلمي، فرغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها تبقى دائما محاولات ترقيعية قصيرة في تجاوز الأزمات والمشاكل، تنجح إلى الحلول الترقيعية وتبتعد كل البعد عن الحلول الناجعة، الهادفة إلى استئصال المشاكل من جذورها وأصولها وفق استراتيجية عملية محكمة، مضبوطة في الزمان والمكان، بذل سياسة الانكماش المتبعة.

فلا بد قبل أن نخوض في مناقشة هذه القطاعات المهمة أن نسجل داخل فريقنا الخاص الحاد الذي أصبحت تعاني منه هذه القطاعات في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تأطير هذه القطاعات الأساسية والمهمة، فالخصاص في الموارد البشرية زاد من تأزم الأوضاع داخل هذه القطاعات خصوصا منها التربية الوطنية والتعليم العالي، والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث أن هذا الخصاص المهول الذي أثر بشكل كبير على أداء العديد من الإدارات والمؤسسات التي تدخل في اختصاصات هاته القطاعات.

أولا: قطاع التربية الوطنية

فقطاع التربية الوطنية الذي يعتبر مقياس تقدم الأمم أو تدهورها، رغم تجربة الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة الذي لم تستطع الحكومات، لا السابقة ولا الحالية، من أجرأته بل لاحظنا التخط والعشوائية في تطبيق مضامينه حتى لجأنا بعدها إلى برنامج استعجالي احتاج هو بنفسه إلى برنامج استعجالي لإنقاذه، حيث تعاملت الحكومة معه بشكل عشوائي لم يراعي لا الظروف الصعبة التي يشغل فيها رجال التعليم ولا الإمكانيات ولا الحاجيات المرصودة للقطاع، وهنا يجب أن نؤكد على أن ما جاء في القانون المالي الحالي من مناصب شغل يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 7200 منصب لقطاع التربية الوطنية لا يكفي أبدا ولا يشجع تماما على المضي قدما في الإصلاح المنشود وسد الفراغ المهول والاختلال الذي تركته المغادرة الطوعية، إذ بدون موارد بشرية كفئة وكافية لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ الذي ما زال يورق شريحة واسعة من رجال التعليم، خصوصا في المناطق النائية، أضف إلى هذا انتشار ظاهرة العنف التي عرفت طريقها إلى مؤسساتنا، فالأمن التعليمي يعد أحد أساسيات جودة التعليم، وتفاقم بشكل تسريع الامتحانات، دون أن ننسى الإضرابات المتزايدة التي يعرفها القطاع لمطالبته شغلته بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وقد وصل هذا القطاع بسبب السياسة الحكومية الغير واضحة في تدبيرها إلى مرحلة حرجة من التناقض والقلق اعتبارا لتغليب الكم على الكيف

تتمة بلادهم لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكانياتهم المعرفية ولم يجدوا المجال للإستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفقدان الثقة ونقص الخبرة في هذا المجال، وللأسف مازالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تشجع على البحث والابتكار، وإن تخصيص 300 منصب شغل للوزارة برسم سنة 2012 لهو رقم لا يحتاج إلى تعليق.

ثانيا: محاربة الأمية والتربية غير النظامية

أما بخصوص قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية، فبالرغم من الجهود التي بذلت على أمل القضاء على آفة الأمية في أفق 2015 أصبح بعيد المنال بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة لحد الآن، وهنا لابد من تفعيل وتحسين برنامج العمل بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل المتدخلين.

ثالثا: قطاع الصحة

إننا في فريقنا نولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى الأولويات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في تمكين المواطنين من بطائق "راميد"، بحيث نرى أن الحكومة تأخرت في هذا الباب وقد تخرج عن التزاماتها التي جاءت في التصريح الحكومي وتتيه وسط الأولويات في غياب سياسة صحية علمية واضحة.

إننا نطالب الحكومة بضرورة تحسين القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات والانتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات ضعيفة مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع، خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة بالنظر إلى الخصائص الكبيرة وجغرافية المغرب، وهنا لا بد من التذكير بأن تخصيص 2000 منصب مالي لقطاع الصحة غير كاف، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ومراجعة قانون الأطباء وبمائلة المرضى مع المتصرفين والأطر المائلة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بالقطاع، مع تحسين الخدمات الاستشفائية وبلورة سياسة دوائية وطنية، وتطوير البنيات المساعدة على توفير العلاج وتعميمه، وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنائات.

رابعا: قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

وبخصوص قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بكل تشعباتها وتعدد اختصاصاتها وتنوعها، والتي أدت إلى تداخل الاختصاصات، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع أكثر فأكثر، كما أننا

وتضخيم الأرقام والمعدلات، مما سيؤدي إلى فقدان الثقة في تعليمنا وشواهدنا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية الوطنية يحتاج إلى إمكانيات كبيرة رغم أن الميزانية المخصصة كبيرة بالمقارنة مع ما هو مخصص لقطاعات أخرى، وبالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من أجراة سريعة وتحسين الحكامة والتقويم المستمر للبرامج، وأن تفكر في إعادة تصنيف الأولويات ببلادنا، وفق تدبير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفئة، ذات التجربة والحكمة في مجال التدبير والتسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد والعالم المنفتح على عصر العولمة، لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها ولكي يؤدي أيضا الدور المنوط به على أحسن ما يرام.

إن القطاع، إخواني، أخوتي، في حلتته الحالية لم يستطع حل المشاكل الروتينية والتي تتكرر وتتراكم كل سنة، والتي تتناقش بشأنها يوميا مع الحكومة، سواء داخل اللجنة المختصة أو عبر الجلسات الشفوية والكتابية والمرتبطة بواقع التعليم كالالتحاق بالزوج أو الزوجة، وكذا القضايا المرتبطة بالترقية الداخلية، والاحتفاظ في المؤسسات التعليمية، وتلاشي هذه المؤسسات وانهارها، وتعميم التعليم، كلها أوضاع لا تساعد على تطور التعليم ولا تجعله يكسب الرهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبط أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية والموارد البشرية اللازمة بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول بها حاليا والتي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية، وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات والتي عادت للانتشار بعد عملية الضم، و بظروف وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية، وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبلدية دون توفير التحفيز الضرورية من سكن وظيفي ومن تحفيزات مادية.

وبخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع وبالتالي فإن الجهود المبذولة تبقى محدودة نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع.

إن عدم افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج المقاوالاتي، تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة، بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على الشواهد معطلون لم يتمكنوا من المساهمة في

بالأسئلة الشفوية.

سابعاً: الشأن الثقافي

أما بخصوص الشأن الثقافي فإن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية، فالتقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل تطويره، وهنا لا بد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين، وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني.

ثامناً: قطاع الشباب والرياضة

إن قطاع الشباب يلعب دوراً أساسياً في تربية النشء، بحيث أن القطاعين المباشرين اللذان يعينان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه بوزارة الشباب والرياضة فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر مرتبط بضعف البنيات الأساسية والتحتية للمراكز، فالحجيات تفتقر إلى أسسط التجهيزات الأساسية.

إن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي بدل الكمي في مجال الحجيات، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات ممتازة، بدل المزايدة السياسية في الأرقام.

فيما يخص دور الشباب، تعاني خصاصا يتجلى في ضعف التجهيزات والميزانيات المرسودة للصيانة، غالبيتها بدون عطاء يذكر لافتقادها لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية، فكتابة الدولة تعرف عجزاً كبيراً في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية.

ولا بد أن ننوه بالمعهد الوطني للشباب والديمقراطية الذي يبقى مؤسسة مستقلة تنصهر فيها جميع المكونات السياسية، مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطائه المكانة اللائقة به لتأطير الشباب سياسياً وفق منظور وطني يعتمد التشبع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات، وتوسيع مجال تدخله، وخلق خلايا له على الصعيد الجهوي والمحلي، لأن المستقبل السياسي رهين بمدى اشتغال هذا المعهد.

إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خائفة في التدبير وحل مشاكله الكبيرة في غياب الوعي الكامل بأهمية قطاع الرياضة مقارنة مع قطاعات أخرى اجتماعية. لذا، يجب إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصلة. كما أن مجموعة من المشاريع موقوفة التنفيذ تستغل الرياضة المغربية متخبطة بين لا هوية ولا احترام. من هنا فإن الرهانات التي سطرت في السنوات الأخيرة بدأت تتراجع.

نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات، خصوصاً وأن الورش الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجهة الفقر البطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين، وبالتالي فإن المبادرات الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ولا تواكب وتيرة نشاط جلالة الملك وتصورات، وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالإنجازات المهمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول، التي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسده الاستثمارات الكبرى التي تفوق استثمارات الحكومة. كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المشروع المجتمعي التضامني.

وبخصوص الأسرة والطفولة، هنا لا بد أن تلتزم الحكومة بتخصيص 7 % من المناصب لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبين الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين ليعتصموا في شوارع العاصمة وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم.

ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة، إلا أننا مازلنا نسجل وبكل أسف شديد معاناة المرأة، حيث مازالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش، خصوصاً في العالم القروي، مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

خامساً: الشأن الديني

يعد الشأن الديني من المجالات المهمة والتي تحتاج إلى اهتمام أكبر من لدن الحكومة لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي. كما أصبح من الملح الاهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم، وفتح المجال السمي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي، والجالية المغربية بالخارج، والعمل على تحصينها من الأفكار المتشددة والمتطرفة.

سادساً: قطاع الاتصال

أما المجال السمي البصري فإنه واجهة ومرآة البلاد. بكل أسف شديد ورغم قانون التحرير فإن الحكومة وأغلبها السياسية التي مازالت تحتكر القطاع وتوظفه لأفكارها السياسية، مقصية بذلك صوت المعارضة، ومن هذا المنبر نطالب الحكومة بالإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقييمي لفترة التحرير الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمي البصري فإن نتائجها بقيت دون المستوى المطلوب، حيث أن التحرير يعرف بطناً كبيراً، حيث أضيفت قناة رياضية وحيدة، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور لمتابعة أشغاله بدل الاقتصار على جلسة الثلاثاء الخاصة

السيد الرئيس،

نسجل بكل اعتزاز أننا شعب يملك كل المقومات في الالتحام والمناعة لمواجهة كل الأطماع التي تهدد وحدتنا. ومن هنا فإننا نشيد بجمرة على التحام الشعب المغربي بعرشه المجيد، مشددين على ضرورة تقوية جبهتنا الداخلية لمواجهة كل التحديات الخارجية والداخلية، لأننا شعب يشهد له التاريخ بالتحامه وثباته، منوهين بسياسة التقارب التي فتحتها الحكومة مع الأشقاء في الجزائر وإسبانيا.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر مناقشة ميزانية قطاع وزارة الداخلية بمثابة مواكبة لمنجزات هذه الوزارة في تنفيذ الإستراتيجية المندمجة والمتعددة الأبعاد في تدبير كافة المجالات كالمقاربة الأمنية والتنمية البشرية والحكامة الترابية والجهوية الموسعة والتنمية القروية والتأهيل الحضري والإنعاش الوطني.

الحقيقة، تحققت إنجازات هامة وكانت نتائج إيجابية، ونحن اليوم وحتى نكون فاعلين حقيقيين نحاول رصد المعوقات للتغلب عليها قصد مواصلة الإصلاحات وتدبير الشأن العام المحلي بما يخدم مصلحة البلاد والعباد.

لم نتعود الانتقاد لأجل الانتقاد وتوجيه اللوم بل نرى أنه من باب مسؤوليتنا يجب علينا أن نكون قوة اقتراحية في سن كل السياسات العمومية المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمشاركة والإشراك والاستشارة.

إن المسؤولية، السادة الوزراء، جسمة والانتظارات متعددة والطموحات كبيرة رغم الإصلاحات المتواصلة، مما أصبح يفرض تضافر الجهود ومضاعفتها للاستجابة للمتطلبات بمقاربات واقعية، تمكن بلادنا من مسيرة التطور بوتيرة أسرع نظرا لما يفرضه عامل الزمن من إكراهات وما يوفره من اعتمادات.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى حجم الاستثمارات بصفة عامة واستثمارات الجماعات المحلية المحددة في 12 مليار درهم، رقم لم يتغير هذه السنة، ونحن نعلم جيدا التحديات والإكراهات التي تعيشها الجماعات، أكد أن هذا الرقم يمكن الحكومة من مواصلة الإستراتيجية التنموية إلى جانب الاستثمارات التي تعتمز المؤسسات العمومية إنجازها، خصوصا في مجال تمكين الساكنة القروية من ولوج التجهيزات الأساسية، 20 مليار درهم و1 مليار درهم لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كلها إنجازات هامة وسيكون لها انعكاس على الحياة اليومية للمواطنين وستكون بمثابة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أبعادها الشاملة، إلا أنه وللأمانة نقول ونؤكد أن العالم القروي لازال يعيش مجموعة من الصعوبات وأن الساكنة لازالت تشتكي من النقص في القطاعات التي لها ارتباط مباشر معها، خصوصا ونحن بصدد مناقشة الجانب الاستثماري لا نريد أن تفوتنا الفرصة دون أن نتحدث عن

إن المسؤولين على القطاع مطالبين بالبحث والاجتهاد من أجل إيجاد تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية الربونية في صرف المنح، خصوصا ونحن على أبواب نهاية الموسم الكروي الحالي والذي أعطيت فيه انطلاقا التجربة الاحترافية بالمغرب التي تحتاج إلى تقييم شامل وموضوعي، يمكننا من إصلاح ما يمكن إصلاحه خلال الموسم الرياضي المقبل.

تاسعا: شؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير، فإننا نطالب الحكومة بإيلاء العناية الكافية لهذه الشريحة والاعتناء بأوضاعها المادية والاجتماعية، لما تجسده من تاريخ حافل منح الاستقلال للمغرب. وهي مناسبة نخي فيها رجالات التحرير وشهداء الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني قدس الله روحه، راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناتهم مع النبيين والصديقين والشهداء.

السيد الرئيس،

بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات الاجتماعية المندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه، وغياب مقاربات شمولية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية، وحيث أن الميزانيات الفرعية بقيت دون المستوى الذي نطمح إليه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سمننتع عن التصويت على هذه الميزانيات. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، في سياق تطورات سريعة عرفتها بلادنا منذ خطاب 9 مارس 2011 والذي دشّن لعشرية جديدة من حكم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بدستور جديد صادق عليه الشعب المغربي بالأغلبية الساحقة، دشّن لانتخابات سابقة لأوانها أفرزت ما أفرزته من نتائج توجت بحكومة سياسية جديدة ومسؤولة، شاكرًا السيد الوزير على عرضه القيم، وكذا الجهود التي يبذلها السادة ولاة وعمال الإدارة الترابية لوزارتكم الوصية.

الجماعيين لا يدركون ولا يقدررون المسؤولية التي هي ملقاة على عاتقهم، وهذا نابع إما من ضعف مستواهم المعرفي وهنا نقول: "فاقد الشيء لا يعطيه"، أو نابع من ممارسات وسلوكات تغلب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وبالمناسبة نطالب بوضع حد للممارسات المشينة والقطع معها واتخاذ الإجراءات القانونية في حق ممارسيها، كما نثمن كل ما تم اتخاذه، السيد الوزير، في هذا الباب من تدابير زجرية ووقائية نرجو مواصلة بوتيرة أسرع وحزم أكثر حسب ما سمعناه في عرضكم القيم.

السيد الرئيس،

للأمانة، لازالت الجماعات المحلية محتاجة إلى التأطير والمواكبة والمراقبة ورغم القوانين المنظمة، وهذا يشكل عبء على مصالحكم التي تقدر مجهوداتها في هذا الإطار، مع العلم أن الإشكال الحقيقي ليس في النقص الحاصل في هذا الجانب بقدر ما هو إشكال يتجسد في العقلية التي تدبر الشأن المحلي وهنا يطرح أمر التكوين والإصلاح السياسي للجماعات المحلية من خلال مراجعة كافة القوانين والقواعد المنظمة خصوصاً مدونة الانتخابات واللوائح الانتخابية، وخلق إطار قانوني واضح في تعيين رؤساء وأعضاء المكاتب الانتخابية وكذا تحديد أماكن المكاتب بصورة تكون محايدة مع تحيين هامش تدخل المعارضة المؤطر اليوم بمقتضى نص الدستور في المشاركة الفاعلة في تحسين تدبير الشأن المحلي والتنمية المحلية باقتراحاتها ومبادراتها المراقبة لما لهذا الجانب من وقع على الحد من الاختلالات والانزلاقات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن نعمة الأمن التي تنعم بها بلادنا رغم بعض الظواهر السلبية تبقى ميزة تميز بها بلادنا وهذا من طبيعة الحال راجع للمجهودات الجبارة التي تبذلها كافة الأجهزة الأمنية، مما يفرض علينا من موقعنا المؤسسي مواصلة دعم هذه الأجهزة حتى تكون في مستوى اليقظة والاستعداد للتصدي لكافة الاختلالات المرتبطة بالمقاربة الأمنية. لقد أعطيت أرقاماً لارتفاع نسبة الجريمة، نعتبرها محولة رغم تشكيكنا فيها، لذا فإن تدخل الدولة يجب أن ينصب إلى تحقيق أسباب الجريمة عبر مقاربة شمولية ومسؤولة.

ولا تفوتنا المناسبة دون الإشادة بدور نساء ورجال الوقاية المدنية الذين نجد حضورهم الميداني في كافة الظروف إما للإقناذ أو الإغاثة أو الحماية أو المكافأة أو المواجهة، مشيدين بتضحياتهم الغالية إلى جانب الأجهزة السابق ذكرها. كما نؤكد على تمكينهم من أحدث الوسائل والإمكانات المرتبطة بعملهم، واقتراح نظام أساسي خاص بهم ورجال القوات المساعدة على شاكلة رجال الأمن الوطني.

السيد الرئيس،

المراكز الجهوية للاستثمار، هذا المرفق الذي أوكلت إليه اختصاصات كبيرة في مفهومها وحجمها من أجل استقطاب الاستثمارات والبحث عنها وتبسيط الأرضية لها وإعداد البنية التحتية التقنية لاستقبال المشاريع ذات الصبغة التقنية، لكن مع الأسف نتأج هذه المراكز ضعيفة وغير مفيدة، كل هذا بطبيعة الحال لا بد له من الدعم المتواصل والعمل الجاد.

السيد الرئيس،

بقدر ما نوصي بدعم هذه المراكز، بقدر ما نطالب منها تدبير هذا المجال بحكمة جيدة وباستباقية عالية مع اعتماد السرعة في تدبير الملفات المعروضة عليها مع توسيع مجال تدخلاتها وتواجدها على مجموع تراب المملكة.

أما بالنسبة للتركيز واللا مركز، فالإشكالية لازالت مطروحة، حيث أن أغلب القرارات تبقى متركزة، والتفويضات الإدارية والمالية على المستويات الجهوية والإقليمية تبقى استثناءات لا يقاس عليها، خصوصاً وأن بلادنا تسير في اتجاه الجهوية الموسعة، حيث كان من الأولى علينا اليوم تقوية الإنجيايات في هذه الممارسات ومعالجة السلبيات حتى نتمكن من ترسيخ فكر اللاتركيز واللا مركز بصورة فعالة لتقوية الحكامة في تدبير كل المرافق بطريقة علمية وتقنية عالية، ونحن نناقش الميزانية نستحضر أهمية ضرورة إصلاح القانون التنظيمي للمالية حتى يصبح ملائماً للإصلاحات الهيكلية التي تعرفها بلادنا على المستوى الترابي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والدستور الجديد.

إنها مناسبة لكي نطالبكم، السيد الوزير، بإخراج القوانين المنظمة للاستحقاقات الانتخابية الجماعية، وعلى رأسها القانون التنظيمي للجهوية وملاءمته مع الدستور الجديد، وذلك بهدف استكمال بناء المؤسسات الدستورية وعلى رأسها مجلس المستشارين، وتعديل بعض مقتضيات القديمة والمتجاوزة في الميثاق الجماعي، على سبيل المثال:

المادة 136 التي تنص على تبني نظام خاص لجماعات المشور، فإننا نعتز بهذا النظام ونسانده، ونتمنى من الوزارة الوصية الإسراع بإخراج المرسوم التطبيقي لتنظيم وتفعيل مقتضيات هذه المادة والذي ننتظره منذ عشر سنوات، هذا إلى جانب المراسيم التطبيقية الأخرى خصوصاً المعلقة منها بالمواد: 16، 34، 36، 54 و 54 مكررة.

السيد الرئيس،

كلما تمعنا في موضوع استثمارات الجماعات المحلية وانطلاقاً من حجم الاستثمارات وعدد الجماعات المحلية ودورها التنموي توقف عند الإشكالية المرتبطة بمالية الجماعات المحلية وتدبير شؤونها والمقاربة السياسية التي تؤطر مجالسها، وبناء عليها تدبير الشؤون الجماعية اعتباراً لكل هذه العناصر نؤكد للذين لم يستوعبوا بعد الدور الأساسي والهام الموكل للجماعات المحلية ونخاطب العقلية المسيرة أن الأجهزة التي تسير الجماعات المحلية يجب أن تكون أجهزة فاعلة بمجالس مؤهلة، كما نتأسف لكون مجموعة من المستشارين

إن ملف أراضي المجموع أو الأراضي التابعة للجماعات السلاوية كنا دوما نطالب بتسويته تسوية نهائية نظرا لأهمية هذا الوعاء العقاري من جهة وعدد المستفيدين منه ومساهمته في الإنتاج الفلاحي وخلق وتشجيع المبادرات الاستثمارية من جهة أخرى.

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل التطور الملموس والمجهودات المبذولة في هذا الملف رغم الصعوبات المرتبطة به والتي تحكمها الأعراف والعقليات والفكر الإقصائي والتزايدات، لكن هذه المعوقات لا يمكنها أن تعيقنا عن العمل المتواصل لتسوية هذا الملف على المدى القريب بالإمكانيات المتاحة مع المحافظة على الحقوق المكتسبة للجماعات السلاوية.

السيد الرئيس،

نريد أن نختم مداخلتنا هذه بالتركيز على تفعيل المفهوم الجديد للسلطة نظرا لما يخوله من ترسيخ لسياسة القرب ويحملة من جرأة في معالجة قضايا المواطنين ومساهمته في تسريع وتيرة التنمية في كافة أبعادها وعلى جميع المستويات.

تلك كانت مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي وضعناها في إطارها العام دون الدخول في الجزئيات، آملين أن يكون التواصل بيننا وبينكم، السيد الوزير، بصفة دائمة ومستمرة باعتبارنا شركاء في مصلحة هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي السيدات والسادة المستشارين،

أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان منوها بجو النقاش الموضوعي والمسؤول الذي ساد في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاص هذه اللجنة، حيث طرح السادة المستشارون المحترمون أفكارهم واقتراحاتهم بشكل موضوعي لمعالجة حجم الخصائص والقصور الذي يعتري تدبير هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية وفق مقاربة حديثة تعتمد تديرا معقلا وعلى رأسها إصلاح ورش القضاء.

السيد الرئيس،

"العدل أساس الملك"، انسجاما مع هاته المقولة المتواترة، يعتبر قطاع العدل أهم القطاعات الإستراتيجية التي يراهن عليها البلد انسجاما مع الإرادة الملكية في هذا الباب والتي أرخ لها دستور فاتح يوليو 2011 الذي يؤسس

إن مواضيع التطهير السائل والصلب ومطاح النفايات مرافق لازالت تسيء إلى بيئتنا وجالية مظهر مدننا، والمجهودات التي بذلت في معالجة هذه القطاعات تبقى محدودة، سواء بالنسبة للجماعات التي لازالت تدبر بنفسها هذه المرافق، حيث تعرف نوعا من الفوضى أو التي فوتتها، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة إنجاز دراسات معمقة حسب المجالات الترابية والحالات والأولويات.

فكل تأخير في معالجة هذه المعضلات الثلاث سيزيد من تعقيد الوصول للحلول الناجعة، ويضاعف التراكبات، وهنا نؤكد على دور كافة المتدخلين وإشراكهم وانخراطهم في البحث عن الحلول.

لقد قطعت بلادنا أشواطاً كبيرة في تجهيز العالم القروي تنفيذاً لبرامج الكهرباء القروية ومدد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وفك العزلة بإنجاز الطرق والمسالك القروية، إلا أن العديد من المناطق لم تحظ بنفس الاهتمام ولم تصل نسبة التغطية بها للنسبة المعروفة على الصعيد الوطني أو النسبة التي وصلت إليها بعض الجماعات المجاورة، مما يبين التفاوت الحاصل في استفادة المواطنين من هذه الخدمات الاجتماعية. وإننا اليوم ندعو المصالح التابعة لكم والمشرفة على هذه الانجازات إلى التدخل لحث الجماعات المحلية التي تعرف هذا النقص والبحث معها على الحلول لنصل إلى التغطية الشاملة.

وبالمناسبة، نطالب بمراقبة الصفقات العمومية الخاصة بذلك، خصوصا المتعلقة بالماء الصالح للشرب والمسالك القروية والطرق حتى تنجز الأشغال بالمواصفات التي تحددها دفاتر التحملات.

لقد كان للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقع مباشر على الساكنة، مما مكنها بأن تكون محط اهتمام واسع على المستوى الدولي ونموذجا بخصوصيات متميزة ومقاربة تشاركية غير مسبوق، وما احتضان بلادنا للمنتدى حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة أكادير، حيث شاركت فيه مجموعة من الشخصيات والفعاليات والباحثين الدوليين، إلا دليل قاطع على نجاحها، فالأهداف المرسومة التي من أجلها بادر صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله الإعلان عن المبادرة أصبحت تتضح يوما بعد يوم من خلال الشطر الأول.

فلسفة هذه المبادرة، خصوصا ونحن خائفين في الشطر الثاني، تتطلب من الجميع، كل من موقعه، مضاعفة الجهود، نظرا لارتباطها المباشر بالمواطن، حيث تتجسد سياسة القرب الفعلية في الاستجابة لحاجيات المواطنين اليومية والتنموية والمساهمة في خلق فرص الشغل، ومحاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وتوفير سبل العيش الكريم لرعايا صاحب الجلالة حفظه الله، إلا أن افتحاص الحسابات الخصوصية للمبادرة الوطنية للتنمية، ومراقبة كافة الجهات التي استفادت من الميزانية المرسودة للمبادرة إلى جانب أحداث مرصد لتتبع كافة مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أمور ضرورية لتبيان مدى نجاعة مشاريع المبادرة.

والإدانة وإنما يشمل كذلك إرجاع الخسارة المالية والأموال المنهوبة إلى الخزينة العامة، وهذا في الحقيقة ما يريده المواطن اليوم، متسائلين عن دوركم كحكومة لمواكبة عمل هذا المجلس الأعلى كمؤسسة دستورية تراقب طريقة صرف المال العام، إذ نعتبر أن الخلية التي أحدثتها وزارة العدل والحريات للنظر في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لا تكفي، بل المطلوب هو مباشرتها من طرف النيابة العامة للضرب على أيدي ناهبي المال العام.

السيد الرئيس،

وبخصوص الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة فإنها مناسبة لكي نشيد بالدينامية التي بدأت تعرفها، حيث لم تعد مقبرة للمشاريع والقوانين، وتطور أداؤها من خلال المرافق التي تشرف على تديرها.

فبصفحة للأرقام التي جاءت بها ميزانيتكم تبين لنا أنها لا ترقى إلى طموحنا كفريق ولا تلي رغباتكم ورهانات الحكومة للنهوض بمهام الأمانة العامة للحكومة القيمة وفق المخطط الإستراتيجي الذي نزلوه للتطبيق المباشر بعد تقادم مهامكم هاته.

إننا في الفريق، نوه بتصورك ونظركم المستقبلية لتطوير القطاع وفق مقارنة علمية تتطلب بطبيعة الحال تنزيل إمكانيات مهمة مرتبطة بتقوية البنيات التحتية الضرورية الهادفة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، مشيدا بالمجهودات المبذولة لعصرنة المطبعة الرسمية، وتعزيز أنشطة تواصلها من خلال نشر جميع أعداد الجريدة الرسمية منذ سنة 1912 في الانترنت وهو مجهود نشكر الحكومة عليه جزيل الشكر.

هل المطبعة الرسمية تسير بشكل مستقل أم شركة تعتمد إلى صناعة الكتب والتجارة فيها؟

رغم هذه المجهودات الملحوظة إلا أنه ينتظركم عمل كثير على مستوى ترجمة النصوص التشريعية، وإعادة النظر في مجموعة من القوانين المتقدمة والتي تعود إلى العهد الاستعماري البائد، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يعقل أن يدبر قطاع المياه والغابات بقانون يعود تاريخه إلى سنة 1917 رغم التشريعات الجديدة التي جاءت بها مؤخرا الحكومة للحفاظ على الثروة الغابوية من قبيل قانون المحميات وقانون حماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها، نفس الشيء بتطبيق قانون المقالع والقانون المرتبط بالتحفيظ العقاري وغيرها من التشريعات التي أصبحت متجاوزة اليوم.

السيد الرئيس،

إن الملاحظة التي أثارها السادة البرلمانيون أثناء مناقشتهم لمشروع القوانين الحالية على البرلمان تبدو من خلال صياغتها مترجمة سلفا من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وهنا في بعض الأحيان ما تكون عرضة لمجموعات من الملاحظات والاقتراحات خصوصا تلك التي يكون لها طابع تقني، لذا فإن المطلوب في هذا الباب اعتماد التكوين وتأهيل العنصر

لإصلاح القضاء لكي يكون مساهما للتطورات المتسارعة التي تعرفها بلادنا، لذلك دأبت الحكومة على تدعيم ميزانية القطاع، إلا أن هذا الأخير وبالرغم من هذه المجهودات لم يستطع أن يدخل سلكه الصحيحة لوجود العديد من المعوقات عمقت جراح العدالة وزادت من بطء وتيرتها، الشيء الذي أدى إلى استياء المواطنين من تأخر ملفاتهم، وتعمدت مسطرة التنفيذ، لذا فعلى الحكومة معالجة هذه المعوقات بحزم عبر الإسراع في تسوية كافة الوضعيات في القطاع عبر تدبير محكم وعقلاني مع الإسراع في إخراج خريطة المحاكم الجديدة والعمل على توسيعها وتقريبها من المواطنين من خلال إعادة توزيع إمكانياتها بالموارد البشرية الضرورية والكافية، خصوصا في العالم القروي المتواجد بالمغرب العميق، علما أن الحكومة قامت بتخصيص مناصب مالية مهمة جدا للقطاع.

وبالرغم من الزخم التشريعي المهم الذي أصدرته الحكومة في الآونة الأخيرة لتحديث عمل العدالة وجعل تشريعاتنا القضائية في المستوى المطلوب، خصوصا وأنا مقبلين على الوضع المتقدم مع أوروبا الذي أصبح يفرض علينا ملاءمة تشريعاتنا مع التشريعات الواقعة في الاتحاد الأوروبي، حيث توجد العديد من التشريعات المهمة لازالت تعود إلى عهد الاستعمار ويجب الإسراع في تعديلها وجعلها في المستوى اللائق بها.

فإذا كانت الموارد البشرية وتدعيم الموارد المالية للعدالة مقدور عليه، فإن الإرادة السياسية المتوفرة لإصلاح نظام العدالة في بلادنا يجب أن نستغلها لتعزيز استقلالية القضاء بهدف تكريس دولة الحق والقانون عبر تقوية دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية له نظام خاص به كمؤسسة دستورية قائمة الذات مع مراجعة نظام انتخابه، استجابة لمعايير الكفاءة والنزاهة وإدخال مقارنة النوع ومراجعة الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، وانسجاما مع ربط المسؤولية بالمحاسبة التي أصبحت لغة، ومع رغبة الشارع المغربي في محاربة الفساد.

لقد أكدنا في فريق التجمع الوطني للأحرار أثناء مناقشة مضامين البرنامج الحكومي، على أن ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي جاء في هذا البرنامج أكثر من 16 مرة، لا نريد أن يبقى شعارا للاستهلاك فقط، حيث تساءلنا في حينها على كفاءات العمل على تنزيل هذا المبدأ على أرض الواقع، مطالبينكم بضرورة الضرب على أيدي من ينهبون المال العام أينما وجدوا، محيلينكم في هذا الباب على التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2010 الذي رفع إلى السيد وزير العدل والحريات بموجبه 13 قضية تتعلق بأفعال جنائية، حرك في شأنها المجلس الأعلى للحسابات 24 قضية في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وحوالي 83 قضية أمام المجلس الجهوي للحسابات، حيث بلغ عدد المتابعين من طرف النيابة العامة للمحاكم المالية، حسب عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية ما مجموعه 360 مسؤول، منوهين في هذا الباب بعمل المجلس الذي لا يقتصر مجال عمله على الحكم بالغررامات

البشري الساهر على صياغة هاته القوانين.

السيد الرئيس،

بالرغم مما تبذلونه من مجهودات جبارة لتعميم الجريدة الرسمية على المواطنين، مازلنا ننتظر منكم العمل على بدل مجهود مضاعف لأن هناك عدد هائل من المواطنين لا يعرفونها ولا يعرفون دورها، لذا فإن المصلحة والطموح يقتضي مضاعفة جهودكم لتعميم هذه الجريدة على كافة المواطنين ليعرفونها ويعرفون دورها المهم والمصيري للمواطن في نشر كل ما يهم التدبير القانوني والإداري للدولة المغربية.

السيد الرئيس،

كانت هذه ملاحظتنا حول مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة والتي نعتبرها مناسبة سنوية للتداول مع السادة الوزراء في جملة من القضايا المرتبطة بالقطاع، منوهين بالمجهودات المبذولة في القطاع وللعمل الدؤوب من أجل سن التشريعات القانونية وتطويرها، وملء الفراغات التي تعرفها التشريعات لتأهيل بلادنا إلى مصاف الدول الراقية، خصوصا وأن بلادنا لها التزامات وارتباطات دولية، على سبيل المثال الالتزامات المتمثلة في ملائمة العديد من القوانين مع قوانين الاتحاد الأوربي بفعل الوضع المتقدم الذي حصل عليه المغرب.

كما أنني أتوجه إليكم بضرورة العمل على تجميع عمل المطبعة الرسمية من خلال شركات أو غيرها من الصيغ التي ترونها مناسبة مع البرلمان بغرفتيه والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من أجل إنتاج تشريعي نموذجي وعصري يؤرخ لأعمالنا التحضيرية التي نستعملها في اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وتعميمها على كافة المواطنين والمواطنات للتعريف بالعمل التشريعي، واستدعاء النخب الوطنية إلى المساهمة فيه.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمندوبية العامة لإدارة السجون، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يريد أن ينوه في البداية بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها للنهوض بأوضاع القطاع، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، منذ أن كلفكم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتدبير هذا القطاع، شاكرين لكم الحكمة التي تتعاملون بها من خلال الإمكانيات المالية والموارد البشرية الضرورية التي أعطيت للقطاع وفق التصور النموذجي الذي أعدتموه للنهوض بقطاع السجون وبنائها وإعادة تأهيلها في أفق الإستراتيجية المتبعة من أجل أنسنة السجون وتكريم السجين وجعل المؤسسة السجنية مؤسسة إصلاحية تتباعد في إدارتها عن المفهوم العقابي المحض القديم والمتجاوز.

السيد الرئيس،

لا بد من استحضار عرض السيد المندوب العام في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان الموقرة بعد تجربة ثلاثة سنوات من عمل هذه

المندوبية العامة، ذلك أن الجميع أغلبية ومعارضة باركوا حصيلة عمل المندوبية، وها نحن اليوم وبكل صدق نلمس التغيير الجوهرى الذي تعرفه المؤسسة السجنية من خلال هذا العرض ومن خلال البرامج وحجم الاستثمار المباشر لبناء العديد من المؤسسات الأخرى التي تذهب في اتجاهين:

● تأهيل وتغيير معالم بناءات المؤسسات السجنية وجعلها في المستوى اللائق بالإنسان الذي يقضي فيها فترة عقوبته؛

● تحقيق إستراتيجية القرب على صعيد هاته المؤسسات بغية توطيد الروابط العائلية لفائدتها وفائدة السجناء.

فعلى مستوى إعادة إدماج السجناء، نود أن ننوه بمجهوداتكم الحثيثة من أجل تطوير عملية التكوين والتعليم داخل المؤسسة السجنية، مطالبينكم بمضاعفة هذا الجهد من خلال البرامج المتنوعة المبرمجة في هاته المؤسسات والتي تشمل التكوين المهني بمختلف تخصصاته مع تحسين مستوى التأطير المتمثل في تحسين الأجرة اليومية الممنوحة لزملاء المؤسسات السجنية مقابل الخدمات التي يقومون بها والمؤدى عنها داخل هاته المؤسسات، إلا أن المطلوب توسيع هاته الخدمات لتشمل الجميع دون استثناء خصوصا الأحداث منهم.

وفي جميع الأحوال فإن هذه المجهودات التي طورت أداء هذه المؤسسات السجنية ورفعت من قيمتها من خلال الرفع من ثمن الوجبات الغذائية وتحسين التغذية.

رغم هذه المجهودات، إلا أن السيد المندوب العام المطلوب المضي على هاته الوتيرة، مؤكدا أن المقاربة الحقيقية التي تهجونها في تدبير القطاع لا يجب أن تنسيكم عملكم كمؤسسة هدفها الأساسي والحقيقي إصلاح مرتكبي الأفعال الإجرامية المعاقب عليها في القانون الشيء الذي يفرض عليكم تعزيز الأمن داخل المؤسسات السجنية من خلال تحديث إدارتها وتعزيزها بوسائل المراقبة من أجل الحفاظ على هاته المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى صيانة السجناء والحفاظ عليهم في إطار المفاهيم والقوانين والمواثيق الدولية التي انخرطت فيها بلادنا بإيمان وقدرة على التفاعل.

وبخصوص قطاع العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فإن الدينامية الجديدة التي دبت في القطاع تستدعي تدبيرا تشريعا جديدا يعتمد التوازن في الإحالة بين الغرفتين ووضع حد للتأخر الحاصل في أجوبة السادة الوزراء على الأسئلة الكتابية، مطالبين الحكومة بالتعاون أكثر مع مجلسي البرلمان للارتقاء بالعمل التشريعي وتحسينه والتأني به عن المزايدات والمساهمة في تحسين صورة البرلمان لدى الرأي العام الوطني، وتفعيلا لمقتضيات الدستور الجديد فإننا ننتظر منكم خارطة عمل الوزارة وعلاقتها بالمجتمع المدني، حيث نتساءل: كيف ستدبرون علاقتكم مع المجتمع المدني في انتظار صدور المراسم التنظيمية لعمل هذه الوزارة، مؤكدين على ضرورة إشراك المجتمع المدني

التي لا نشك في وجودها.

وليعذرني السادة الوزراء إن كانت كلمتي ذات نفس نقدي بالرغم من أننا مكون من الأغلبية الحكومية، فالنقد البناء لا يفسد للود قضية، سيما وأنها أمام قطاعات حيوية تعد من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها في المشروع التنموي الذي تنخرط فيه بلادنا.

قطاع الثقافة

من أجل ثقافة متحررة من الصور النمطية المختزلة ومنفتحة على المستقبل ينبغي للمغرب أن يطمح ليكون جزءا لا يتجزأ من القوى الثقافية والاتصالية على الصعيد العالمي، وينبغي لبلدنا المتمتع بتنوع بشري وثقافي أن يتزود بالوسائل النظرية والعلمية لخدمة هذا الطموح لاسيما وأنه يملك الوسائل البشرية والمادية وأنه يعتبر على مستوى حوار الثقافات جسرا من الجسور الكبرى التي تربط بين مجموعات كل من العالم الإسلامي والإفريقي والغربي. وستسمح سياسة ثقافية إرادوية وطموحة في مجال تشجيع الابتكارات الثقافية بالاضطلاع بهذه المهام.

ونتيجة للتحويلات العميقة التي تحققت في العشرية الأخيرة، فإن السياسة الثقافية بالمغرب بالرغم من بعض المكتسبات المتراكمة ما تزال بحاجة إلى أن تتبكر ضمن منظور البناء الجاري حاليا للوعي بالتعددية. إن النتائج العملية التي تحققت حتى الآن تظهر أن النقلات التي تمت لم تكن إلا جزئية البعد وكثيرا ما تكون لها نتيجة متناقضة ومتضاربة:

وبوضوح فمن البديهي أن تقوم الدولة بوضع برنامج شامل لإصلاح السياسة الثقافية الوطنية، ومن ثم فإزال ضروريا القيام بمبادرات وتدابير جريئة وحاسمة في هذا الاتجاه.

ومن الضروري والمرغوب أن تقوم الدولة بإعداد وتحريك توجهات جديدة ودائمة تخضع للمتابعة، ومن بين هذه التوجهات نبرز أهمية تغيير التشريع العام لتوطيد دور الدولة في مجال حماية حرية الإبداع وتعزيز مختلف أشكال التعبير الثقافي.

■ التعبئة الجديدة للموارد البشرية من الناحية المادية والمعنوية والاهتمام بالفنانين والمؤلفين وكل العاملين بالقطاع الثقافي من موظفين وغيرهم لتهيء الأجواء المناسبة للخلق والإبداع.

■ نشر وترجمة وتوزيع الكتب، إنتاج وتوزيع الأفلام، تسويق الفنون البصرية، الاهتمام بوسائل تثقيف الطفل من قصص مصورة ورسوم متحركة.

■ الإنتاج والتسويق السمعي البصري الخاص بالموسيقى.

■ دعم مختلف المنتجات الثقافية وصون أشكال التعبير الشفهي أو غير المادي.

■ تشجيع فنون المسرح والرقص وإنشاء معاهد موسيقية ذات الطابع الأكاديمي والمؤسسي.

■ إنشاء متاحف متنوعة المضمون ومتنقلة.

كفاعل أساسي لتقديم المقترحات التي ستعطي لا محالة قيمة مضافة للعمل التشريعي داخل غرفتي البرلمان.

أما فيما يخص قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار الذي دبر هذا القطاع لعدة سنوات خلت، ما عليه إلا أن يثمن التراكبات الإيجابية والتي يبدو أن الحكومة الحالية ماضية في تطبيقها والاستمرار على وتيرتها، مؤكداً أن العائق الأكبر الذي يعوق تنفيذ إستراتيجية الوزارة، ضعف الإمكانيات المالية وغياب التنسيق مع الوزارات المعنية بعملها، ذلك أن ميزانية القطاع ميزانية ضعيفة لم تكن ترقى إلى طموحنا ونحن في الأغلبية، ولا ترقى إلى طموحنا كذلك ونحن في المعارضة، خصوصا وأنها مشرفة على تطبيق إصلاحات عميقة من قبل محاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، والتي تصطدم بضعف الإمكانيات المالية والبشرية، وكذا غياب تنسيق محكم لكافة القطاعات الحكومية المتدخلة في تدبير مثل هذه الملفات التي نعتبرها إستراتيجية ومهمة لتطوير مسار بلادنا وجعلها في مصاف الدول الراقية، ذلك أن الإرادة السياسية غير كافية لوحدها من أجل محاربة الفساد والرشوة المنتشرة اليوم وبعمق في مجتمعا.

السيد الرئيس،

تلك هي مداخلتنا لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، مؤكداً على أن مباشرة الإصلاحات في هاته القطاعات متوفر فيها الإرادة السياسية والرغبة لتجاوز المعوقات، لكن هناك افتقار للموارد المالية الضرورية والموارد البشرية الكافية، في غياب منهجية واضحة للحكامة، آملين من الحكومة تجاوز هذه المعوقات وانسجاما مع مواقفنا التي أبديناها أثناء التصويت على الجزء الأول من القانون المالي، فإننا سمنع عن التصويت لكي نترك الحكومة مرتاحة في تنفيذ برامجها لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق الخامس: مداخلات فريق التحالف الاشتراكي بخصوص

مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

أنشرف بتقديم هذه المساهمة التي تعبر عن رأي فريق التحالف الاشتراكي في بعض مشاريع الميزانيات القطاعية المعروضة علينا في إطار اختصاصات هذه اللجنة.

وسوف تقتصر مساهمتنا على التطرق للمساهمة العامة لهذه القطاعات مع بعض الملاحظات حول مواطن الضعف والقصور وإبراز الجوانب الإيجابية

قطاع الرياضة

تمثل الرياضة في بلد مثل المغرب رهانا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كبيرا لكنه متجاهل للأسف إما بكيفية واعية أو غير واعية.

فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي، تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الشباب وافتتاحهم واندماجهم الاجتماعي، إنها أيضا عامل حشد للمجتمع يتجاوز التمايزات التقليدية، وقد لاحظنا كيف يمكن للإخفاقات المتتالية في مختلف الرياضات أن تؤثر بكيفية سلبية في معنويات المجتمع، في حين تساهم الرياضة في تعزيز الهوية الثقافية للبلد، فالتاريخ الرياضي والنتائج الباهرة جزء مكمل لتراثه.

ولئن كان هذا الدور الثقافي والاجتماعي ثابتا ومعترفا به للرياضة منذ تاريخ طويل فإنه أصبح اليوم أمرا أساسيا بالنظر إلى التطور الحالي للبيئة الاجتماعية والثقافية لشبيبنا، فاحتياجات التأطير أصبحت أكبر والرغبة في التفتح أقوى والاندماج الاجتماعي أصبح أمرا رئيسا.

وفضلا عن ذلك فقد أصبحت الرياضة موجهة كامنا للتنمية الاقتصادية، ذلك أن طابعها الاحترافي يستطيع تحفيز النمو المرتبط بنشاطها، وإحداث مهن جديدة وبالتالي مناصب جديدة للشغل وتستطيع الرياضة أن تؤثر إيجابيا في تنمية القطاعات المتاخمة، مثل السياحة بإغناء العرض السياحي عبر الصدى الإعلامي المتزايد للرياضة رفيعة المستوى.

وأصبحت الرياضة كذلك وسيلة لا تضاهى للإنعاش بالنسبة لبلد ما ولا سيما بمناسبة المنتقيات الرياضية الكبرى التي تحظى بإقبال متزايد مثل كأس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية.

وفي مقابل هذه الرهانات الكبيرة تتوفر للرياضة المغربية ومؤهلات كبيرة للنجاح تشكل مصادر كامنة لإمكانيات تنافسية كبيرة مقارنة بأمم أخرى.

فهناك شغف وولع جميع المغاربة بالرياضة رجالا ونساء كيفما كانت أصولهم وطبقاتهم ومن جميع الآفاق، هذا الشغف يشكل مصدر تحفيز ثمين بالنسبة لرياضيينا.

أما المؤهل الأكبر المتوفر للرياضة المغربية فيمكن في الموهبة والقدرة الخالصة لرياضيينا وعدائنا وهذا في أكثر الرياضات شعبية في العالم التي تخلق أقوى نسب المشاهدة.

إن الخاصية الديموغرافية لبلدنا والمتميزة بوجود نسبة عالية للشباب تتجدد باستمرار تشكل أيضا ثروة حقيقية ستعطي دائما شهادة ميلاد أبطال كبار.

بالإضافة إلى أن التنوع الجغرافي والمناخي للمغرب يشكل أرضية صالحة لمزاولة بعض التخصصات الرياضية التي تثير اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي، الرياضات البحرية، التزلج، الرياضات الجبلية.

وبالنظر للرهانات المعقودة على الرياضة وبالرغم من المؤهلات البشرية والديموغرافية والجغرافية والمناخية التي يزخر بها المغرب وبغض النظر عن بعض الاستثناءات التي حقق فيها المغرب نتائج مرضية فإن وضعية القطاع

تشجيع ومساعدة العمل الإبداعي للهواة.

ابتكار أجهزة تحاورية متعددة الوسائط لنشر واكتساب المعارف والثقافات سواء في ميدان المعارف المتعلقة بالقضايا الوطنية والعالمية أو في ميدان العلوم الإنسانية من دين وفلسفة وأدب وقانون وغيرها.

إنشاء معهد وطني لعلوم الثقافة يضم مؤسسات البحث والتكوين في مجمل المسائل المتعلقة بالثقافات الوطنية القائمة ذات المعايير اللغوية والإثنية والخطية والأيقونية.

أما فيما يتعلق بوزارة الثقافة فعليا أن تسهر بشكل مستمر ويقظ على تنفيذ مهمتين من مهماتها الجوهرية وهما:

✓ من جهة صون ودعم الطابع المتعدد للثقافات المغربية في علاقتها المتنوعة والمختلفة بالمكونات العربية والأمازيغية، اليهودية والإفريقية والغربية.

✓ ومن جهة أخرى ضمان إصلاح وتسيير الشؤون الثقافية واستغلال المؤسسات الثقافية وإدارتها وحكامة تديرها، ومن ثمة فمن الضروري قيام تنسيق جدي وضروري بينها وبين قطاعات الدولة المعنية كوزارة الاتصال، التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة دون أن ننسى بالتأكيد المؤسسات الأكاديمية التابعة لكل منها.

إن الارتباك التاريخي في تدير الشؤون الثقافية للبلد وسيادة اللاعقلانية وطغيان الهاجس الأمني الذي طبع تعامل الدولة مع هذا القطاع ظلت نقط ضعف كانت لها تداعيات سلبية على تطويره، وبالرغم من الجهود المبذولة لازال هناك الكثير للقيام به. ومساهمة منا في هذا المسعى نقترح ما يلي:

■ اعتماد المعايير والقيم الكونية لخدمة التنوع العرقي والاجتماعي والثقافي واللغوي للمغرب.

■ التأسيس لحوار وطني بغية ديمقراطية السياسة الثقافية للمغرب واحترام التنوع والتمازج الذين يميزانه بلا شك، واحترام حرية التعبير الفنية والفكرية والجمالية.

■ تمتين ثقافة حقوق الإنسان في النسيج الثقافي واساسا الحقوق الثقافية واللغوية.

■ نهج سياسة تشاركية في تسيير الشؤون الثقافية بالمساهمة الفعلية للفنانين والمبدعين والمؤلفين والمجتمع المدني وتطبيق ملموس للجهوية واللامركزية الثقافية؛

■ اعتماد الشفافية وثقافة النتائج والمردودية في سياسة الدعم؛

■ تشجيع وتسويق الإنجازات الثقافية للمهاجرين المغاربة وإقامة تآفاق ثقافي متعدد الأطراف يلبي الطلب الثقافي الوطني لهؤلاء المهاجرين؛

■ إنجاز تقرير وطني عن وضع السياسة الثقافية بالمغرب؛

■ وضع ميثاق وطني للثقافة.

تفصيلاً وتدقيقاً في وصف الاختلالات واقتراح الحلول. وبالرغم من هاتين العمليتين الضخمتين لا زالت هناك نقط معتمة نروم من خلال هذه المساهمة إلقاء الضوء عليها مساهمة منا في بلوغ هدف منظومة تعليمية منتجة ورافعة من رافعات التنمية.

ونعتقد فيما يتعلق بحكمة قطاع التربية أن هناك عنصرين أساسيين في حاجة إلى تحسين يتعلقان بطرق التدبير من أجل نجاعة أفضل في قيادة وتسيير نظام التربية والتكوين ببلادنا.

ويهم العنصر الأول الاختصاصات المخولة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي منحت صفة مؤسسات عمومية بموجب القانون 07.00 الذي بدأ العمل به منذ مدة وخولت لها سلطات واسعة للإدارة. إلا أن سياسة اللامركزية في التدبير، المنصوص عليها في الميثاق لم تحقق بعد النتائج المؤلمة، والتي تهم بالأساس تحسين مردودية إدارة القطاع مع توسيع مسؤوليات ومجالات تدخل الفاعلين المحليين بدءاً بالمؤسسات التعليمية نفسها. في هذا الاتجاه وبغية تطوير القدرات التدريبية للأكاديميات وتحسينها نرى من الواجب اتخاذ التدابير الأولية والاستعجالية التالية:

1) تنظيم علاقات قطاع التربية الوطنية مع الأكاديميات الجهوية على أساس تعاقدية، عبر إبرام عقود سنوية بأهداف مدققة، تلائم وضعية كل أكاديمية على حدة، وتضمن الأهداف الوطنية، خاصة في المجالات التالية:

- الأهداف الخاصة بالتدريس.

- الأهداف المتصلة بالهدر المدرسي، وظاهرة التكرار مع الرفع من المردودية الداخلية للنظام المدرسي على صعيد المؤسسة، والشبكة المدرسية والنيابة.

- الأهداف المتعلقة بتأهيل المؤسسات المدرسية والبنى التحتية والتجهيزات والوسائل الديداكتيكية الأساسية.

- الأهداف المرتبطة بتحسين جودة خدمات المدرسة والتي يتم تحديدها وفقاً لمؤشرات تهم بالأساس مخططات الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط والرياضة والصحة المدرسيتين، والدعم المدرسي للتلاميذ الذين يعانون من الصعوبات، وكذا الأنشطة الموازية والتكوين المستمر وتدبير المؤسسات.

2) مراجعة تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ومجالس تدبير المؤسسات التعليمية في أفق تمثيلية أكبر للجماعات المحلية لتكون حافزا لها في تحمل المسؤولية خاصة في مجالات الصيانة والحراسة ونظافة الفضاء.

3) توجيه الأكاديميات الجهوية نحو حكمة تقوم على تقاسم المسؤولية، إذ يتضح أنها تتصرف كهيئة ممركة جديدة تنضاف للإدارة المركزية، بينما يقتضي تفعيل فكرة اللامركزية واللامركزية توسيع اختصاصات وإمكانات ومجالات تدخل النيابة والمؤسسات المدرسية الشيء الذي سيسمح بجعل هذه البنيات مسؤولة ومعبأة وملزمة من موقعها الذي هو في صلب المنظومة التربوية.

تسير طيلة العشرين سنة الأخيرة من سبيء إلى أسوأ سواء على مستوى النتائج أم مستوى تأهيل القطاع أو في مجال التجهيزات والبنى التحتية، فقد تراجع إشعاع المغرب الرياضي منذ إنجاز لوس أنجلوس (1984) وكأس العالم لسنة (1986) أما ما تلى ذلك كان مجرد استثناءات لعب فيها الحظ دورا رئيسا.

فقد فشل المغرب في السباق نحو تنظيم كأس العالم لكرة القدم ثلاث مرات وكانت آخر مرة يستضيف فيها المغرب ملتقى رياضيا دوليا هي سنة 1988 (كأس إفريقيا للأمم) و1989 (الألعاب الفرنكفونية) وفشل المغرب في بلوغ كأس العالم أكثر من مرة ونزل الوضع إلى أسفل الدرك بالإقصاء المذل للمنتخب الوطني من كأس إفريقيا لهذه السنة.

أما التجهيزات الرياضية والملاعب ومشاكل التسيير فحدث ولا حرج، وكل ما نخشاه هو أن يصل المغرب في يوم من الأيام إلى رياضة بدون جمهور بفعل الانتكاسات المتتالية وهذا أمر خطير.

ولتجاوز هذه الوضعية وتدارك الأمر قبل فوات الأوان نقترح:

1- تنمية الروح الوطنية والنفس القتالي لدى شبابنا بصفة عامة ورياضيينا بصفة خاصة؛

2- محاربة الرعب الرياضي؛

3- الاهتمام بالطاقات المحلية ونبد الاعتماد المناسباتي على الطاقات المستوردة؛

4- مغرية الرياضة ودمقرطتها تدبيرا وتأطيرا؛

5- ملائمة الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي للقطاع؛

6- تحديث هياكل التأطير؛

7- تنمية التجهيزات التحتية وتجديدها؛

8- وضع سياسة مستدامة للتكوين؛

9- تنمية رياضة الهواة؛

10- الرفع من وسائل تمويل القطاع وخصوصا عبر تنوع مصادر تمويل الصندوق الوطني لتنمية الرياضة ومساهمة جيدة للقطاع الخاص.

وفي الخلاصة، يتعين استحضار أن تنمية الرياضة لن تنجح بدون مقاربة جديدة لتدبير الرياضة لأنها لم تعد فقط مجرد تسلية أو ملهة بل أصبحت مقالة حقيقية تتطلب روح المبادرة والتدبير المهني فهنا يكمن التغيير الحقيقي ويأخذ الإصلاح كامل مغزاه.

قطاع التربية الوطنية

يشكل التقرير السنوي لعام 2008 الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم وعن الهيئة الوطنية للتقويم وثيقة أساسية تحدد وضعية نظام التربية والتكوين ببلادنا وتقدم آفاقا جديدة من أجل دينامية متجددة لمسلسل تأهيل وتجديد المدرسة الوطنية، بالإضافة لما جاء فيه من توصيف للوضعية واقتراحات لتجاوزها، أقرت الوزارة البرنامج الاستعجالي الذي يعد أكثر

المناطق المتضررة في ميدان التربية وذلك من خلال وضع برنامج يخص "المناطق في حاجة إلى تدخل سريع ومستعجل"

■ وضع برنامج للتعبئة الاجتماعية لفائدة التربية والتكوين يضم مختلف الفرقاء وخصوصا القطاعات الحكومية المعنية والجماعات المحلية وجمعيات الآباء ونساء ورجال التعليم والإعلام العمومي.

■ إعادة تنشيط البرنامج الوطني لدعم التمدرس بالوسط القروي الذي انطلق سنة 1998.

■ مواجهة أشكال التميز والإقصاء، وذلك بتنفيذ القانون المتعلق بإجبارية التعليم وبضمان مجانيته الفعلية.

لا يجادل أحد في كون التقدم نحو تعميم الولوج إلى التربية رهين بإعادة تأهيل فعلي للمدرسة، ويتطلب مدرسة جيدة للجميع وإعادة النظر بالملاموس وعلى أرض الواقع في نوعية التعليمات والمقررات الدراسية وفي الممارسات التعليمية وفي أشكال تنظيم واشتغال المؤسسات التعليمية.

ورغم صعوبة قياس جودة التعليم في غياب نظام تقييمي صارم ومنظم، نجد أماننا مؤشرا يقربنا من تقييم أولي لمردودية نظامنا التربوي ويتعلق الأمر بمؤشر الهدر والتكرار المدرسي والذي وصل إلى مستويات مقلقة جدا.

وبالرغم من المجهودات المبذولة كالمبادرة المهمة "مليون محفظة" وبرنامج تيسير الراي إلى مساعدة الأسر المعوزة، فإن نسبة الهدر المدرسي لا زالت تتراوح في المتوسط بين 4,6% في الابتدائي و13% في الإعدادي والتأهيلي.

أما نسبة التكرار فلا زالت مرتفعة إذ تبلغ 11,5% في الابتدائي و15% في الإعدادي و19% في التأهيلي، فمن أصل 100 تلميذ يبلغون التعليم الأساسي 37 فقط يحصلون على البكالوريا بدون تكرار. أين نحن إذن من نسبة 60% في نهاية البكالوريا كما سطرها الميثاق؟

إن مدرسة الجودة ليست شعارا أو مجموعة إجراءات متفرقة بل هي نهج شامل يرتكز على مجموعة عمليات متكاملة ومركزة على التلميذ والتي تتطلب استمرارية وتتبعها ومثابرة وريادة، وفي هذا الصدد نقترح عليكم نهج مقارنة شمولية تحت اسم "مخططات الجودة" تعطي الأولوية لمحاور التدخل الآتية:

✓ إعادة التأهيل المادي للمؤسسات والرفقي بها عبر تقوية برامج إحداث الخزانات المدرسية والقاعات المتعددة الوسائط وبرامج الصحة والرياضة وتلقين الفنون التشكيلية والموسيقى ومختلف الأنشطة الموازية.

✓ التتبع والمراجعة المنظمة للمناهج من أجل تحسين ملاءمتها وضمان الانسجام ما بين المواد والأسلاك مع استحضار البعد الجهوي والمحلي فيها.

✓ تحديث وتقوية تدريس اللغات الوطنية والأجنبية والعلوم والتكنولوجيا.

✓ تقييم منهجي وفعال للتعليمات وكذا للمؤسسات التعليمية والموارد البشرية.

✓ توفير الدعم التربوي للتلاميذ الذين يعانون صعوبات.

أما العنصر الثاني، فيهم المقاربة المعتمدة من قبل الإدارة المركزية لقطاع التربية والتي أبانت عن محدوديتها، حيث أنه بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها غير ما مرة من طرف صاحب الجلالة ومن لدن الحكومة لم يتمكن المسؤولون عن تدبير القطاع من خلق ظروف مواتية لانخراط تام وتعبئة واسعة للمجتمع ولتختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين في أورايش إصلاح المدرسة الوطنية بل بقي هؤلاء المسؤولون حبيسي ممارسة إدارية بيروقراطية وروتينية، في الوقت الذي أصبح فيه من اللازم العمل وفق مقاربة "منهجية المشروع" القائمة على تحديد الأهداف المتوخاة وتقوية قدرات التنفيذ، والارتكاز على تطور مؤشرات الإنجاز وتقييم النتائج.

إننا نتفهم أن تطبيق إصلاح في هذا الحجم يطرح العديد من مشاكل الحكامة، حيث يوجد بين وضع تصور لمشروع شامل وترجمته ميدانيا العديد من المتدخلين، وفي إطار هذا التصور نعتبر أن نجاح إصلاح من هذا الحجم يبقى وثيق الارتباط بالاعتبارات التالية:

◆ إرادة سياسية حقيقية ومتجددة يعبر عنها فعليا وباستمرار.

◆ تعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية واستعمالها بشكل أمثل.

◆ التخطيط والبرمجة الصارمة والدقيقة مع وضع أهداف واضحة وجدول الاستحقاق للإنجاز.

◆ تعميق ثقافة تقييمية للإنجازات ووضع آليات للتتبع والقيادة.

◆ إدارة ومسؤولون قادرين على تدبير القطاع بدنامية وإرادة وبروح ريادية عالية.

أما بخصوص تعميم الولوج للتربية فإن مبدأ تكافؤ الفرص يشكل بالنسبة لنا تحديا للعدالة ومركزا للمواطنة وشرطا محوريا للتنمية، إذا لا يمكن لأي بلد أن يتقدم ولا لأي مجتمع أن يزدهر إذا بقيت شرائح عريضة من الشباب والأطفال خارج النظام التعليمي، تتخبط في الجهل والأمية.

لكن في هذا المجال المتعلق بتعميم التعليم المدرسي وبالرغم من طابعه الإلزامي لا يزال أزيد من مليون طفل وشاب خارج المدرسة وهذا مؤثر جد مقلق.

إن التقدم نحو تعميم التعليم بالوسط القروي والمناطق الصعبة المحيطة بالمدن لا يمكن أن يتحقق عبر توسيع العرض في مجال التربية فقط، والذي يبقى محدودا جدا، بل يستلزم الموضوع وضع إستراتيجية وطنية تتراوح بين العديد من العوامل المتكاملة، والتي يتم تحديدها على صعيد الجهات والأقاليم والجماعات وتستجيب للحاجيات الحقيقية للفئات المستهدفة ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

■ تسريع وتيرة توسيع وتحسين العرض المدرسي وبالخصوص على مستوى السلك الإعدادي مع الحرص على الاستعمال الأمثل للبنيات والوسائل المتوفرة.

■ تبني مقاربة مجالية تسمح بتعبئة قوية للإمكانات والوسائل في

التضامن الوطني، إذ يمكن اقتراح وبصفة استثنائية زيادة في معدل فرض الضريبة على القيمة المضافة على بعض الخدمات أو المنتجات بنقطة واحدة لفائدة هذا الصندوق، إضافة إلى إمكانية اقتطاع سنتيم واحد عن كل درهم في المكالمات الهاتفية، وضريبة تضامنية تفرض على فائض القيمة الناتج عن المعاملات داخل البورصة وفرض ضريبة على القطاعات التي يمكن أن تستفيد من التمدد كقطاع التأمينات مثلاً.

(4) إعادة انتشار موظفي الوظيفة العمومية والجماعات المحلية لسد الاحتياجات الهامة لإدارة المؤسسات التعليمية.

(5) تحويل المناصب الكاملة إلى أوصاف المناصب مع تغطية اجتماعية كاملة وذلك بناء على طلبات رجال التعليم الذين يرغبون في التفرغ الجزئي والذين أمضوا عددا من السنوات كحد أدنى من الخدمة.

(6) دعم جبائي للتعليم الخصوصي.

تلكم بعض الملاحظات التي نرتي إبداءها، معلنين عن دعمنا لسياسة الحكومة في هذه المجالات وتصويتنا لصالح ميزانياتها القطاعية.

قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

في ظل هذه التغييرات السياسية والطموح الديمقراطي المشروع، لا يمكن تصور ربح معركة الكرامة بمعزل عن تحقيق كرامة المرأة، لأن ربح التغيير الديمقراطي لا يتوقف عند باب مطلب المساواة لفائدة المرأة. ولا يمكن تصور ربح معركة التنمية الشمولية بالتضحية بحقوق المرأة.

إن التنزيل الفعلي للدستور هو الحرص على ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الجنس وتقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي وتأمين المساواة في الحقوق والكرامة بين المواطنين والمواطنات دون السعي لتجزئ هذه الحقوق أو تدويرها في قالب إيديولوجي وفي خطاب أخلاقي وموعظي يحاول اختزال المرأة في أدوار بيولوجية في خدمة الرجل وتحت إمرته.

إن المرأة والرجل يبنيان سويا حاضر هذه الأمة، وبتضافر جهودهما معا سنبنين مستقبلا زاهرا لهذه الأمة. ولن يتأتى هذا إلا بـ:

- الحفاظ على المكتسبات وتمييزها والسعي الأكيد نحو المناصفة بين الرجل والمرأة؛

- اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة للحد من العنف ومن كل أشكال التمييز في حق المرأة؛

- تبيين وتأكيد المقاربة العرضانية لقطاع التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، باعتبارها قضايا تهم كل القطاعات الحكومية؛

- ضمان ولوج المرأة لمراكز القرار السياسي وتعزيز مشاركتها السياسية؛

- تفعيل مضامين الأجندة الحكومية للمساواة لتدارك الاختلالات وتجاوز النواقص؛

✓ تحسين طرق ومساطر الإخبار والتوجيه.

✓ تقوية التأطير والدعم لفائدة المدرسين ومديري المؤسسات.

✓ وضع مخططات للتكوين المستمر لفائدة المدرسين.

✓ إحداث شبكات مدرسية تضم حول كل ثانوية، روافدها من مدارس ابتدائية وإعداديات وتسمح باستعمال مشترك وشامل للوسائل المادية والبشرية.

وينبغي أن تصاغ كل هذه المبادرات في شكل مخططات وهي ما نسميه "مخططات الجودة" ذات أهداف وطنية تتم أجزائها جموعيا ومحليا ووفق رزنامة محددة تدقق مسؤولية كل طرف وتوفر الوسائل المادية والبشرية الملائمة.

ومن العوائق التي ينبغي الانكباب عليها في حل إشكاليات التربية والتكوين، هناك معضلة التمويل، فعلى الرغم من الجهود الجبار المبذول من لدن الدولة والممثل في الميزانية المرسودة لقطاع التربية الوطنية بما في ذلك التعليم العالي والذي يكون ما يفوق ربع الميزانية العامة للدولة أو 6% من الناتج الداخلي الخام، فإن هذه الاعتمادات تبقى غير كافية بالنظر للأهداف المعلنة وهو المعطى الذي وقف عليه بكل تبصر وشجاعة تقرير المجلس الأعلى للتعليم.

وبالرغم من الزيادة التي سجلتها الميزانية في سنوات "عشرية التربية" والتي همت بالأساس نفقات الأجور التي تفوق 80% من الميزانية فإن قدرات تطوير وتحسين العرض المدرسي بقيت جامدة الحجم بل وتراجعت من ناحية القيمة خلال نفس الفترة ومن جهة أخرى فإن تكلفة التكوين المستمر للتلميذ (أي الميزانية الإجمالية على عدد التلاميذ) ما زالت ضعيفة خاصة بالنسبة لطور الابتدائي حيث لا تتجاوز 3500 درهم لكل واحد وفي المتوسط تبقى هذه التكلفة عشر مرات أقل مما هي عليه في بعض البلدان المتقاربة مع بلدنا.

من الواضح انطلاقا من الإمكانيات المحددة للدولة وفي الظرفية الصعبة التي تجتازها البلاد أن الميزانية لا تكفي لوحدها للاستجابة لهذه الحاجيات المتزايدة.

وحتى يتسنى لبلدنا تحقيق الأهداف التي سطرها في هذا المجال من خلال بناء مدرسة جيدة للجميع أصبح من الضروري سن سياسة جديدة معبئة للإمكانيات والوسائل.

وفي هذا الاتجاه ومن أجل تقوية وتوسيع الإسهام المالي للسلطات العمومية نقترح مخطط تمويل إضافي من خلال:

(1) إعادة تفعيل الاتفاقية المبرمة مع صندوق التجهيز الجماعي.

(2) منهجية جديدة تقضي باللجوء للكراء المفضي إلى التملك للمقرات الإدارية والمؤسسات التعليمية.

(3) صندوق يدعم التربية، يمول من عائدات التفويت المربح للمقرات الإدارية غير المستعملة الموجودة في مراكز المدن وكذلك من خلال التركيز على قيمة

ولقد محمد الدستور الجديد، من خلال أحكامه المتقدمة التي تعيد تنظيم الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، الطريق أمام إعادة تنظيم ديمقراطي للاختصاصات بين الدولة والجهات، مع تكريس المبادئ الأساسية للجهوية المغربية، والمتمثلة في الوحدة الوطنية والترازية، والتوازن والتضامن والممارسة الديمقراطية، وانتخاب مجالس الجهات عبر الاقتراع المباشر ونقل السلطات التنفيذية لهذه المجالس إلى رؤسائها.

وفي هذا السياق، أقترح التداول حول أفكار تهم تنظيم الجماعات الترابية وأنماط إدارتها وتقوية آليات الحكامة في ظل مقتضيات الدستور الجديد:

- إن التفكير في إحداث "هيئة عليا" على شكل مجلس يتكون من تمثلي مختلف مستويات الجماعات الترابية للمملكة (الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المحلية) التي تنتظم في جمعيات وتكون في علاقة مباشرة مع الحكومة. وتستشار في كل مشروع إصلاح يهم الجماعات الترابية ويكون له تأثير على ممارسة صلاحيات الجماعات المحلية أصبح أمرا ملحا.

- وسيكون لمجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) وظائف هامة في هذه البنية المحدثة، لتسهيل التواصل بين مختلف المتدخلين.

- يجب وضع "ميثاق للحكامة الترابية" ينبثق عن حوار وطني للجماعات الترابية بالمملكة ويجمع المقاربة التشاركية في صلب انشغالات مغرب اليوم، مغرب ما بعد فاتح يوليوز 2011.

- إن من المميزات الأساسية التي تشكل نقاط قوة مشروع الدستور الجديد، هي اعتماد مبدأ الجهوية المتقدمة الذي أضفى الدعامة الأساسية للإدارة الترابية، وحجر الزاوية في تكريس لامركزية متقدمة وتنمية محلية مستدامة، فلقد تم تخصيص باب "تاسع" مكون من 12 فصلا (من 135 إلى 146) في الصيغة الجديدة للدستور للجماعات المحلية ممثلة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي أضحت هيئات لامركزية تتوفر على آليات وأدوات ووسائل قانونية ومالية لتمكينها من الاضطلاع بالدور المناط بها كمحرك أساسي للتنمية. فلقد أصبحت الجهات والجماعات الترابية الأخرى، تتوفر، "في مجالات اختصاصاتها وداخل دائرتها الترابية، على سلطات تنظيمية لممارسة صلاحياتها" ويجب الحرص على توسيع صلاحيات الجهات وبالأخص في مجال التنمية الاقتصادية والابتكار والتكوين. وإن مقاربة الجهوية من خلال مفهوم "أحواض الحياة الاقتصادية" (Bassins de Vie Economique) أو ما يصطلح تسميته ب (B.V.E) كمقاربة للتنمية الترابية لمن شأنه أن يمنح أرضية نظرية لمقاربة هذه الإشكالية.

وهذه الإحالة لدراسة وأعدتها وزارة السكنى والتعمير وإعداد التراب الوطني سنة 2008 تطرح مسألة مدى تفاعل المؤسسة التشريعية مع مختلف الدراسات القيمة والأبحاث الأكاديمية واستعانة البرلمان بمجلسه،

وعلى المستوى التشريعي، نؤكد حرصنا على التسريع بإعداد القانون التنظيمي المتعلق بهيئة المناصفة وملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية، وخصوصا منها المتعلقة بمجموعة القانون الجنائي ومدونة الأسرة.

وعلى المستوى المدني، نؤكد حرصنا على دعم جمعيات المجتمع المدني الجادة والفاعلة في مجال حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، باعتبارها امتدادا للفضاء الدستوري ومتنفسا حقوقيا يكرس مبادئ التعبير الحر والتعدد في الرأي والمسؤولية والوطنية.

وعلى المستوى السياسي، نؤكد على ضرورة شجب الأصوات التي ترتفع هنا وهناك لفرض الوصاية على المرأة باسم قراءة رجعية لمبادئ ديننا الحنيف أو منعها بأي شكل من أشكال التهديد والوعيد من ممارسة حقوقها الدستورية كاملة وتقليص مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بناء مجتمع كامل الحقوق لمواطنيه رجالا كانوا أو نساء.

السيد الرئيس،

هذه ملاحظتنا وبعض مقترحاتنا بخصوص بعض القطاعات المدرجة ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ونتمنى من الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار.

وشكرا.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

الجماعات الترابية ليست عبئا.. إنها ثروة وطنية..!

شكل الخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 منعطفا تاريخيا بين عهدين، عهد العشرية الأولى من حكم محمد السادس تحت آخر دستور للعهد الحسني الذي سمح بتحديد بنية الدولة ومؤسساتها السياسية، وعهد ما بعد دستور فاتح يوليوز 2011 الذي أعاد النظر في ملامح بنية الدولة وجدد تركيبتها وهام الجماعات الترابية للمملكة. وقد محمد خطاب 9 مارس لأهم معالم الإصلاح السياسي والمؤسسي من فصل للسلط وتوضيح لاختصاصاتها وتقوية للأجهزة المنتخبة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بجانب التنصيب على منظومة إضافية تهم الحقوق والحريات العامة التي أتى بها الدستور الجديد.

وإذا كان المغرب قد شرع بالفعل في مسلسل تغيير ديمقراطي هادئ من داخل المؤسسات، فالأمر يتعلق اليوم بالتفعيل الفعلي والصرح لمضامين الدستور الجديد وتنزيله بالشكل الصحيح حفاظا للمؤسسات الدستورية على انسجامها وتجانسها، فإن الجهوية تعتبر من صميم إصلاح بنية الدولة وطرق اشتغال المؤسسات وعلاقة السلط ببعضها ومراجعة نظام الغرفة الثانية للبرلمان.

- إن مسلسل اللامركزية والجهوية المتقدمة قد بلغ مراحل النضج التي مكنته من إرساء مختلف الوحدات الترابية كمحرك للازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والثقافي وكريزة لتنمية جموية مندمجة ومتنوعة، وإن نظام اللامركزية ببلادنا يسير في خطى متأنية... وهو وليد عقود من التطور والتشكل.. وكل مرحلة من هذا المسار الطويل تقتضي توقفا للتأمل وللتقييم ولتصحيح المسار. ومرحلة ما بعد دستور فاتح يوليوز 2011 تمهد لمرحلة التدبير والإدارة الحرة والمسؤولة للجماعات الترابية. وعلينا جميعا ربح هذا الرهان، وهو رهان قيم ومبادئ ورؤى مستقبلية.. وهو كذلك رهان قيادة (leadership) ونظام حكامه وتوفير إمكانيات وتدبير مؤسس على ثقافة النتائج والمحاسبة.

وبما أن لا أهمية ولا قيمة للمؤسسات إلا بقدر ما يقدم لها الرجال والنساء من بذل وعطاء وإخلاص، ولأجل وضع محام المنتخب والتزاماته السياسية والأخلاقية في صلب هذا الرهان التنموي وتمكينه من تكوين جيد يليق برهانات المرحلة. يتعين:

- اقتراح استراتيجيات تكوين وخطط عمل تضع في صلب رهان التنمية المحلية انتظارات وحاجيات نساء ورجال هذا البلد الكريم؛
- دعم المشاركة المثلى للمواطنين في الحياة السياسية المحلية وفي مراكز القرار بالجماعات الترابية؛
- تعزيز القدرات القيادية للمنتخبين، وبالأخص للنساء المنتخبات في إطار مقارنة النوع الاجتماعي في إطار تدبير الشأن المحلي؛
- دعم التشبيك والانخراط في مختلف التنظيمات الإقليمية والجهوية والدولية للمجالس المنتخبة لتسهيل تبادل التجارب وإغناء المسار السياسي والتدبري للنساء والرجال القيمين على تدبير الشأن المحلي؛
- دعم تكوين المنتخبين في مجال "الحكامة المالية" وتدبير المشاريع؛
- الاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في مجال تكوين المنتخبين والمنتخبين؛
- وضع نظام أساسي خاص بالمنتخب المحلي.

أما فيما يخص مجال الجبايات المحلية، فعلى التوجه نحو فكرة تمويل كل البرامج والسياسات العمومية المرتبطة بالتضامن والتعاون الوطني من ميزانية الدولة.

كما يتعين تمكين الجهات الاقتصادية من سلطات جباية حقيقية، وبالتالي يقتضي الأمر إعادة توزيع منتج الضرائب بين الجهات والأقاليم والمجالس المحلية.

وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالخبراء والأخصائيين في مجالات عديدة تهم مختلف مقاربات تدبير الجماعات الترابية ورهاناتها التنظيمية والهيكلية والقانونية والمالية... وغيرها،

- يجب الحرص على إدماج فكرة "التنوع الترابي" (diversité des territoires) ضمن تصوراتنا للجهوية المتقدمة، لما لها من انعكاس على عملنا ومحمدنا التشريعي، وذلك بتشجيع دراسة خيارات التكيف التنظيمي والقانوني لإدماج الخصوصيات الجهوية ضمن الجهد التشريعي لمجلس المستشارين، والموجه أساسا في اتجاه مقاربات تدبير الجماعات الترابية.

هذه إحالة أخرى تجرنا إلى مدى قابلية التجاوب والتفاعل لدى الغرفة الثانية مع مقترحات جادة في الموضوع... وخبر مثال على ذلك مقترح قانون يتعلق بإحداث مجلس وطني للمناطق الجبلية ووكالات خاصة بالكتل الجبلية الرئيسة في المملكة يصب في نفس الاتجاه، والذي ظل حبيس الرفوف منذ شهر فبراير من سنة 2009.

- يجب تدعيم نظام الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز وتقوية صندوق التضامن بين الجهات وصندوق للتأهيل الاجتماعي (الفصل 142 من الدستور) لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وإدماج المقاربة البيئية المستدامة ضمن الإشكاليات الجهوية المطروحة.

- إن نص الدستور الجديد يعكس الأشواط الهامة التي قطعها المغرب في ما يخص مقتضيات القانونية والموارد المالية والبشرية، في سبيل تقوية استقلالية الهيئات المنتخبة، بهدف جعل اللامركزية والجهوية على الخصوص، رافعة حقيقية للتنمية. ومن هذا المنطلق يجب الحرص أشد ما يكون الحرص على وضع نظام خاص لتكوين منتخبي الغد.. وإدماج كل هذه الخصوصيات التي تطرقت لها سالفًا ضمن رهانات التكوين، بجانب المقاربة التشاركية ومقاربة النوع الاجتماعي والحكامة الترابية ضمن انشغالات هذا الورش التأهيلي الهام.

- إننا قليلا ما نتحدث عن محام المنتخب، الذي يعتبر انتدابه عملا تطوعيا مواطانيا.. واختصاصاته ومهامه الانتدائية والتشيلية ينظمها ويقتنها القانون. وإذا علمنا أن الخيار اللامركزي بالمغرب هو خيار استراتيجي لا رجعة فيه.. بحكم أنه إثبات وتأكيد لحريات فردية وجماعية وترجمة للديمقراطية المحلية ولديمقراطية القرب. وبالتالي فالجماعة المحلية هي مهد الديمقراطية والحرية وهي منطلق قوة الشعب الحر.. في اختياراته التنموية.. في توجهاته المستقبلية.. وفي طموحاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وبدون مؤسسات جماعية يمكن لأمة أن تتوفر على حكومة حرة.. لكنها لن تتوفر على روح الحرية. وقد عزز ديننا الحنيف هذه الفكرة الجوهرية ب "وأمركم شورى بينكم"

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

سنكتفي في تدخلنا في القطاعات التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناقشة قطاع البيئة في علاقته بقطاع الطاقة، لأننا نعتبر مسألة البيئة لم تتل ما تستحقه من نقاش واهتمام رغم أنها مسألة مطروحة بإلحاح دوليا ووطنيا.

فقد عقدت العديد من المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة تهتم بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بهدف تحسين نوعية حياة البشر وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية دون التضحية بالجمال البيئي والحفاظ على توازنه العام في نسق عالمي ودولي يضمن دعم الحياة فوق كوكب الأرض بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون إتلاف موارد الأرض بطريقة تحول دون تلبية احتياجات أجيال المستقبل.

ونظرا لانخراطه في عدد من الاتفاقيات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومحاربة التصحر وتحسين الحكامة البيئية الدولية، واحتراما لالتزاماته الدولية بهذا الخصوص، ساهم المغرب بشكل فعال في المجهودات المبذولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي، حيث ساهم في تنفيذ تصريح ريو وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية التي رسمتها منظمة الأمم المتحدة، كما أدرج هذه الانشغالات البيئية المرتبطة بالتنمية في مبادراته في إطار التعاون جنوب - جنوب.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذ المغرب إجراءات تشريعية وتدابير حثائية ووقائية لحماية البيئة والحد من المشاكل البيئية.. ومن ضمنها ظهير 26 نونبر 1962 والقانون الجنائي (الفصل 609) الذي يضبط المخالفات المتعلقة بطرق المحافظة على الصحة العمومية. وجاء قانون الماء في سنة 1995 ليركز على العقوبات والمخالفات الصادرة في حق ملوئي المياه (الباب 13) على إثر إعلان عشرية 2005-2015 كعهد دولي للماء من أجل الحياة، انتهت وطنيا بوضع المخطط الوطني للماء سنة 1995. ويشكل هذا المخطط الإطار المناسب لإقرار اختيارات جديدة لتدبير الموارد المائية، بتبني مبادئ الفعالية الاقتصادية، والتضامن الاجتماعي والاستدامة البيئية.

وفي مجال حماية المجال البحري، اتخذت تدابير وقائية الهدف منها تنظيم ومراقبة ولوج المنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب أمام البواخر التي يمكن أن تشكل تهديدا لبيئته البحرية، وذلك على إثر غرق ناقلة للنفط آنذاك في عرض السواحل الإسبانية، حيث أقرت الحكومة المغربية منذ تاريخ 5 دجنبر 2002 بضرورة التصريح المسبق لولوج المجال البحري الخاضع لسيادة الدولة المجاورة للبحر بهدف حماية حقوق الدولة في ثروتها الطبيعية

البحرية بسبب تزايد الكوارث التي تسببت فيها بعض ناقلات النفط. وجاء اعتماد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة في سنة 2010 ليكرس التزام المغرب بالتنمية المستدامة: هذا الميثاق الذي تم اعتماده على أساس ثلاث مقاربات، الأولى ترابية، وتتمثل في إشراك جميع جهات المملكة، في هذا المسلسل، وضمان مساهمتها فيه، والثانية، تشاركية وتتطلب انخراط جميع الفاعلين الاقتصاديين، والمنظمات غير الحكومية، والثالثة براجماتية تتجسد في مشاريع ذات أهمية قصوى على الصعيد الوطني.

كل هذا الجهد التشريعي والقانوني يقتضي اتخاذ تدابير تقنية للحد من أضرار البيئة، ومن ضمنها التدابير الوقائية لحماية الهواء من التلوث كالحرص على تخفيض استهلاك الوقود في القطاع الصناعي، كخفض كمية الملوثات الناتجة عن حرق الوقود في مختلف الصناعات وإبعاد المصانع عن المدن (الحرص على تبني سياسة للمدينة تأخذ بعين الاعتبار إقامة مصانع في أراضي غير صالحة للزراعة للتقليل من خطورة التلوث على المجالات الآهلة للسكن) وتشجيع إقامة أحزمة من الأشجار حول المصانع من أجل التقليل من حدة التلوث بالغازات السامة والجزيئات المنبعثة من المصانع.

وفي مجال النقل يجب الحرص على خفض انبعاث عوادم السيارات بالتشجيع على استعمال البنزين الخالي من الرصاص وصيانة المحركات، واستبدال المحركات القديمة بمحركات جديدة.. وتشجيع النقل العمومي.. واعتماد خطط عمومية جريئة لتعميم النقل السككي ووسائل النقل الصديقة للبيئة.

كما يقتضي الوضع الحرص على تعميم معالجة النفايات ليشمل المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة مع الحرص على إيجاد صيغ ملائمة لمحاصرة المشكل ومعالجته على صعيد التجمعات السكنية بالجماعات القروية.. مع اعتماد برامج طموحة لتحويل البقايا الصناعية أو المنزلية لإعادة استغلالها في مجالات أخرى كاستخراج الأسمدة والطاقة وتشجيع الفرز الذكي للنفايات.. وتقليل الكميات الملقاة من المواد العضوية القابلة للتأكسد...

إن مطمح إحداث مواقع لمعالجة النفايات الصلبة والسائلة، في القطاعين العام والخاص، ومعالجة المياه المستعملة في أفق معالجة 260 مليون متر مكعب، من هذه المياه، في السنة، بغاية إعادة استعمالها، من جديد، في سقي المساحات الخضراء، والأراضي الزراعية هو تطلع وطني طموح يجب تقويته وتعزيزه

إن مجال التدبير المفوض وارتباطه بالالتزامات البيئية للدولة أمر يستحق التوقف:

فهل سمح منح رخص استغلال القطاعات الاجتماعية كالتطهير وتجميع النفايات وتوزيع الماء والكهرباء للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية بتحقيق قيمة مضافة كما ونوعا في المجال البيئي بجماعاتنا الترابية؟ وهل يمكن التفكير في توسيع الإجراءات التقنية المتخذة حاليا لتشمل خدمات جديدة في مجال تلوث المياه كإقامة سفن خاصة بتنظيف الأنهار وتنقية أحواض

التجاذب والتنافر بين إكراهات الإنتاج الاقتصادي وحاجيات التوازن البيئي بمختلف جهات المملكة.. في أفق التشخيص الدقيق والاستكشاف الترابي من أجل التحكم في الدينامية المحلية وتطوير آليات التهيئة وإنجاز دراسات حول نظم المعلومات الترابية، وإدماج الهاجس البيئي في انشغالاتها النظرية والاستشرافية لمختلف الأنشطة المتوقعة بجهات المملكة.

إن مسؤولية الدولة هي توفير لوحة قيادة ومراقبة لمختلف المتدخلين على مستوى جهات المملكة.. (فاعلين اقتصاديين، منتخبيين، مخططين، مستثمرين، ...) لقياس مستوى المخاطر البيئية، الواقعية منها والمحتملة في حدودها الدنيا والقصوى، ومستويات مواجهتها والحد من انعكاساتها السلبية على صحة الإنسان وعلى جودة الهواء والماء ومختلف المؤشرات الجهوية التي يتم تحيينها وتدقيقها.. فهل للمرصدين الجهوية إمكانيات رصد الواقع البيئي بجهات المملكة؟

السيد الرئيس،

أملنا أن يأخذ القطاع الحكومي المعنى الأفكار والمقترحات التي عبرنا عنها في هذه المداخلة وإدماجها ضمن برامجه والعمل بنجاعة أكثر واتخاذ قرارات سليمة من أجل بيئة سليمة.

الملحق السادس: مداخلات فريق الاتحاد الدستوري بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية برسم مشروع قانون المالية 2012.

إن مناقشة الميزانيات تأتي في ظرفية خاصة، ظرفية يعرف فيها مشروع قانون المالية الحالي قفزة انتقالية مبنية على معطيات جديدة ومقاربات مختلفة.

واعتبارا لكون مشروع النظام التربوي قاطرة لتطوير وتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا، بات كل واحد من الموقع الذي يشغله مطالبا برد الاعتبار لهذا القطاع مدرسة، ومدرسا، وتلميذا على حد سواء، حتى تكون المدرسة آلية فعالة لتحديث المجتمع ورافعة أساسية لتطويره.

لقد آن الأوان لتقوم الحكومة بفتح حوار وطني جاد وصرح مبني على مرجعية وأهداف واضحة حول القضايا المصيرية " للمنظومة التعليمية" حتى

السودود. وإعادة استعمال جزء من المياه المعالجة لتغطية العجز المائي.. وتدوير النفايات. وغيرها من الخدمات البيئية التي يمكن التفكير في خلق وحدات تكوينية متخصصة بالمعاهد والجامعات.. لخلق فرص شغل جديدة.. وإنشاء تعاونيات أو مقاولات مواطنة في هذا المجال؟

كما أن إحداث وكالة لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية سنة 2010 بهدف إدارة وتدبير المشروع المغربي للطاقة الشمسية يصب في صلب مطمح المغرب للرفع من مساهمة الطاقات المتجددة إلى مستوى 12,5 % من استهلاك الطاقة الأولية في أفق 2020. وهذا رهان مستقبلي يضع المغرب في موقع الريادة على مستوى حوض المتوسط الجنوبي.

إن مجال البيئة والاستدامة يقتضي جهدا جماعيا مؤسساتيا.. والتزاما فرديا مواطنانيا.. في أفق بناء وعي بيئي جماعي يتوخى تغيير السلوكيات السلبية، والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع في دينامية تفاعلية وتفاعلية تقوم على أساس احترام حق الأجيال القادمة في الاستفادة بشكل مستدام في التنوع البيئي وفي الرصيد الطبيعي والتاريخي للوطن، مع الحرص الفردي والجماعي على تحقيق التنمية المتوازنة، وتحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين. مما سيسمح بالحفاظ على المجالات، والمحميات والموارد الطبيعية، وكذا التراث الثقافي، في إطار عملية التنمية المستدامة.

كما يقتضي جهدا بيداغوجيا وتربويا جماعيا بهدف إدماج الانشغالات البيئية، في السياسات القطاعية. وهنا نطرح سؤالا جوهريا في سياق تنزيل الدستور الجديد الذي ينص في بابه الرابع على اختصاص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة حول الدور المنوط عمليا بالمرصدين الجهوية التي عهد إليها بمتابعة الوضعية البيئية وحالة النظام البيئي في البلاد وإعداد تقارير سنوية عنها، وتصحيح الاختلالات المسجلة في هذا المجال؟

إن تبعات التطور الاقتصادي المطرد والمتسارع، الصناعي منه والفلاحي والتكنولوجي، يجعل بيئة البلد تعاني من وضع هشاشة وترقب دائمين، تضاعف من إكراهاتها الانعكاسات الخارجية لمختلف المضاعفات البيئية، التي تسبب مشاكل بيئية كثيرة في عدد من بلدان العالم، والتي لا تعترف بالحدود الوطنية، ومن ضمنه معضلة التغيرات المناخية التي تستفحل يوما بعد آخر، ومضاعفات الحوادث النووية.. وغيرها. وهي إشكاليات دولية تقوم معالجتها على حد أدنى من التنسيق والاحترار الدولي.

لكن البعد الوطني لانعكاسات الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الطاقية على المجال البيئي هو مسؤولية وطنية تتعهد المؤسسات والهيئات الحكومية والتمثيلية بضمانها.. مما يقتضي إنجاز دراسات جهوية حول نظم الإنتاج المحلية تدمج مناطق الأنشطة الاقتصادية وأحواض الشغل والتكوين ومناطق

بدون الماء الصالح للشرب لكافة المواطنين، ولا صحة في غياب تغطية صحية لكل شرائح المجتمع، ولا يمكن التفكير في مثل هذه التغطية في ظل تفاش البطالة وأزمة الاقتصاد ولا صحة كذلك دون قضاء نزيه.

إن الوضع الحالي لقطاع الصحة يشكو خصا صا واختلالات كثيرة، تتجلى في صعوبة الولوج إلى العلاجات الطبية بالنسبة للفئات الأكثر فقرا ولساكنة الوسط القروي والمؤشرات الأخيرة شاهدة على ذلك: سرير واحد لكل ألف نسمة ونسبة الاستشفاء لا تبلغ سوى 4,7 بالمائة وطبيب واحد لكل ألف و700 نسمة، وممرض لكل ألف نسمة.

ناهيك عما تعرفه المستشفيات العمومية من مجموعة من النقائص، منها سوء التدبير والمراقبة، غياب التنسيق في ما بين العلاجات الأساسية على المستوى الوطني.

عدم التكافؤ ما بين التجهيزات التقنية والموارد البشرية الضرورية لتشغيل هذه التجهيزات.

بالإضافة إلى سوء استقبال المرضى والتكفل بهم، وتفشي ظاهرة الرشوة وغياب روح المسؤولية لدى بعض مهنيي قطاع الصحة. إن النهوض بالقطاع الصحي سيلزم:

- التسريع بوضع الخريطة الصحية وتفعيلها لضمان التوزيع العادل للخدمات الصحية والحد من الاختلالات المحلية، والتنسيق بين كافة المتدخلين في القطاع، وإدماج القطاع الخاص ضمن رؤية شمولية وتكاملية للعرض الصحي لما يتضمنه ذلك من بلورة سياسة التخطيط الفعال للحاجيات والأمراض.

- استثمار النظام المعلوماتي، لوضع قاعدة المعلومات الطبية الأساسية للمرضى والأمراض كمحددات ضرورية لنجاعة التدخل للسياسة العامة للصحة.

- إن تنفيذ وإنجاح مشروع نظام المساعدة الطبية "راميد" يستلزم حسا وطنيا وإنسانيا من الجميع لتدليل الصعوبات وتسهيلها أمام المواطنين حتى يتم ضمان الحق في العلاج للجميع.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

عرف القطب العمومي بقنواته التلفزية والإذاعية توسيعا في مكوناته، لكننا نرى أن هذا التوسيع هو مجرد تطور كمي، لا يعكس تطلعات المهنيين والمواطنين الذين يأملون في أن يكون هذا التطور موازيا بتطوير كيني ونوعي، والذي لن يتأتى إلا بوضع سياسة عمومية واضحة المعالم. فإصلاح الإعلام يتطلب تدبير عقلاني شفاف، مع تمتيعه بالحرية حتى يتمكن من القيام بمهمة المرفق العام في إطار من المسؤولية وطبقا لدفاتر التحملات، ومع تقوية هيئة التحكيم السمعي البصري (الهكا).

يتم وضع حل لسياسة الترقيع التي عرفت المحاولات المتكررة لإصلاح التعليم منذ الاستقلال، وإيقاف أوجه القصور التي يشكو منها هذا القطاع والتي تتجلى فيما يلي:

- اكتظاظ في الفصول الدراسية.

- ارتفاع نسبة التكرار (9,3% في التعليم الابتدائي، و16,3% في التعليم الإعدادي و18,1% في التعليم الثانوي التأهيلي)

- ارتفاع في نسبة الانقطاع عن الدراسة (3,1% في التعليم الابتدائي و10,8% في التعليم الإعدادي، و9,2% في التعليم الثانوي والتأهيلي).

- تدني في نسب إتمام الأسلاك: 86,5% في التعليم الابتدائي و64,6% في التعليم الإعدادي و36,2% في التعليم الثانوي والتأهيلي.

- النقص الحاصل في المدرسين وأطر الإدارة والأطر التربوية والأعوان.

- ضعف في تأهيل الموارد البشرية.

- إن تحقيق نجاعة التدبير التربوي والإداري يتطلب أولا تطوير وتفعيل آليات الحكامة المحلية من خلال تعزيز الاختصاصات المفوضة للمؤسسات التعليمية في مجال التدبير الإداري والمالي.

- ثانيا: تعزيز المزيد من الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتنظيم العلاقة بينها وبين البنيات التابعة لها.

السيد الرئيس،

إن شعار تحسين الجودة في التعليم العالي يندرج في إطار الخطاب المتزايد نحو جعل شركات المؤسسة الجامعية مع مختلف مكونات المجتمع كمصدر للتمويل، وهو توجه يدفع بالجامعة أن تصبح مقبولة بحجة أن لا تبقى إدارة تسير بالأسلوب التقليدي، ولهذا الغاية نص القانون 01.00 في المادة 7 على المساهمة في المقاولات، إنشاء الشركات، بيع الخدمات... إلخ، وهو ما يتيح للجامعة وهي مؤسسة تخضع للقانون العام، أن تقوم بعمليات تجارية محضة لتنويع مصادر التمويل، والبحث عن المردودية لفائدة المالية العمومية وعلى هذا النحو يمكن اعتبار شعار "الارتقاء بجودة التعليم".

إن الإصلاح الحقيقي هو الذي يوجه المنظومة صوب فهم العلم كمنظومة تحريري للفكر الإنساني يستعمل التقنية في أفق غايات وقيم محددة بحيث تكون المدرسة والجامعة غاية في ذاتها ومن هذا المنطلق يتعين على الجامعة أن تلعب دورا كاملا في توطين العقل والمعرفة وثقافة حقوق الإنسان والحرريات العامة.

السيد الرئيس،

إن الحقل الاجتماعي يعتبر المحك الأول لتكريس الانتقال الديمقراطي الفعلي، لهذا نرى أن مجال الصحة، لا يمكن تطويره في بلادنا إلا بربطه بمختلف القطاعات الاجتماعية الأخرى، لأنه لا صحة بدون تعليم، ولا صحة

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الشؤون الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2012.

تعلمون، كما نعلم جميعا، أن هذا القطاع مؤتمن على قضايا وانشغالات وطموحات كل المغاربة لا يمكن أن تقاس بمبلغ أو تقييم بمؤشر مرقم، ولهذا فنقاشنا معكم سيكون بالأساس نقاشا يطمح إلى إبداء آراء تارة، واستطلاع أمور تارة أخرى، وكل ذلك تؤطره من جهتنا كما من جهتكم، غيرتنا الوطنية ولاسيما على الملفات المصرية التي تديرها في مجال اختصاصكم، والملفات المصرية هذه، قد يكون من نافلة القول أن نضع على رأس قائمتها ملف الوحدة الترابية، هذا الملف الذي يمكن أن نقول أنه يشهد لحظة من الترقب الساكن في ظاهره والمشتعل في باطنه، ترقب يترجم انتظار الكل لما ستفضي إليه مرحلة ما بعد تقديم المغرب لمقترحه التاريخي الراي إلى منح أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة الوطنية.

مقترح يشكل في اعتقادنا، في فريق الاتحاد الدستوري، أرضية واقعية للنقاش والتفاوض على أساس أن موقف المغرب المعلن والواضح في هذا الصدد، كون هذا المقترح يعد بمثابة هو مشروع حل سياسي نهائي لا يقبل تجاوز الخطوط الحمراء المحددة أساس في حماية كل من السيادة الوطنية والوحدة الترابية التي تعتبر الأقاليم الجنوبية جزء لا يتجزأ منها، فالتفاوض، علميا ومنطقيا وأخلاقيا، هو تقارب وتجاذب لقوى أو قوتين ذات اتجاهين متعاكسين في موضوع ما، والفروض أن يكون بحسن نية متبادلة وبطموح الخروج من وضعية الجمود، وضعية الانكماش حول المواقف الجامدة.

والمغرب، بكل موضوعية وتجرد، يؤمن بهذا المنطق بل مافتى منذ اندلاع الأزمة المتعقبة يقدم التضحيات ويتعامل مع القضية بروح عالية من المسؤولية، علما أنه صاحب الحق، والحق كما تعلمون يعلو ولا يعلى عليه. بالمقابل يعرف الكل ويسجل، المواقف المتحجرة لخصوم الوحدة الترابية، والذين لا يجدون من أسطوانة يتغنون بها سوى أسطوانة الانفصال والقراءة القاصرة والساذجة لمبدأ تقرير المصير.

تقرير المصير هذا، وأتم أعلم بذلك السيد الوزير، وجد في نزاعات دولية وإقليمية تزيد في حلول سياسية، وأساس في حل الحكم الذاتي، وهو ما يريد استيعابه بالطبع، خصوم المغرب نظرا لخلفياتهم الحقيقية، التي هي في الواقع خلفيات الطموحات التوسعية لكيان دولة مجاورة ليس إلا.

هذه الدولة بالطبع هي دولة الجزائر والتي كنا، نحن المغاربة نتفادى الإعلان الصريح لتدخلها المباشر في تحريك خيوط المؤامرات المحبوكة ضد مصالح المغرب ووحدته الترابية.

كنا نتفادى لاشيء إلا، أولا، لاعتبارات الاحترام والجوار والنضال المشترك، وثانيا وكذلك، لحكمة وتبصر وصبر المغرب الذي كان دائما يحاول

- النهوض بالقطاع السمعي البصري على المستوى مضامين البرامج بصفة عامة ومضامين البرامج الإخبارية والبرامج الترفيهية.

- إن برنامج الحكومة وعملها في مختلف القطاعات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار سياق تنامي أفق الانتظار بخصوص العدالة الاجتماعية والحكامة والديمقراطية والمساواة بالنسبة لمختلف الفئات وجميع المواطنين والمواطنات.

- التسريع بمراجعة وإخراج قانون الصحافة والنشر في اتجاه يلغي العقوبات السالبة للحرية في قضايا الرأي وحرية التعبير ويجعل الغرامات متناسبة ورقم معاملات كل صحيفة، تجنبنا للإفلاس المادي للصحف.

- يتعين أن يعكس القانون الجديد روح الدستور بخصوص توسيع الحريات وضمانها والمكانة التي أولاها للإعلام وما كرسه من تنوع وتعدد.

- التسريع بإصدار قانون بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات والإخبار إعلاما لمنطوق الدستور واستحضارا لعدد من المقترحات التي تقدم بها نواب الأمة وهيئات المجتمع المدني.

- التسريع بإحداث المجلس الوطني للصحافة والإعلام كهيئة للضبط وإعمال أخلاقيات المهنة في الصحافة المكتوبة في إطار قانوني يتسم بالقوة الإلزامية في القرارات والسلطة الاعتبارية في التنفيذ.

- مراجعة القانون المنظم لوكالة المغرب العربي للأنباء بما يضمن استقلالية أكبر على مستوى الخط التحريري ويجسد مفهوم الوكالة الوطنية الإخبارية.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن ما شهدته الحقل الديني من تطورات وحرية، فإننا ننبه للتصدي إلى تيارات الغلو والأفكار الهدامة التي تستهدف المس بثوابت ديننا الحنيف ومقومات وحدة شعبنا.

كما أننا نطالب بتوسيع وتطوير سياسة القرب ومضاعفة الجهود وتعبئة المجالس العلمية والمتعاونين معها للتصدي لكل من يريد المس بثوابتنا الدينية الضامنة للاستقرار.

كما ندعو إلى المزيد من العناية بالقيمين الدينيين ومجال التعليم العتيق وثقافة الوقف، وفي مجال الإعلام الديني ندعو إلى إيلاء هذا القطاع ما يستحقه من أهمية يستجيب للتحديات في مجال التأطير الديني ويساهم في سد الخصاص داخليا وخارجيا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

❖ **مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني**

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فكنى من حالات التمزق والتفرقة التي تسود بين دول المنطقة التي أدت إلى تأخر تطور بنيتنا الاقتصادية والحضارية، كما نوه عاليا بالدور المغربي مع محيطه العربي خاصة القضية الفلسطينية التي يقوم فيها صاحب الجلالة نصره الله بدور رائد وفعال باعتباره رئيس لجنة القدس.

السيد الرئيس،

نتقدم في فريق الاتحاد الدستوري بتحية تقدير وإكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والحرس الملكي لما تقدمه من خدمات برئاسة صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

لما تقوم به من تضحيات عالية في سبيل الذود عن حمى الوطن وحماية ثغوره وتثبيت الأمن والاستقرار، وما تقوم به من أدوار محممة في إطار المشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلام الدوليين وتدير الأزمات والكوارث الطبيعية، كما تؤكد على ضرورة أن تعمل الحكومة على توفير الاعتمادات الضرورية والكافية لهذا القطاع من أجل تحديث وتعزيز إمكانيات وعتاد هذه القوات مع العناية بالعنصر البشري تكويناً وتحفيزاً.

كما أن التطورات التي تعرفها المنطقة العربية تلقي على المغرب مسؤولية كبيرة كتشديد الحفاظ على استقراره وحماية حدوده، عبر تعزيزها لآليات المراقبة وتقوية الأنظمة الاستخباراتية والأمنية ومن هنا تتساءل عن الأهداف المتوخاة من انخراط المغرب في مبادرة "5+5 دفاع".

وفي الأخير، نطالب بالوضع نحو تفعيل العمل الديبلوماسي وذلك بالتنسيق مع جميع القوى المجتمعاتية الحية، بدءاً من البرلمان ومروراً بالأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وصحافته وانتهاء بمغاربة العالم وإشراكهم في الدفاع عن قضائنا الوطنية وعلى رأسها قضية صحرائنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

السيد الرئيس،

السيدة الوزير السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الاتحاد الدستوري بخصوص الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم القانون المالي لسنة 2012، ومن موقعنا كمعارضة بناءً ههما الوحيد إعناء العمل التشريعي من جهة والدفاع عن المصالح الوطنية من جهة أخرى، اسمحو لي أن استهل مداخلتى بقطاع:

الفلاحة والصيد البحري:

هذا القطاع الذي يحتل مكانة إستراتيجية نظر لمساهمته المهمة في

الحفاظ على القنوات الدبلوماسية وتوطيد العلاقات الثنائية كخيار لا شك في أنه أعقل من المواجهة، ولكن للصبر حدود كما يقال، وصبر المغاربة دام لأكثر من عقدين من الزمن لدرجة أن قراءة الآخر له، قراءة ضعف لا شجاعة وهو ما وجب معه تبني منهجية جديدة، منهجية السياسة الواقعية والإعلان عن المواقف الواضحة مع تحمل كل طرف لمسؤولياته اليوم وغدا إذا ما تطورت الأمور إلى شيء آخر.

هذه، السياسة الواقعية، السيد الرئيس، السيد الوزير، ترجمتها بشكل قوي واضح مضامين الخطاب الملكي التاريخي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة. خطاب حرر في الواقع ما كان في صدورنا من مشاعر الوطنية ودشن لمرحلة جديدة في المسار التراكمي للقضية، مرحلة التعبئة من أجل الوطن ومرحلة مواجهة خصوم الوحدة الترابية، بالشكل السليم والمنطقي بالطبع، أي أكونا داخل أو خارج التراب الوطني. فالمغرب له شرف إحداث رجة حقيقية في مجتمعه من جهة لإرساء المبادئ الحقوقية بمفهومها الشامل، ولكن متى كانت الحقوق، سواء كان معبرا عنها بنصوص قانونية وطنية أو مرجعيات دولية أخرى، قلت متى كانت الحقوق مبررا للخيانة أو غطاءا للمؤامرة أو سلاحا للظعن في أسس تماسك أي شعب كان أو دولة.

السيد الوزير،

ليست لدينا هنا حسابات سياسية لنستحضرها في مدى أدائكم للمهام الجسدية الملقاة على عاتقهم، كل ما لدينا هو طموح في أن تضاعفوا الجهود وتسخروا كل ما هو متاح من طاقات وإمكانيات للدفاع على ملف وحدتنا الترابية ولتفعيل مضامين الخطاب التاريخي في مجال اختصاصكم.

ونحن نعلنها في كل مرة ولكنها لا تلقى التجاوب المفروض والمأمول، نحن كهيئات سياسية أو بالتحقيق كفرق برلمانية نطمح إلى تعاون أكبر وتنسيق أكثر في سبيل تكامل في ما بين دبلوماسيتكم الرسمية ودبلوماسيتنا البرلمانية الموازية.

السيد الرئيس،

إن للمغاربة طموحا في أن يستعيد المغرب مكانته كعضو هام وفاعل في الاتحاد الإفريقي، وإننا في هذا الصدد نود منكم من جهازنا الدبلوماسي أن يجتهد وأن لا ييأس في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها.

فكيفما كان الحال، وأيما كانت الأساليب الممنهجة ضد المغرب من طرف خصومه وأساسا الجزائر، صار لازما إعادة ربط جسوره مع إفريقيا وما موافق جلاله الملك نصره الله الرامية إلى تكريس سياسة التعاون جنوب جنوب لنموذج واضح في هذا المجال.

كما أصبح من الضروري العمل على الذهاب بعيدا نحو تحقيق التعامل الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي لمواجهة التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية بما يضمن حقوق دول المغرب العربي، ولتمكين شعوب المنطقة من العيش في ظل خيراتهم وإمكانياتهم المختلفة.

إجمالية تصل إلى 900 مليار درهم إلا أنه ورغم مساهمته المميزة في الاقتصاد الوطني، إلا أنه يعاني من عدة اختلالات هيكلية وأخرى مرتبطة بالأسطول الوطني في الوقت الذي نرى فيه أن التدابير المتخذة ستبقى دون مفعول ملموس.

فالثروة السمكية هي ثروة وطنية، تفرض بالضرورة العقلنة والحكمة لتدبير القطاع بما في ذلك معايير منح رخص الصيد البحري ومدى استحقاق من منحت لهم وهذا يفرض أيضا الإسراع بإخراج مدونة الصيد البحري.

أما قطاع السياحة:

فيعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية باعتباره يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة النشيطة، إلا أن هذا القطاع يعاني من عدة اختلالات سواء بسبب الأزمة العالمية التي وصل تأثيرها إلى هذا القطاع واختلالات هيكلية سنوردها من خلال هذه الملاحظات.

سأطرق إلى السياحة القروية وأتساءل عن أسباب تهميشها رغم أن الدراسات أثبتت أن 69 % من عدد السياح الذين يفدون على المغرب يقصدون المناطق الجبلية، حيث يستفيدون من عنصر توفير النفقات بغياب المرافق والمجالات التي يمكن أن تصرف فيها الأمور وهذا العامل يفوت على خزينة الدولة مداخيل مهمة، إضافة إلى أن المغرب يتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة كان من الأجدي أن تستغل.

ولا نفوتني الإشارة إلى أن العصر البشري يعتبر المحرك الأساسي لأي قطاع، لذا نرى أنه لابد من الاهتمام بهذا المعطى وخصوصا أن هناك مؤشرا حول الخصاص في بعض التخصصات في مجال العمل الفندقي، ولابد كذلك من إيلاء أهمية بالغة بالأطر والطاقات والكفاءات والمواهب بالوزارة وذلك من خلال التكوين والتأطير المستمر وفق برامج تعتمد المناهج العلمية الحديثة والمتطورة والتقنيات التكنولوجية.

أما فيما يخص التنسيق بين قطاع السياحة وباقي القطاعات فإننا نسجل أن هناك نقص في التنسيق، فلا يمكن تحقيق أي نجاح لأي برنامج دون توفر تنسيق استراتيجي بين كل المتدخلين في القطاع وخصوصا المنعشين وقطاع النقل الجوي، إضافة إلى الغرف التي لازال دورها استشاري فقط.

نسجل كذلك ضعف إستراتيجية الوزارة فيما يخص السياحة الداخلية التي لازالت ضعيفة رغم كثرة البرامج الموجهة لهذه السياحة، إلا أنها ستبقى برامج دون تفعيل ودون نتيجة ملموسة.

لابد من التركيز على المعطى الأمني وما يستوجب من تكثيف التنسيق المصالح الأمنية وخصوصا الشرطة السياحية للحفاظ على أمن السياح، فقد لوحظ ارتفاع نسبة الاعتداءات على السياح الأجانب مؤخرا وهذا من شأنه أن يؤثر على السياحة إن لم يعالج، فلماذا لا تخصص وزارة السياحة دعما لهذه الفرق الأمنية.

الاقتصاد الوطني بحوالي 17% من الناتج الداخلي الخام والذي يجعل منه قطاعا راهنا لمعدل النمو الاقتصادي لبلادنا، رغم التأثيرات السلبية لقلّة التساقطات المطرية، وسوء توزيعها، وعدم انتظامها جغرافيا وزمنا على الموسم الفلاحي، وعلى وضعية المراعي، يضاف إلى ذلك ارتفاع المصاريف لتأمين الكلاء، والأعلاف ووقود محركات الري والسقي واقتناء الأسمدة. هذه الظاهرة أضحت تأخذ طابعا سنويا وهيكلية يحتم على المسؤولين على القطاع والعاملين في مجالات البحث العلمي المختص المرتبط بالقطاع، وذلك باعتماد سياسة ملائمة لتنمية الوسط القروي عبر تدعيم الفلاحة الصغرى مادام ضعف المحاصيل يشكل القاعدة، كذلك لابد من تشجيع الاستثمار في القطاع، والبحث عن موارد جديدة، ووضع برامج ذات بعد استراتيجي لخلق أنشطة فلاحية وزراعية متنوعة وقادرة على تجاوز ظواهر الجفاف والصقيع والتعاطي العلمي مع ازدياد درجة الحرارة.

ولابد من الإشارة كذلك إلى الوضعية المزرية التي تعاني منها أغلب السدود كالتوحد، وتراجع مخزوناتاها، الشيء الذي يستوجب الإسراع بتشديد سدود من مختلف الأحجام بالمناطق التي تعرف تساقطات غزيرة ولا توجد بها سدود كما هو الشأن بالمناطق السقوية، وحماية كذلك المناطق التي تعرف الفيضانات التي تتسبب فيها السدود الكبرى بجهات عديدة كالغرب، وسوس ماسة، وذلك باعتماد سياسة استباقية تحول دون تسجيل المزيد من نسب شح المياه الجوفية، وتراجع تغذية السدود بالمياه، والتي وصلت نسبة تراجعها في بعض المناطق إلى حوالي 32%.

لابد كذلك من إعطاء العالم القروي الأهمية التي يستحق، وذلك بالاعتماد على مقارنة مندمجة تتأسس على تشخيص واقعي للفلاحة والعالم القروي وتجاوز المنزلقات وكافة الإشكالات وإعطاء هذا القطاع ما يستحق من أهمية والارتقاء به وجعله قاطرة للتنمية من منطلق أن المغرب بلد فلاحي بالدرجة الأولى، حتى يتسنى معالجة كافة التقلبات ونهج سياسة استباقية واعتماد رؤية مستقبلية لحاجيات المغرب آتيا ومستقبليا، وتفعيل المخطط الأخضر، ذلك أنه لا يقبل أن تظل موارد المغرب جامدة، فهذا معناه أننا مازلنا تحت رحمة اختلال الميزان التجاري واضطرار المغرب للاعتماد على الخارج لتأمين حاجياته الغذائية.

أما قطاع الصيد البحري:

لا أحد يجادل في أهمية قطاع الصيد البحري بالنظر إلى الأنشطة المرتبطة به والتي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني.

وقد ساهم في ذلك الموقع الاستراتيجي للمغرب الذي يتوفر على 3500 كيلومتر من السواحل وتواجد 850 صنف من الأسماك والمنتجات البحرية، وهو ما يساهم في تشغيل حوالي 25% من نسبة اليد العاملة، إذ يستوعب القطاع قرابة 300 ألف عامل، وتنفوق قدرة القطاع الإنتاجية 14000 طن أي بما يعادل 4,67 مليار درهم، وما يوازي قدرة استثمارية

أما قطاع الصناعة التقليدية:

فهو قطاع اجتماعي صرف لتشغيله 2 مليون من الساكنة المغربية، إضافة إلى المعطى الثقافي المتجسد في المحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي وترسيخ الشعور بالانتماء والهوية المغربية، ينضاف إلى ذلك أن هذا القطاع يعاني أيضا من عدة مشاكل تتمثل في غلاء المواد الأولية التي يشتغل بها الصناع التقليديين، لذا نتساءل عن دور الوزارة في دعم هذه الشريحة، فهذه الأعباء تحد من القدرة التنافسية للصناعة التقليدية وزحف المنتجون الصينيين التي أضحت تزام منتوجات الصناعة التقليدية، مما يهدد الصناعة التقليدية، وهذا يحتم على الحكومة دعم هذه الصناعة نظرا لخصوصياتها وفرض قيود على المنتجين الصينيين والتي في الغالب لا تراعي الجودة وترتكز على الأثمنة المنخفضة لترويج السلع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الملحق السابع: مداخلات الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية. وأن أعبر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال مناقشة هذه الميزانيات حيث أدلينا بالعديد من الملاحظات والاقتراحات.

قطاع التعليم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر قضية التعليم بالمغرب، القضية الثانية ذات الأولوية بعد قضية الوحدة الترابية التي تخطى إجماع الشعب المغربي.

كما أصبحت قضية التعليم بدورها تخطى بالإجماع، إجماع على إفلاس المنظومة التعليمية، وإفلاس المدرسة العمومية، رغم كل محاولات الإصلاح التي لم تلمس جوهر الأزمة التي تعرفها، والتي جعلت التعليم بالمغرب لا يلعب دوره الحقيقي والجوهري من أجل التعميم والإلزامية والمجانية والجودة. فإلى حد الآن لازالت نسبة الأمية مرتفعة، وهي مؤشر يضع بلادنا في رتب جد مختلفة على الصعيد العالمي، والعربي والجهوي.

كما أن المدرسة العمومية، بشكل خاص لم تستطع أن تواكب التطور العلمي الذي تعرفه بعض الدول كالهند وتركيا اللذان قطعوا أشواطاً بعيدة في مجال التعليم أو حتى كتونس النموذج الأقرب إلى إمكانياتنا ومؤهلاتنا. كما أن المدرسة العمومية، لم تستطع أن تربط التكوين بمتطلبات الشغل، مما جعلها (أي المدرسة العمومية) في أحسن الحالات بالنسبة للذين حالفهم الحظ، وحصلوا على شهادات عليا (الإجازة - الماستر - الدكتوراه)، يحصلون فقط على جواز مرور للانخراط في الاحتجاجات المطالبة بالتوظيف أمام البرلمان، والذين بدأت الحكومة بمواجهتهم وفق مقاربة أمنية تذكرنا بماضى اعتقدنا، واعتقد الشعب المغربي أنه انتهى، غير أن سياسة القمع عادت مع هذه الحكومة لتواجه خريجي المدرسة العمومية التي صارت تؤدي إلى إفراز البطالة والمعاناة والبؤس، المؤدية حتما إلى الاحتجاج، والذي يواجهه بالقمع الشرس على أبواب المؤسسة التشريعية.

ناهيك عن مئات الآلاف الذين لم يستطيعوا ولوج المدرسة، إضافة إلى الآلاف الذين يغادرون المدرسة قبل استكمال التعليم الإلزامي، خاصة في الوسط القروي، وبشكل خاص الفتيات في مختلف مناطق البادية المغربية.

فرغم ضخ أزيد من 44 مليار درهم في إطار البرنامج الاستعجالي الذي بلغ سنته الأخيرة، إلا أن المنجزات في قطاع التعليم لم تكن في المستوى المطلوب في حدوده الدنيا. فلا شيء تغير نحو الإيجاب باستثناء استمرار الأزمة، إن لم نقل استفحالها، ويمكن أن نذكر بعض الأمثلة الماثلة أمام أعين الجميع:

- ارتفاع مستوى الاكتظاظ الذي تجاوز هذه السنة أزيد من 60 تلميذا في الثانوي التأهيلي بالحاضرة في أقصى الشمال، فما بالك بأقاليم الوسط والجنوب والشرق؛

- فرض الساعات الإضافية على المدرسين، إضافة إلى أدائهم الساعات التضامنية؛

- فرض ما يسمى بالمواد المتأخية (الرياضيات - الفيزياء - الحياة والأرض - العربية - التربية الإسلامية - الاجتماعيات)؛

- إلغاء الفلسفة في الجدوع المشتركة؛

- فرض الأستاذ المتنقل بين عدة مؤسسات؛

- إنقاص بعض المواد (الفرنسية - العربية)؛

- زيادة أعداد الأقسام المشتركة، وتدريس 6 مستويات في فصل واحد من طرف مدرس واحد.

هذه الأمثلة غيض من فيض يعتري جسد المنظومة التعليمية ببلادنا، وهو ما يؤثر إلى استمرار إعادة إنتاج نفس الأزمة التي تتفاقم وتندثر بتادي تداعياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المدى المنظور على الأقل. وهي ناجمة عن قرارات وتدابير سياسية تتعلق بالمنظور الحكومي الذي لم يتخذ أي إجراء عملي لمعالجة هذه الظواهر المعيقة لأي تطور نوعي أو حتى كمي كفيلا بحل الإشكاليات الحقيقية المطروحة في

قطاع لتعليم.

لقد أقدمت الحكومة على تخصيص 7.500 منصب مالي في ظل القانون المالي الحالي، وهو رقم ضعيف وهزيل ولا يغطي الحدود الدنيا للعجز في الموارد البشرية بالقطاع. فقد سبق للسيد وزير التربية الوطنية أن صرح قبل القانون المالي بأن الحد الأدنى لتغطية العجز في مجال الموارد البشرية هو 15.000 منصب مالي، في حين أن التوقعات الحقيقية لتغطية العجز تزيد من 30.000. لذلك، نعتبر أن المظاهر السالفة الذكر لازالت مستمرة وأن السياسية الحكومية في هذا المجال لم تستطع أن تستجيب لتطلعات الشعب المغربي التواق إلى تعليم شعبي وديمقراطي، في مستوى الطموح ومعطيات التطور العلمي والحضاري الذي يشهده التعليم في العالم.

كما أن معاناة نساء ورجال التعليم لازالت مستمرة، ولم يستطع القانون المالي الحالي أن يحل المشاكل المزمنة لبعض المطالب البسيطة والعادلة للشغيلة التعليمية من أجل حياة كريمة في إطار الماثلة مع مجموعة أخرى من القطاعات في الوظيفة العمومية ويمكن أن نذكر على سبيل المثال فئات (السلم 9، المجازون، الذكارة، المبرزون، المساعدون التقنيون، أطر الإدارة التربوية...) هذه الفئات التي لازالت تنتظر حلا عادلا وعاجلا لمطالبها.

هذه الحلول التي لا يمكن أن تكون إلا من خلال إعادة النظر في النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية وإعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية ككل. ورغم صدور المرسوم الخاص عن التعويض في الوسط القروي في سبتمبر 2009، إلا أن هذا التعويض لازال يراوح مكانه في أدراج الحكومة التي لم تفرج عنه إلى حد الآن، لرفع المعاناة عن جنود الحفاء الذين يعانون في صمت: مدرسات ومدرسو الوسط القروي بقرى وجبال وسهول وصحاري المغرب.

كما أن نساء ورجال التعليم يعانون من حيف خطير يتعلق بتمثيلهم في اللجان المتساوية الأعضاء، ويطالبون بإصافهم ومساواتهم مع إخوانهم المجاورين في كل القطاعات تطبيقا للدستور الجديد الذي ينص على المساواة بين كل المواطنين والمواطنات.

وفي انتظار تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، لازال موظفو القطاع، ومعهم جل الموظفين ينتظرون وعود الحكومة والتزاماتها، خاصة إحداث درجة جديدة في سلم الترتي الجديد الذي أتت به الحكومة، وهو التلويح بعضا مشروع قانون الإضراب.

وإذا كنا في الفريق الفيدرالي من أول الداعين إلى قانون النقابات في شموليته، وتقنين حق ممارسة الإضراب، فإننا نعب عن استغرابنا لانفراد الحكومة بصياغة مشروع قانون نسميه في الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمشروع قانون إلغاء الإضراب، وهو ما يتعارض بشكل مطلق مع النصوص الدستورية منذ الستينات التي نصت على "الحق في ممارسة الإضراب" في انتظار القوانين التنظيمية لذلك.

لذلك، لا يمكن إلا أن نعارض هذا المشروع في انفراد الحكومة بصياغته

وفي مضمونه الذي يجعل المناضل النقابي متها قبل محاكمته، وفي توقيته الذي أنزل عندما أعلنت النقابة الوطنية للتعليم/ الفيدرالية الديمقراطية للشغل إضراب 4 أبريل 2012 وجعلت منه الحكومة والوزارة سلاحا للتهديد بالاقطاع من أجر المضربين خارج أي شرعية قانونية ودستورية معيدا بلادنا إلى سنوات الجمر وهو ما سنناضل ضده كما سبق أن ناضلنا ضد القرارات الخرقاء التي أثبت التاريخ عدم صحتها. لذلك ندعو الحكومة إلى التروي والتزام فضيلة الحوار والاعتراف بالخطأ من أجل تعليم في مستوى تطلعات وانتظارات الشعب المغربي.

الشباب والرياضة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة، اسمحو لي أن أثنى الجهود التي بذلت خلال السنوات التي تحمل فيها المسؤولية السيد محمد الكحص على رأس هذا القطاع. لا بد في هذا السياق من الحديث عن العديد من البرامج التي اختفت تماما من استراتيجيات الوزارة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، زمن الكتاب ومنتديات القراءة ونوادي المسرح والقوافل السينائية ونوادي الموسيقى، وبرنامج أجيال كوم للتكنولوجيا، وبرنامج العطلة للجميع، وبرنامج المقامات اللغوية، فضلا عن إحداث المعهد الوطني للشباب، وكذا إحداث شبكة وطنية لنوادي الخدمة الاجتماعية والتطوع وتوسيع شبكة دور الشباب.

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نعتبر أن لهذا القطاع دور هام، بما هو مجال للتربية المكمل لوظائف الأسرة والمدرسة، ومجال لاكتساب أسس وقواعد المواطنة واكتشاف الذات واكتساب القيم، وتسمح بتفتح الأطفال والشباب وتوفر لها شروط التعبير عن ذاتها وملكاتهما ومواهبها.

لذلك، نحن نصر على إعطائه الأهمية التي يستحق، خاصة أن حجم الخصائص والتأخر الذي تراكم منذ عقود كبيرة جدا، يضاف إليه ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع التي لن تف بما هو مطلوب في هذا الشأن. لذلك، ندعو الحكومة للاستثمار في الرأسمال البشري والكف عن اعتبار هذا القطاع غير منتج، كما ندعو الحكومة لإيلاء عناية خاصة لمختلف ميادين إنتاج وتداول الثقافة واستثمارها في الجهود الوطنية لإدماج الشباب في الحياة العامة.

ندعو الحكومة لتبني مؤسسات وفضاءات للشباب، واستثمار فضاءات المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات وفتحها في وجه الجمعيات الرياضية، كما نطالب بتعزيز مشاريع الشراكة مع المجالس المنتخبة والجهات وتفعيل الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي.

السيد الوزير،

تغطية اجتماعية، وبدون الحق في التقاعد... إنهم حوالي 1256 معني بهذا الملف الشائك التي تعرضت للظلم لمدة سنوات، ومنهم من وصل سن التقاعد.

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ندين هذا الصمت الحكومي، ونطالب بالإدماج الفوري لهذه الفئة في أسلاك الوظيفة العمومية وفق الشهادات التي يتوفرون عليها وبما يوازي حجم الخدمات التي قدموها للقطاع على مدار عقود من الزمن.

لم يعد مقبولا استمرار مثل هذه الحالات في مغرب ما بعد دستور فاتح يوليو. الدستور الذي أقر العديد من الحقوق ومنا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونحن نعمل عليكم في إيجاد حل جذري وشامل لهذا الملف، وستجدون منا كل الدعم والمؤازرة في هذا الصدد.

الثقافة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تتميز بلادنا بتنوع مكوناتها الثقافية واللغوية والإثنية، انطلاقا من انتابها المتعدد الأبعاد إلى الحضارة الإسلامية والأمازيغية والعربية والإفريقية والمتوسطية والعبرية والأندلسية. ولهذا فالحكومة مسؤولة عن تعريف المواطنين بتراثهم وبغنى وتعدد مصادره، مسؤولة عن الحفاظ على التراث الرمزي للمغاربة وتطويره وإغنائه. كما أنها مسؤولة عن العناية بالتراث الوطني والسهر على المحافظة على إيقاده من التلاشي والتدهور والتهميش والسطو.

غير أننا نلاحظ ما آلت إليه وضعية بعض المآثر التاريخية من تدهور ناتج عن إهمال كبير لها وعدم الاكتراث بها.

إننا لا نستسيغ أن يتعرض ضريح يوسف بن تاشفين للإهمال بالمدينة التي بناها قبل أزيد من عشرة قرون، هذا الملك العظيم الذي حكم المغرب والأندلس وأذل قوات القشتاليين في معركة الزلاقة وتمكن من القضاء على فتنة ملوك الطوائف في الأندلس، يرقد اليوم في بناية متهالكة ما بين محطة للبنزين ومحطة لوقوف الحافلات.

إننا ندعو وزارة الثقافة والحكومة لإيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحق. كما ندعوها لإنقاذ بعض المآثر التاريخية من التلاشي، ونثير انتباهها للوضعية المزرية التي آل إليها سور مدينة آسفي وبرج البحر الذي يعود للحقبة البرتغالية.

كما نثير انتباهكم لوضعية الموقع الأثري شالة، وكذا الوضعية المقلقة لموقع ويلي الذي يزداد سوء سنة بعد أخرى.

إننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ندعو الوزارة إلى بلورة رؤية شمولية ومقاربة مندمجة للسياسة العمومية في مجال تدبير قضايا الثقافة،

لقد كانت لنا فرصة اللقاء بكم الشهر الماضي بمناسبة مناقشة موضوع الإقصاء المبكر والمذل للمنتخب المغربي من كأس إفريقيا للأمم، وكذا مناقشة أوضاع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. وفي الواقع، طالبنا مرارا من خلال تدخلات أعضاء الفريق الفيدرالي في أكثر من مناسبة بدمقرطة المشهد الرياضي وربط الحكامة في تدبير الجامعات والأندية بالمسؤولية والمحاسبة انطلاقا من كون الرهانات المطروحة على هذا القطاع عنوانها الأبرز الحكامة الجيدة للموارد المالية والتوزيع الجيد للموارد البشرية ودعمها بموارد جديدة وتأهيلها لتغطية الخصائص الموهول الذي تعيشه أغلب المرافق التابعة للقطاع.

وكنا ولا زلنا نعتبر أن أصل الداء يكمن في احتكار القرار الرياضي من طرف أشخاص لا علاقة لهم بالميدان، فضلا عن كونهم غير منتخبين ولا قاعدة لهم وغير خاضعين للمحاسبة. واعتبرنا أن المسؤولية غير المرتبطة بالمحاسبة لا يمكن أن نتظر منها إلا الفشل والإخفاق.

كما طالبنا في ذات الاجتماع بما يلي:

1. إخضاع الجامعة الملكية لكرة القدم لافتتاح مالي من طرف الأجهزة المختصة؛

2. ديمقراطية أجهزة الجامعة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، واحترام القانون الأساسي للجامعة في أفق تغييره وفق مبادئ الحكامة الجيدة؛

3. رفع اليد عن الممارسة الرياضية بتفعيل مقتضيات الفصل 26 من الدستور؛

4. إعادة النظر في دور الصندوق الوطني لتنمية الرياضة ومراجعة مقتضيات القانون رقم 87.06 بهدف تطوير وتحديث الممارسة الرياضية ببلادنا على أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة؛

5. كما دعونا لعقد مناظرة وطنية حول واقع كرة القدم وسبل تطوير هذه الرياضة بمشاركة جميع الفاعلين والمتدخلين الذين لهم علاقة بالشأن الكروي، لبلورة نقاش صريح وشفاف وتوصيات من شأنها أن تساهم في إصلاح كرة القدم.

ونتمنى أن نجد أجوبة شافية وعملية على هذه المطالب في أقرب الآجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لن ندع الفرصة تمر دون إثارة إشكالية تواجه منذ سنوات بصمت حكومي رهيب ألا وهي وضعية الأطر المساعدة بمؤسسات دور الشباب والأندية النسوية ورياض الأطفال ومراكز التكوين المهني النسوية، هذه الفئة المحرومة من أسسط الحقوق المشروعة، رغم التضحيات التي يقدمونها في تسيير أغلب مؤسسات هذا المرفق.

وضعية أقل ما يمكن أن نقول عنها هي كونها وضعية مزرية، حيث لا يتعدى الأجر (لا يمكن اعتباره أجرا) 300 درهم، بدون تغطية صحية ولا

إنها مناسبة لنجدد التأكيد على مواقفنا الثابتة بخصوص القضية الوطنية، كما نغتنمها فرصة للتقدم بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حماية لأمن وسيادة هذا وطننا العزيز. وندعو الحكومة إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لكل هذه الفئات. كما لا يفوتنا أن نذكر بوضعية أرامل وأسر الجنود الشهداء والمفقودين والأسرى المفرج عنهم بما يتناسب وحجم التضحيات الجليلة التي قدموها فداءً للوطن. كما ندعو الحكومة إلى إبراز الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها أثناء اعتقالهم ضداً على كل المواثيق الدولية.

السيد الرئيس،

إن الحل الذي تقترحه بلادنا بخصوص قضية الصحراء المغربية، عبر تفويض السلطة إلى سكان الإقليم، باعتباره حلاً سياسياً توافيقاً وعادلاً لمشكل الصحراء ليعبر عن رغبة أكيدة من المغرب في إنهاء هذا المشكل وإيجاد حل دائم ونهائي يراعي سيادته ووحدة أراضيه وخصوصيات المنطقة وفقاً لمبادئ الديمقراطية واللامركزية التي يرغب في تطويرها، وبناء اتحاد المغرب العربي. وإنها مناسبة لنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لنعبر عن مساندتنا لكل القضايا التي تندرج في سياق دعم الجهود الوطنية في الدفاع عن الوحدة الترابية، انطلاقاً من كون قوة بلادنا في اتحاد كل مكوناتها ووحدها.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة لوضع استراتيجية واضحة في مجال الدبلوماسية، مبنية على إشراك كل مكونات المجتمع (أحزاب ونقابات وبرلمان ومجتمع مدني) في بناء دبلوماسية قوية، وتمكينها من المعلومات الضرورية والمحينة. ونخص بالذكر الدبلوماسية النقيية كأداة أبانت عن قدرتها على المواجهة والإقناع في عدد من المنتقيات النقيية والاجتماعية الدولية رغم الإمكانات المحدودة وضعف الدعم الرسمي.

المغاربة القاطنين بالخارج

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسجل في سياق مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة المكلفة بالجلالية المغربية غياب أي إجراءات ملموسة لإشراكها في الحياة السياسية، حيث إن بداية تطبيق مقتضيات الفصل 17 من الدستور لم يكن سلباً ولا ديمقراطياً. فرغم تنصيب الدستور في الفصل المذكور على تمتيع المغاربة المقيمين في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات، لم تستطع الحكومة التنصيب بكل وضوح للحق الدستوري لهذه الفئة من المغاربة في التصويت والترشيح انطلاقاً من بلدان الإقامة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لإعادة النظر في تصورهما لقضايا الهجرة ولقضايا المغاربة المقيمين بالخارج بما يمكنهم من حقوقهم الدستورية

والبحث عن كنوز بلادنا الثقافية التي لا يزال الكثير منها مغموراً والتعريف به داخليا وخارجيا.

الصحة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعاني قطاع الصحة من خصائص كبير في الموارد البشرية، وكذا في سوء توزيعه بين الجهات والأقاليم، وكذا بين البادية والمدينة. ونظراً لارتباطه اليومي بحياة المواطنين، فإننا ندعو الحكومة للعمل على توفير الظروف الملائمة والمستلزمات الضرورية للتكفل بالمرضى دون تمييز، والعمل على تجويد الخدمات المقدمة لهم.

السيد الرئيس،

إن التغطية الصحية حظيت لدى فريقنا باهتمام بالغ، خصوصاً فيما يتعلق بنظام المساعدة الطبية للفئات المعوزة. لكن ندعوكم إلى السهر على حسن تطبيقها، وإيلاء أهمية خاصة للعالم القروي والمناطق ذات الهشاشة المرتفعة. كما ندعوكم لسن إجراءات تمكن من المساهمة في خفض ثمن الأدوية نظراً للتأثير المباشر لثمن الدواء على القدرة الشرائية للمواطنين.

إن الانشغال بقضايا وهموم الشغيلة المغربية هي في قلب انشغالات الفيدرالية الديمقراطية للشغل، لذلك ندعو الحكومة للتفكير في معالجة قضايا ومشاكل الموارد البشرية وتعزيزها وضمان حسن انتشارها جهوياً وتحفيزها مادياً ومعنوياً، لأن هذه الشريحة عانت ولا زالت من ضغوط كبيرة جراء الإمكانيات المحدودة وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها. مع تخليق الحياة العامة داخل المستشفيات وعقولة المواعيد بما يتلاءم وطبيعة الأمراض وخطورتها.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الخارجية والحدود، وهي لحظة سنوية أيضاً لاستحضار المعاني الكبرى للوطنية ومناسبة للتأكيد على ثوابتنا الوطنية كهماد للدولة المغربية وتكريس لعراقتها في التاريخ. ونحتاج اليوم كمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمع مدني ومواطنين أن نصرح عالياً بقدرتنا على الدفاع والاعتزاز بكل ما أوتينا من وطنية بثوابتنا الوطنية وبوحدتنا الترابية، ومواجهة كل المؤامرات التي تحاك من طرف الخصوم لثني المغرب عن المضي قدماً في اختياراته الديمقراطية.

كاملة غير منقوصة.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية.

إن مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2012 يأتي في سياقات متعددة تمثل أساسا في:

- أزمة اقتصادية ومالية دولية لها انعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

- ربيع ديمقراطي يتسم بمطالبة الشعوب العربية بإسقاط كل أشكال الفساد والاستبداد وكذلك تحرك العديد من الفئات الاجتماعية في أوروبا وأمريكا لمواجهة السياسات التقشفية وهيمنة الأنظمة المالية.

- وانخراط المغرب الشعبي في هذه المتغيرات من خلال التراكبات الديمقراطية المحصل عليها بفضل نضالات القوى الحية منذ عقود والتي عززتها حركة 20 فبراير الشبابية.

- تفاعل المؤسسة الملكية إيجابيا مع هذا المناخ من خلال خطاب 9 مارس 2011 التاريخي والذي تضمن مرتكزات أساسية لمواصلة البناء الديمقراطي لبلادنا.

لقد أثمرت كل هذه العناصر مجموعة من المكتسبات التي جعلت بلادنا تكتسب رهان وثيقة دستورية متقدمة في محتوياتها من حيث عقلنة تنظيم فصل السلط والتوسيع في مجال الحقوق كما دفعت بلادنا لتنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها أفرزت حكومة احترمت بشكل عام في هندسة هيكلتها إرادة الناخبين.

إن مشروع القانون المالي الحالي يجب أن يعكس مضامين التصريح وليس البرنامج الحكومي في كل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

فعلى مستوى قطاع الداخلية: يجب الإقرار بأن الانتخابات التشريعية الأخيرة قد شابهت العديد من الاختلالات والخروقات والتي تتحملها الإدارة ومجموعة من الأحزاب السياسية، حيث وإن سجلنا حياد الإدارة بشكل عام، فإنه للأسف لازلنا نعيش إبداع أساليب جديدة في استعمال المال وشراء الذم وتبئيس هذه العملية الديمقراطية بكل الطرق كما عرفت المراجعة العادية للوائح الانتخابية العامة مجموعة من الخروقات سواء على

مستوى دور اللجن الإدارية المحلية أو تسجيل مغارة العالم باللوائح الانتخابية دون الإدلاء بالوثائق الضرورية في طلبات التسجيل الواردة من القنصليات والسفارات.

إن هذه الممارسات التي تضر بالعملية الانتخابية الغاية منها التلاعب بنتائج الانتخابات من طرف لوبيات الفساد والريع.

إننا من موقعنا كفريق فيدرالي ينبغي إلى المركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، تربط بين النضال الاجتماعي لتحقيق مطالب الشغيلة والنضال الديمقراطي لبناء دولة ومجتمع الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، نرفض استمرار مسلسل إفساد المسلسل الانتخابي ويجب على الإدارة والأحزاب السياسية بذل الجهود لمواجهة هذا الإفساد من أجل تخليق الحياة السياسية وتنظيم انتخابات نزيهة تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية حقيقية.

كما نطالب الحكومة بإقرار منهجية تشاركية اندماجية، بعيدا عن التسرع والارتباك، وذلك من أجل تنقية اللوائح الانتخابية من الشوائب ومعالجة سلبات نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي، وذلك بإصلاح النصوص القانونية التي لها علاقة بالانتخابات القادمة بكل أشواطها وإعادة قراءة مشروع الجهوية الموسعة لينسجم مع مضامين الدستور الحالي في أفق هيكلة أدوار الدولة في مجال السياسة العمومية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

فيما يتعلق بالقطاع الأمني، فإننا في الفريق الفيدرالي نثمن كل الخطوات التي تستهدف تحصين بلادنا من آفات الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات بكل أنواعها، لكننا نسجل في المقابل استمرار القمع في حق مجموعة من التظاهرات السلمية لمجموعة من المناطق والفئات خصوصا الأطر المعطلة. وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى احترام الحريات والحقوق الأساسية بعيدا عن المقاربة الأمنية ونهج المقاربة الاجتماعية في إيجاد الحلول لانتظارات المغاربة في إطار إشراك القوى الحزبية والنقابية والمجتمع المدني، ونؤكد من جديد على رفضنا لتوظيف الاحتجاجات السلمية لتلبية المطالب الاجتماعية لأغراض سياسية تخدم أجندة لا علاقة لها بالمصالح العليا لوطننا، كما ندعو الحكومة إلى مواجهة الخصاص الذي يعانيه هذا القطاع في مجالات الموارد البشرية والمادية واللوجستية والتقنية والعلمية ونطالب الحكومة كذلك بضرورة تعميم زيادة 600 درهم شهريا صافية على العاملين والعاملين بهذا القطاع الحيوي.

ونجدد اليوم كذلك مطالبتنا بدعم الوقاية المدنية وتمكينها من الإمكانيات لمواجهة حاجياتها المتنامية.

كما أننا نسجل أن هذه المبادرة تحتاج إلى تفعيل مبدأ الحكامة من حيث تدقيق الحسابات والاقتصاص الموضوعي والتتبع والتقييم الميداني للمشاريع المبرمجة أو المقترحة من طرف اللجان المحلية والإقليمية ونوعية ونجاعة المشاريع المنجزة والجهات والفئات المستهدفة.

لذلك، يقترح الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية إنشاء وكالة خاصة بهذه المبادرة الهامة لتخفيف العبء على وزارة الداخلية المثقلة بمهام متعددة، مع الحفاظ على دور هذه الأخيرة في المصاحبة والمتابعة وذلك للاستثمار الأمثل لهذه المبادرة ومأسستها وإقرار الحكامة المنتجة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما فيما يتعلق بالأراضي السلالية التي لازالت تتعرض للتراخي والنهب والنزاعات، فإن عملية التصفية القانونية لهذا الرصيد العقاري الهام لازال يميزها البطء مما يحتم البحث عن كل الطرق الموضوعية والإيجابية لتعبئتها لفائدة ذوي الحقوق في إطار مقارنة شمولية تفتح على الاستثمار الخاص وتساهم في التنمية القروية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع.

لقد جرت العادة وفي مثل هذه المناسبات أن تقدم لمداخلتنا بالترحم على أرواح شهداء القضية الوطنية شهداء التحرير شهداء الديمقراطية، ونخص بالذكر من بينهم هذه السنة عريس الشهداء المهدي بنبركة، الذي يعتبر البعض من المسؤولين اليوم أن ملفه لا يشكل أولوية بالنسبة إليه وليس له الوقت الكافي لهذا الملف، ونحن نقول أن المهدي بنبركة أكبر من أن يتولى هذا البعض ملفه، لأن المهدي بنبركة في قلوب المغاربة جميعا، لأنه قدم حياته خدمة لقضايا الوطن، ولبناء مجتمع ديمقراطي، ونطالب بإجلاء الحقيقة كل الحقيقة عن هذا الملف، فرحم الله كل شهداء هذا الوطن، وأسكنهم الله فسيح جناته إلى جانب النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

السيد الرئيس،

وكما عبرنا عن ذلك أثناء أشغال اللجنة، حين ذكرنا بأن نقاشنا يتركز بالأساس على القراءة السياسية لأداء مختلف المسؤولين على القطاعات، بدل تحليل ما يقدم من أرقام في الميزانيات الفرعية. إذ أننا هذه السنة أمام

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون، بخصوص قطاع الجماعات الترابية، التي لها دورها الأساسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فإننا في الفريق الفيدرالي نعتبر أن أغلب الجماعات، خصوصا القروية، تحكمت في تقطيعها هواجس انتخابية وتحكيم بعيدا عن المقاربة التاريخية والاقتصادية، فالعديد من هذه الوحدات بحكم الخصائص في الموارد المالية والبشرية وضعف البنية التحتية لا تنتج إلا الفقر والهشاشة الاجتماعية.

لذلك، نطرح السؤال بصوت مرتفع: إلى متى ستستمر هذه الوضعية التي لا تخدم التنمية المنشودة؟ إننا نطالب بإعادة النظر في هندسة التقطيع الجماعي في أفق تقليص العدد وفق مقاربة تنموية، تراعي عنصر الثقافة والتاريخ والتجانس والقيمة الاقتصادية. أما فيما يتعلق بالحكامة، فإننا نطالب بتوفير الإمكانيات اللازمة لتشتغل مفتشية الوزارة في ظروف جيدة وضرورة إخراج تقاريرها من الرفوف إلى العلن مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار من الشفافية والشمولية.

كما أننا نطرح إشكالية الباقي استخلاصه والتي يجب على الوزارة أن تنكب عليها بالجدية اللازمة من أجل إيجاد الآليات الموائمة والعملية لاستخلاص الموارد الجبائية التي ستغذي ميزانيات الجماعات الترابية.

وفي نفس الوقت، يطالب الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بضرورة فتح نقاش وطني حول 30% من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة التي يتم تحويلها للجماعات الترابية، وذلك لمواكبة التحول الدستوري والجهوي الذي تعرفه بلادنا، وكذلك لجعل هذه المسألة إحدى محاور الإصلاح الشمولي للضرائب.

وبخصوص الحوار الاجتماعي القطاعي، نطالب الوزارة بفتح حوار منتج مع النقابات وعلى رأسها النقابة الديمقراطية للجماعات حول القضايا التي تمه العاملين بهذا القطاع، خصوصا ملفات الحريات النقابية وبلورة قانون أساسي للوظيفة العمومية المحلية، يتناسب والتحول الذي عرفها هذا القطاع من خلال ترقية سريعة وتأهيل الكفاءات وكذلك ضرورة إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود من أجل الإنكباب على مجموعة من الملفات كالسكن والتقاعد التكميلي والتغطية الصحية التكميلية والاصطياف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنها إذا كانت قد أثرت نتائج في التقليص الجزئي للفقر في الوسطين الحضري والقروي، فإنها بالمقابل لم تمكن العديد من الجماعات الفقيرة من تلبية الحاجيات الأساسية لسكانها في العديد من المجالات الحيوية.

وضعية استثنائية بكل المقاييس، لأنه حصلت لدينا القناعة بأننا نعيش سنة شبه بيضاء على المستوى المالي، مما لا محالة سيكون لها بالغ التأخر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى برامج الاستثمار وبلادنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا تستغربوا إن كنا كفريق فيدرالي صوتنا ضد الميزانية الفرعية لكل من:

- وزارة العدل والحريات

- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

- الأمانة العامة للحكومة

- المندوبية السامية للتخطيط

- المندوبية السامية لحقوق الإنسان.

وهذا ليس موقفا جديدا أملتة علينا الظروف الاستثنائية المشار إليها آفا، بل كعادتنا نقوم بتحليل الملموس للواقع الملموس، مما يفتح لنا المجال لممارسة قناعاتنا، معبرين صدقا وحقيقة عما نؤمن به، وذلك لارتباطنا العضوي بقضايا وهموم الطبقة العاملة من جهة وقضايا الديمقراطية وعموم الجماهير الشعبية من جهة أخرى التي هي اليوم في أمس الحاجة إلى الفعل وليس إلى الوعود المعسولة الموزعة هنا وهناك دون أن يذكر لها أثر اليوم على أرض الواقع.

نعم إن الاستثناء الوحيد الذي يمكن تسجيله هو حكمة وتبصر جلالة الملك في التعامل الإيجابي والسريع مع الربيع العربي ومع الحراك الاجتماعي ببلادنا، حيث التجاوب العميق مع مطالب الطبقة العاملة من خلال مركزياتها النقابية المناضلة إلى جانب الأحزاب السياسية التقدمية والديمقراطية واليوم ها نحن أمام دستور جديد لمقتضيات جديدة، جاءت لتؤكد وتكرس احترام الحريات وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ناهيك عن سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية، دستور تلتته انتخابات سابقة لأوانها، أفرزت حكومة جديدة بمواصفات غريبة لا يفهمها إلا الراسخون في تفكيك طلاس كواليس تحالفاتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

اسمحوا لي في عجالة أن نبسط أمامكم من جديد ما عبرنا عنه في مختلف نقاشاتنا من ملاحظات وتساؤلات بالنسبة لكل قطاع على حدة:

وزارة العدل والحريات:

لقد طرحنا أثناء النقاش العديد من الأسئلة والتساؤلات بقيت أجوبتها عالقة آملين أن يكون ورش إصلاح القضاء مفتاحها، حتى ندشن لعهد

جديد تسوده دولة القانون، ومن ضمن ما جاء في تساؤلاتنا:

- هل يمكن أن نتحدث عن استقلال القضاء في ظل استمرار رئاسة وزير العدل للنيابة العامة، مما يفتح المجال أمام كل التأويلات حول التعليمات والتوجيهات التي يمكن أن تصدر من جهات معينة في بعض الملفات، كما هو الشأن بالنسبة لملف قاضي طنجة، مع تزايد المطالبة باستقلال القضاء من طرف القضاة، ولا أدل على ذلك العريضة الموقعة من طرف أكثر من 2000 قاض ينتمون إلى نادي القضاة.

- ما علاقة النيابة العامة بالضابطة القضائية، إذا علمنا أن هذه الأخيرة هي التي تتحكم في مسار التحقيقات؟

- ما هي الظروف التي يشتغل فيها الجسم القضائي، إن على مستوى بنيات الاستقبال بمختلف المحاكم، أو على مستوى النقص الحاصل في الموارد البشرية علما أن هناك أزيد من مليون قضية سنويا، يبت فيها فقط 3300 قاض دون أن ننسى استمرار غياب قضاء متخصص كالقضاء الاجتماعي، على غرار قضاء الأسرة، والمحاكم المالية؟

- ما هي الأوضاع الاجتماعية لموظفي هذا القطاع بمختلف فئاتهم؟

- ما مآل العديد من ملفات الفساد؟

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة:

لا بد من التذكير أن هذه الوزارة تتوفر على قلة من الموظفين والأطر المشهود لها بالكفاءة والخبرة والنزاهة، التي لا يمكن إلا أن يفتخر بها، لكن التساؤلات المطروحة اليوم هي:

- ما علاقة هذه الوزارة بموظفيها؟

- ما علاقة الموظفين بالمرتفقين؟

- لماذا استمرار تعقيد المساطر المتعلقة بحصول المواطنين على بعض الوثائق؟

- متى سيتم التخلص من الموظفين الأشباح؟

- ألم تخطئ الحكومة في العمل بتوصية البنك الدولي المتعلقة بعملية المغادرة الطوعية، التي لم تغير من كثلة الأجور أي شيء والتي بقيت على حالها، بل أن هذه العملية كان لها انعكاس على التوازنات المالية للصندوق المغربي للتقاعد، بل أن الدولة فرطت في العديد من الأطر الكفاءة في مجالات التعليم، الصحة، الأمن؟

- متى سيتم معالجة المعلوماتية للمعطيات المتعلقة بالمواطنين؟

- متى سيتم إعادة النظر في مقاييس التمثيلية المرتبطة باللجن المتساوية

الأعضاء بالوظيفة العمومية، على غرار ما هو معمول به بالقطاع الخاص؟

- لماذا تروج الدولة بإلحاح لقانون الإضراب، بدل أن تنكب أولا على معالجة الملفات العالقة، وتنفيذ كل الاتفاقات الاجتماعية المبرمة مع المركزيات النقابية؟ متى سيتم الحد من ظاهرة الرشوة؟

الأمانة العامة للحكومة:

إننا نأسف بالنسبة لهذا القطاع إذ ننتج نفس تساؤلاتنا حول استمراره في عرقلة الإنتاج التشريعي ببلادنا حتى أصبح يصطلح عليها بثلاجة القوانين.

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

إننا بالنسبة لهذه الوزارة لا نلمس أي تغيير في علاقة هذه الوزارة بالبرلمان إن على مستوى التواصل أو إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقة، إذ لا يكفي أن تقدم الوزارة بعمل تنسيقي روتيني يروم ضبط الجلسات، بل من المفروض أن تسهل على المؤسسة التشريعية مهام مراقبة الحكومة، التي تشكل دليل وجود مؤسسة البرلمان.

أما بالنسبة للمجتمع المدني فلا بد من توضيح علاقة الوزارة بالمجتمع المدني، شكلا ودعما ومضمونا، خاصة أن الدستور الجديد منح للمجتمع المدني مكانة متميزة خاصة فيما يتعلق بإمكانية تقديم هذا الأخير للمقترحات قوانين، قد تساهم في تحسين الإنتاج التشريعي ببلادنا، في ارتباطه بالتزويل الديمقراطي والسليم لمقتضيات الدستور الجديد.

المنوبية السامية للسجون:

إن فصل هذا القطاع عن وزارة العدل يطرح أكثر من تساؤل حول العلاقة التي من المفروض أن تربط بينهما. مسألة الاكتظاظ التي مرجعه الاعتقال الاحتياطي المفرط من طرف النيابة العامة، مما ينعكس سلبا عن وضعية السجون ومما يثقل كاهل الدولة ماليا، دون أن نغفل ما يشاع حول شيوع ظاهرة ترويح المخدرات داخل السجون، وارتفاع حالات الانتحار بها.

المنوبية المكلفة بحقوق الإنسان

لقد عاشت بلادنا منعظا سياسيا هاما فخرته حركة 20 فبراير، التي ساهمت بشكل فعال في تسريع الإصلاحات التي ناضلت من خلالها القوى التقدمية والديمقراطية والنقائية بشكل أعاد طرح مطالب الشعب المغربي التوافق للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الساحة النضالية، مما أطلق دينامية التغيير بإقرار دستور جديد وانتخابات سابقة لأوانها.

لكن للأسف لاحظنا أن هناك من يريد لبلادنا أن تعود لسنوات الرصاص. والمطلوب منكم، السيد الوزير المنتدب، هو مواجهة هذه الرغبة في العودة ببلادنا للقهقري إلى سنوات الرصاص التي ضربنا عنها صفحا من خلال توصيات وخلاصات هيئة الإنصاف والمصالحة.

إن بلادنا اليوم محتاجة أكثر من أي وقت مضى لتدابير تعيد الثقة في العمل السياسي، وتعزز مسار الإصلاح ومضاعفة فرص إنجاحه. وأول هذه الإجراءات تصفية الجو السياسي والاجتماعي بالبلاد من خلال الإفراج عن معتقلي حركة 20 فبراير وكل معتقلي الحركات الاحتجاجية والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان وإعادة المعتقلين السياسيين المفرج عنهم مؤخرا إلى

عملهم وتسوية الملفات التي تركها سلفكم عالق.

فالشعب المغربي لا زال ينتظر الكشف عن الحقيقة في ملف اختطاف واغتيال عريس الشهداء المهدي بنبركة، وإمالة اللثام عن الجوانب المحيطة باغتيال الشهيد عمر بنجلون، والكشف عن ملفات مجهولي المصير (الحسين المانوزي، عبد الحق الرويسي وغيرهما كثير).

إننا ننظر ما ستقومون به في مجال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحكمة الأمنية، والقطع مع كل الممارسات الخاطئة من كرامة الإنسان المغربي.

إننا ننظر الكشف عن مآل البحث في ملف الفقيدي "كمال عماري"، وكل من سقط ضحية العنف المفرط للقوات العمومية خلال فض المظاهرات الاحتجاجية السلمية.

السيد الرئيس،

لم يعد مقبولا ولا مستساغا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية، أمام مجلس حقوق الإنسان، وأمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأمام منظمة العمل الدولية، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن ما طرحناه أمامكم يشكل غيضا من فيض، وشكل بالنسبة لنا أكثر من مبرر لرفض هذه الميزانيات، بعيدا عن كل تأويل سياسي، مؤكدا مجددا أننا لا نريد لهذه الحكومة الفشل أولا لأننا نحب هذا الوطن وثانيا لأن فشلها سيوجه البلاد نحو المجهول ولا نريد أن يتحدث عن السكتة القلبية ولا عن جيوب المقاومة، لأن جيوب المقاومة وخلال ما راكناه من معطيات منذ تعيين هذه الحكومة يوجدون حتى بداخلها.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أنشرف باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بأن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لسنة 2012 وأن أعبر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال مناقشة هذه الميزانيات حيث أدلينا بالعديد من الاقتراحات بهدف تقوية دور هذه القطاعات لما لها من أهمية استراتيجية ولما تلعبه من دور في الاقتصاد الوطني.

التشغيل

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون

لا أحد ينكر فضائل الدستور الجديد في تنصيبه على حقوق الطبقة العاملة من خلال إقراره بالحريات النقابية وسيادة القانون وتوفير الحماية الاجتماعية سمو القانون وحق الانتماء النقابي والمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، كما لا أحد ينكر أن تكريس المنهجية الديمقراطية بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي حصل على الرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية شكل حدا فاصلا بين مرحلتين نتمنى أن يكونا متباينتين.

ومنذ تعيين الحكومة الجديدة والطبقة العاملة تتطلع إلى الإستجابة لمطالبها وانتظاراتها وهي تواصل نضالاتها من أجل تحقيق هذه المطالب الشئ الذي جعل الجميع يهتم بنزاعات الشغل القائمة وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصدر الميثاق الاجتماعي الجديد وهو يناقش حاليا مع النقابات والمشتغلين موضوع الوقاية والحل السلمي لنزاعات الشغل حيث سيصدر قريبا تقريرا في الموضوع.

والآن وفي الوقت الذي يجري فيه الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات الأكثر تمثيلا والاتحاد العام لمقاولات المغرب يتطلب العمل بجدية من طرف الحكومة وتسريع وثيرة الحوار لتلبية مطالب المأجورين وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة بهدف وضع حد لأشكال الاحتجاجات والاضرابات التي تعرفها الساحة الاجتماعية. ولهذه الغاية يستوجب الأمر استثمارا تحقق من تراكمات ومنها.

- التصريح المشترك لفتح غشت 1996.

- اتفاق 19 محرم أو 23 أبريل 2000.

- الإنفاق الاجتماعي 30 أبريل 2003.

- التوافق على مدونة الشغل.

- ما تحقق من إصلاحات التي عرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- قانون 65.00 حول التغطية الصحية

- اتفاق 26 أبريل 2011

إن هذا الرصيد جاء بفضل مجهودات كبيرة استغرقت سنوات طوال أدت إلى هذه الاتفاقات والتوافقات، وبالتالي لا يحق القفز عن ذلك والرجوع كل مرة للحديث عن المنهجية وكأننا ننتقل من البداية، بل يجب الانطلاق مما تحقق واحترام دورية الحوار مرتين في السنة والاتجاه مباشرة لتلبية المطالب وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة تجنباً لمضيعة الوقت وهنا يتطلب الأمر:

- إحياء اللجنة المشتركة المتكونة من رئيس الحكومة والكتاب العامين للنقابات الأكثر تمثيلية ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب قصد متابعة

تنفيذ ما يتم الإتفاق عليه تطبيقاً لآليات الحوار والتفاوض الجماعي المنصوص عليها في التصريح المشترك لفتح غشت 1996.

- تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011.

- فتح الحوار والتفاوض على مستوى القطاع العام والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية حسب كل قطاع - فتح الحوار على مستوى الجهات والأقاليم

- إيجاد حل لمطالب الفئات العاملين بالقطاع العام والمؤسسات العمومية.

- مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

- مراجعة شبكة الأجور

- إصلاح أنظمة التقاعد

- إصلاح القطاع التعاضدي

- وضع برنامج حول تعميم الاتفاقيات الجماعية من خلال عقد اللقاءات على مستوى كل قطاع على حدة مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمهني بكل قطاع.

- تفعيل المكثف لآليات التشاور المنصوص عليها في مدونة الشغل:

✓ مجلس المفاوضة الجماعية.

✓ المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.

✓ مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية.

كما يتطلب إزالة الأسباب التي تؤدي إلى تكاثر نزاعات الشغل التي تعود إلى عدم تطبيق القانون الاجتماعي بشقيه، قانون الشغل والحماية الاجتماعية وذلك بالعمل على:

- تعميم بطاقات الشغل.

- تعميم بيانات الأجر.

- تطبيق الحد الأدنى للأجر.

- وضع حد لظاهرة التشغيل المؤقت في حالة العمل المستمر.

- احترام ما تنص عليه المادة 496 من مدونة الشغل حول مقالة التشغيل المؤقت.

- وضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال.

- حماية حقوق المرأة العاملة، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

- تعميم هيكلية لجنة المقاولات ولجنة السلامة والصحة بجميع المقاولات

- إحداث النظام الداخلي بجميع المقاولات

- وضع برنامج لهيكلية القطاع الغير المهيكل.

- حماية حق الانتماء النقابي.

- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية

كما يتطلب:

- تفعيل المادة 23 حول التكوين المستمر.

- تعميم مؤسسات الأعمال الاجتماعية بالقطاع العام والخاص.

الفلاحة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

رغم الموقع الاستراتيجي للقطاع الفلاحي من حيث مساهمته بـ 19% من الناتج الداخلي، فإن القطاع يعيش عدة مشاكل وصعوبات تزداد حدة كلما ضعفت التساقطات المطرية. كما تعاني الفلاحة من سوء التنظيم ومن تدبير تقليدي للاستغلايات.

ومن بين أهم معوقات النمو في القطاع عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدماج الفلاحة التضامنية الصغيرة المتواجدة أساسا في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البوروية في السياسات الفلاحية وتيسير استفادتها من برامج الدعم، بالنظر لموقعها في النسيج الإنتاجي القروي، حيث تستوعب هذه الفلاحة 80% من الأراضي المزروعة تعتمد على التساقطات المطرية ويتميز إنتاجها بالتدبدب.

وللأسف فإن العالم القروي يجتاز هذه السنة ظروفًا صعبة جراء الظروف المناخية غير الملائمة التي عاشها المغرب في الشهور الأخيرة. لذلك ندعو الحكومة للاهتمام أكثر بالعالم القروي وخاصة بالفلاحين الصغار والمتوسطين عبر برامج تضامنية تهدف إلى مساعدة تجنب موجات الهجرة نحو المدن.

الصيد البحري

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تمتلك بلادنا ثروة مهمة ومتنوعة من الأسماك والرخويات والقشريات يواجه أغلبها نحو التصدير، غير أنها تتعرض في كثير من الأحيان، لاستغلال غير معقلن من طرف الأسطول الأجنبي، تكون له انعكاسات سلبية على اختلال التوازن ما بين الكميات المصطادة يوميا، وإعادة تجديد مخزون الثروة السمكية. كما يواجه مخزون الموارد البحرية مشاكل عدة منها: عدم احترام فترات الراحة البيولوجية، والصيد في المناطق المحظورة، واستعمال وسائل الصيد المدمرة، بالإضافة إلى مشكل تلوث المياه البحرية.. مما يهدد بانقراض بعض أنواع هذه الموارد البحرية. وذلك يستوجب حماية الثروة السمكية لضمان التنمية المستدامة والمحافظة على النظام البيئي لاستقرار عطائه سواء من الأسماك السطحية وأسماك المياه العميقة أو الأسماك المهاجرة.

وللأسف إننا نسجل غياب آليات حكومية ناجعة للحد من استنزاف الثروات البحرية وحمايتها من الصيد غير العقلاني. كما نسجل بامتصاص كبير

- إحداث المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل وفق ما تنص عليه المادة 524.
- تفعيل ما تنص عليه المادة 511 بالإخبار بكل عملية التشغيل حين حدوثها.

- إعادة النظر في برنامج إدماج الذي تقوم به الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حول العقد الأول للعمل ليتم العمل به لفترة واحدة فقط مع الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- إصدار القانون الخاص المتعلق بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

- تفعيل مسطرة التحكيم.

- إحداث قضاء مختص بالمجال الاجتماعي.

- تسريع تنفيذ الأحكام

- إحداث صندوق خاص لتنفيذ الأحكام.

- إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي

- احترام تركيبة لجان البحث والمصالحة على كل المستويات.

- اتخاذ إجراءات صارمة في ما يتعلق بعدم احترام قانون الشغل.

وبالنسبة لتقوية جهاز تفتيش الشغل:

- العمل على توفير وسائل العمل والتحفيزات الضرورية ودعمه بالوسائل التي تمكنه من إنجاز مهامه تماشيا مع ما جاءت به الاتفاقية الدولية رقم 81 و129،

- اعطاء الصفة الضبطية لمحاضر مفتش الشغل.

- مراجعة القانون الأساسي ليرقى إلى مستوى قانون بدل مرسوم؛

- الزيادة في التعويض عن التنقل مع توحيد مراعاة ملاحظة التي قدمتها لجنة تطبيق المعايير الدولية المتفرعة عن منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الدوري المئة لسنة 2011.

إن هذه الإجراءات التي نقتراح عليكم، من شأن العمل بها تقليص نزاعات الشغل، لكون جل هذه النزاعات تحدث بسبب التضييق على العمل النقابي وعدم تطبيق القانون. ولنا أمثلة عديدة على ذلك في جل الأقاليم منها تطوان، أكادير، الشاون، وفاس وغيرها.

وبالنسبة للحماية الاجتماعية يتطلب:

- تعميم التأمين على حوادث الشغل

- تطبيق قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- تعميم التغطية الصحية والاجتماعية.

- تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والمهنيين بقطاع النقل تنفيذا لاتفاقية الشراكة الموقعة في 20 فبراير 2009 بين القطاعات الحكومية

(الداخلية-التجهيز-الإسكان-التشغيل-العمران)

- وضع برنامج مناسب لاستفادة العمال من السكن الاجتماعي

- العمل على توفير مراكز ومرافق الاصطياف يستفيد منها الأجراء

الداخلية. ومن هذا المنطلق ندعو الحكومة إلى العناية بتشجيع المواطنين المغاربة على الاستفادة من مقومات المغرب السياحية، والتركيز على تنويع المشاريع السياحية وتكاملها.

كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام بشغيلة قطاع السياحة الذين يعانون من تدني الرواتب، وعدم وجود المحفزات الكافية بالإضافة إلى عدم وجود دعم يذكر من وزارة السياحة.

الصناعة التقليدية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعاني بعض الحرف من عدة مشاكل تدفعها تدريجيا نحو الانقراض. وعلى الحكومة مساعدة هذه الحرف على استعادة وهجها ككون تاريخي من مكونات الصناعة التقليدية المغربية.

كما ندعوها لإيلاء أهمية خاصة للصناعة التقليدية كإحدى المكونات الأساسية للشخصية المغربية الإبداعية، وكتراث ثقافي وفني انصهر عبر سيرة التاريخ. وإبراز الصناعات التقليدية ذات الحمولة الثقافية ودعمها أمام المنافسة الشرسة للمنتوجات القادمة من الخارج وكذا منافسة الصناعة الحديثة. والاهتمام كذلك بالصناعة التقليدية الخدمائية التي تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة.

كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام بالوضعية المادية للصانع التقليدي وكل الفئات التي تشكل الصناعة التقليدية مورد عيشهم. ونجدد مطالبتنا بالتعجيل بإصدار القانون الخاص المتعلقة بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

قطاع الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

منذ حكومة التناوب أصبحت بلادنا تتوفر على العديد من الفرص والمؤهلات في المجال الصناعي ساعدها في ذلك قربها من الأسواق الكبرى خاصة الأوروبية وتوفرها على التجهيزات الأساسية الضرورية بما في ذلك المناطق الصناعية المجهزة والبنات الطرقية والمينائية وعلى الموارد البشرية المؤهلة. كما أصبحت ورشا مفتوحا لتحديث الاقتصاد ورفع تنافسية المقاولات وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ومع ذلك لا زال الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف التنافسية نتيجة عدة عوامل من بينها عدم الاهتمام بالتطوير والتأهيل الصناعي والتجاري لامتلاك القدرة على المنافسة وضمان الجودة، مما يستوجب إعداد

استمرار تدهور الحالة الاجتماعية للبحارة وعموم المشتغلين بالقطاع الذين يشتغلون في ظروف صعبة خاصة بالنسبة للصيد البحري التقليدي. وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى الاهتمام بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وكذا تحسين ظروف اشتغالهم.

الطاقة والمعادن والبيئة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو، ومن بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأمام الطلب المتزايد على الطاقة عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، وخلق بدائل لاقتصاد الطاقة الكهربائية أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة والأمن.

في هذا الصدد ندعو الحكومة لإيلاء موضوع اقتصاد الطاقة الأهمية التي يستحق، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة. وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها تشجيع العمل بالطاقة الشمسية لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني. وكذا لمسايرة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة.

كما نبه الحكومة لضرورة تهيء كل التدابير والوسائل المتاحة لإنجاح المشروع المغربي للنجاعة الطاقية كأداة للتنمية الاقتصادية ولتسريع وتيرة التنمية البشرية، الذي يمكن من اقتصاد 1 مليون طن سنويا من المحروقات، والحفاظ على البيئة عبر تجنب انبعاث 3ر7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

السياحة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلاحظ الجميع أن نقص خدمات البنية الأساسية وارتفاع الأسعار أصبحا من معوقات تطوير السياحة في بلادنا، وبالتالي على الحكومة والقطاع الخاص تعزيز التعاون بينهما بهدف الاستفادة من فرص النمو الحقيقية في القطاع. وهذا ما يفرض أهمية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها مختلف الجهات، وتسهيل الضوء على مناطق الجذب التي تتمتع بها بلادنا سواء الشاطئية أو الجبلية أو الصحراوية أو القروية.

لقد أولت الحكومات السابقة للقطاع السياحي الكثير من الاهتمام، غير أنها ركزت كثيرا على السياحة الخارجية بدل تقوية اهتمامها بالسياحة

إستراتيجية وطنية لتأهيل الاقتصاد الوطني لضمان التحصين وتعزيز الاستثمارات، ودعم تنافسية المقاولات المغربية والحفاظ عليها، وتطوير وسائل الإنتاج والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر. في عصر أهم ميزاته اشتداد التنافسية والمرشحة باستمرار للارتفاع والازدياد.

كما أن الحكومة مطالبة بإرساء تدابير حامية كافية للحيلولة دون انهيار المنتج الداخلي والنسيج الاقتصادي جراء خطر غزو المنتجات الصينية للأسواق الوطنية وخاصة في قطاع النسيج والألبسة، مما يلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني. مما يستدعي معالجة هذا الاختلال باعتماد إجراءات حامية وفرض معايير السلامة.

وإذ ندعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها في توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الربح، فإننا ندعوها أيضا إلى توفير التغطية الاجتماعية للتجار الصغار والمتوسطين والمشتغلين منهم لحسابهم الخاص.

المغاربة القاطنين بالخارج

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسجل في سياق مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة المكلفة بالجالية المغربية غياب أي إجراءات ملموسة لإشراكها في الحياة السياسية، حيث إن بداية تطبيق مقتضيات الفصل 17 من الدستور لم يكن سليما ولا ديمقراطياً. رغم تنصيب الدستور في الفصل المذكور على تمتيع المغاربة المقيمين في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات. لم تستطع الحكومة التنصيب بكل وضوح للحق الدستوري لهذه الفئة من المغاربة في التصويت والترشيح انطلاقاً من بلدان الإقامة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لإعادة النظر في تصورهما لقضايا الهجرة ولقضايا المغاربة المقيمين بالخارج بما يمكنهم من حقوقهم الدستورية كاملة غير منقوصة.